الصفقة الاقتصادية

العدد الثالث - سبتمبر/ أكتوبر 2020

دُرة

الأسواق الناشئة

قبلة الحياة تعود لفندق «شبرد»

بقلم:
إيمان عريف

تحتضن القاهرة الكبرى أعرق فنادق أنشأت في التاريخ، منها ما كانت في البداية قصور لشخصيات تاريخية، زينتها النقوش المعمارية، التي لم ولن تتكرر في دقة وروعة تنفيذها، والتي تضاهي أهم وأقدم وأجمل فنادق العالم، منها على سبيل المثال وليس الحصر.. فنادق مينا هاوس، وماريوت، وكتاركت أسوان، وشبرد وجميعها تمتلكها الدولة.

سأخص بالاستعراض هنا، فندق قريب إلى قلوب المصريين جميعا، وهو فندق شبرد، والذي يعود تأسيسه إلى عام 1841، ومرت عليه أحداث تاريخية مثيرة للجدل، ويقع حاليًا في أجمل بقاع القاهرة، بعد نقلة من منطقة الأزبكية، إلى منطقة جاردن سيتي، بإطلالة مباشرة على النيل.

شيد محمد بك الألفي، قصرًا كبيرا في الأزبكية، بأعمدة رخامية ضخمة، ونوافذ من الخشب الثمين، وزينه بالتحف والنجف التي أهداها له بعض أثرياء أوروبا، وكان يحيط بالقصر بستان شاسع، وجاءت الصاعقة بعد أن انتهى من بناء القصر، حيث أتت الحملة الفرنسية على مصر وكان وقتها الألفي في الشرقية، فاختار نابليون قصره مقرًا لإقامته، والتي استمرت حتى قتل سليمان الحلبي كليبر داخل حديقة القصر، بعد ذلك هدمه القائد العسكري محمد بك الدفتردار زوج نازلي هانم ثاني أكبر بنات محمد علي باشا، ثم أعاد بنائه على الطراز العثماني، وبعد وفاته ورثت القصر أرملته نازلي هانم.

عام 1835 حول محمد علي باشا جزء منه إلى متحف، ليتولى الحكم بعدها بسنوات الخديوي عباس حلمي الأول، ومنح القصر هدية لصامويل شبرد، بناءً على وساطة من قنصل إنجلترا تشارلز مري.

تم افتتاح فندق شبرد في نهاية سنة 1841 باسم «الفندق الإنجليزي الجديد» واستمر يحمل هذا الاسم حتى عام 1845 ثم تغير اسمه إلى «فندق شبرد» وقد شهدت مرحلة افتتاحه حالة من الرواج السياحي والتجاري لمصر، وهو ما شجع الكثير من الوفود الأوروبية على المجيء لمصر والإقامة فيه.

1869 كانت نقطة تحول مهمة في تاريخ هذا الفندق، والذي نزل به العديد من الشخصيات العالمية التي جاءت لمصر لحضور حفل افتتاح قناة السويس، بدعوة من الخديوي إسماعيل، وكان على رأس الزوار الملكة الفرنسية «أوجيني» التي استقبلها الخديوي إسماعيل فيه وأقام لها حفلا أسطوريًا، وفي يناير عام 1952، شب حريق القاهرة، الذي دمر العديد من المباني والمحال المهمة في وسط المدينة، وكان من بينها الفندق، فظل ذكرى، وفي يوليو 1952 نقلت شركة "الفنادق المصرية" شبرد إلى أكثر أحياء مصر رقيا في ذلك الوقت وهو حي «جاردن سيتي»، وبقي بمكانه حتى الآن، وفي 1957، تم افتتاح المبنى الجديد للفندق في حي السفارات بالقرب من السفارات الأمريكية والبريطانية والإيطالية، وأعيد تجديده في أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

وعادت الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق "إيجوث" لتحيى الفندق من جديد في 2018، بعد غلقه عام 2013 لوجود تشققات بالمبنى، فطورت أعمال المرحلة الأولى المتمثلة في بعض المعالجات والتدعيم الإنشائي للمبنى، وأعمال الفك لكافة الأعمال الكهروميكانيكة، وأعمال الإزالة والهدم لكافة الأعمال البنائية غير الإنشائية بالمشروع، ثم طرح الفندق لتمويل تطويره وإدارته على مجموعة من الشركات والمستثمرين، وتمت المفاضلة بين العروض المقدمة بين الشركات والمستثمرين والتفاوض حتى فازت بها مجموعة الشريف للمقاولات "السعودية".. وبمقتضي العقد المبرم لاحقًا ستقوم المجموعة بتمويل التطوير الشامل للفندق والتأثيث والفرش والتجهيز للتشغيل والتطوير بسعة فندقية 316 غرفة وجناح بمستوى خدمة فندقية متميزة فئة الخمس نجوم، وفقًا للمتعارف عليه دوليًا في غضون 42 شهرًا، ليعود فندق "شبرد" أعرق فنادق القاهرة الكبرى للحياة مجددًا.

Be Safe & Stay Healthy

CASTLE
DEVELOPMENT
كاسيل للتطوير العمراني

CASTLE LANDMARK
NEW CAPITAL

CASTLE GATE
Entertainment Musketeers

EAST SIDE

Project Designed by
ÖKOPLAN
ENGINEERING CONSULTATIONS

16533

Project Supervised by
EEPM
PROJECTS MANAGEMENT
DORRA
Affiliated Company

الصفقة
الاقتصادية
مجلة اقتصادية شهرية
العدد ٣ - سبتمبر - أكتوبر 2020

صاحب الامتياز ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إيمان عريف

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالرحمن عمر

مدير التحرير
علياء بيومى

المدير الفنى
شريف زهير

التصوير
طارق إبراهيم
محمد سويلم

جرافيك
محمد رمضان

المراسلات

٤ ش ابن خلدون
الهرم - الدور ٦

تليفون:
01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

web:
www.safqa.news

٤٣ ش إيران
الدقى - الجيزة

أسعار المجلة

مصر 25 جنيهًا - السعودية 20 ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط 2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين 2 دينار - لبنان 10000 ليرة المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبى - لندن

داخل العدد

06 بالأرقام والمؤشرات.. إقتصاد مصر يهزم كورونا

12 وزير قطاع الأعمال: مشروع ضخم للتحول الرقمي فى 63 شركة

16 معاون وزير الإسكان للمجتمعات العمرانية: مخطط الساحل الشمالى يجذب السكان للعيش طوال العام

36 مسؤول بهيئة التنمية السياحية يكشف كواليس إفتتاح «مسار العائلة المقدسة» نهاية 2020

محافظ البنك المركزي يتحدث عن كواليس الاقتصاد فى 6 أعوام
P.42

رؤية

الهيمنة على إفريقيا

بقلم:
عبد الرحمن عمر

اتطلع وغيري من ملايين المصريين إلى عودة مصر لدورها الريادي في إفريقيا، تلك القارة البكر، التي لم تستغل حتى الآن الاستغلال الأمثل، وتمثل بعدًا استراتيجيًا لمصر، وعمودًا فقريًا يصلب هامة مصر ويعلي من شأنها بين الأمم، وهم أحوج ما يكون إلينا مثلما نحن، خاصة وأن تاريخنا معهم حافل بآلاف المواقف الداعمة لهم، وكنا لهم الملجأ والسند والعون على مر العصور.

كمواطن إفريقي، تشعلني الغيرة كلما رأيت توغل الطامعين في خيرات قارتنا السمراء، وتحركاتهم لكسب ود شعوب الجنوب، فما بين الصين وأمريكا وفرنسا وإسرائيل، تتمزق الأوصال كل يوم، ونفقد مواطئ أقدام رسخها أجدادنا في طمي أراضي قارتنا، ولعل أبرز المواطن المفقودة كانت إثيوبيا، التي كالت ضغائن أثرت على بلدنا، بتحريض من الإسرائيليين وإخوان الدول الخليجية، وأزمة سد النهضة خير دليل.

لم نكن ضد التنمية في ذلك البلد الذي يعاني أهله الفقر، لكن الغياب وسع الفجوة، وعلينا حل تلك الأزمة والخروج منها بأقل الخسائر دون أذى لكلينا، وفي الوقت ذاته علينا تدارك الإهمال لجاراتنا وللدول الشقيقة في شتى ربوع القارة، والذي كان سببًا فيه من حكموا مصر في عقود سابقة.

أدرك أن التحديات جسام، والعراقيل ليست بالسهلة، لكن علينا أن نتخذ خطوات جادة ولها آثار مباشرة على أرض الواقع في قارتنا، وقوتنا ومكانتنا وإمكانياتنا وأهميتنا وموقعنا الاستراتيجي بالنسبة لإفريقيا يسمحون.. وأولى تلك الخطوات تكون بإنشاء وزارة للشئون الإفريقية، من بين مهامها؛ إعداد مخططات استراتيجية، لترسيخ العلاقات، ومد جسور وطرق تربط القارة الإفريقية بالعالم، وتكون بوابة القارة على أرض مصر، فضلًا عن تكوين فريق عمل احترافي، من رجال الأعمال المصريين الوطنيين، لوضع نوى الاستثمار في العديد من البلاد الشقيقة بالقارة، وبعلاقاتهم الراسخة مع كبرى الكيانات الاقتصادية حول العالم، يفتحون آفاقًا للتعاون ليكونوا أبوابًا لتواجد رؤوس الأموال العالمية هناك تحت رعايتنا وإشرافنا.

علينا أن نعمل على إعداد وتنفيذ مخطط ذو بعد استراتيجي هام، وهو إنشاء كيانات تعليمية، تعلم اللغة العربية واللغات الأجنبية الأولى، وشتى العلوم الهامة التي نحترف تدريسها، وعلى الأزهر أن يستغل مكانته ويوظف قدراته في هذا الإطار، ويبدأ ممارسة مهامه الدعوية والتعليمية في كل بقاع إفريقيا، ولدينا قائمة بآلاف الطلاب الذين استضافهم الأزهر في مدرجات جامعته، واحتضنهم في مدينة البعوث الإسلامية أعوام وأعوام خلال فترة دراستهم، وليكونوا هم أول من نعتمد عليهم في هذا الأمر.

تأسيس مصانع للملابس والأحذية، في المناطق الأكثر فقرًا، من بين أهم الأمور العاجلة، وهي رسالة تحمل معانٍ كبيرة لبداية الخير الذي تحمله مصر للأشقاء، وتفتح آفاقًا للود، وبأبسط الإمكانيات.

الجمعيات الخيرية المصرية، بدأت قبل فترة، في اختراق افريقيا، عبر جمعهم للتبرعات من المصريين، وبدورهم حفروا آبار مياه في المناطق النائية، وهو جهد مشكور، ويجب أن يستمر بصورة منظمة أكبر وبشكل متواصل.

قارتنا ملئى بالكنوز التي تطفو على سطح أراضيها الخصبة، تحتاج فقط استراتيجية يعدها محترفون، تمكننا من نفض الغبار عنها، وتقديمها على أطباق من فضة ليستفيد منها الجميع.

بالأرقام والمؤشرات

اقتصاد مصر يهزم كورونا

«النقد الدولي» يشيد بمتانة الاقتصاد المصرى.. ويتوقع تحقيقه نموًا بنسبة 6.4% خلال 2021 و5.3% فى العامين التاليين

تمكنت مصر واقتصادها العام والخاص، من تجاوز آثار انتشار وباء كورونا «كوفيد- 19» حول العالم، والذى أثر بشكل كبير على أعتى الدول ثباتًا وازدهارًا، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية الجادة، التى اتخذتها القيادة السياسية قبل أعوام، وطبقتها الحكومة والمؤسسات المالية والنقدية وعلى رأسهم البنك المركزي، فضلًا عن الإجراءات الهامة التى صاحبت الأزمة.

تلك الحقائق ترجمتها إحصائيات أكبر المؤسسات العالمية في التصنيفات الائتمانية، وغيرها من المؤسسات الاقتصادية والمالية، إلى جانب مؤشرات الاستثمار فى المنطقة العربية والشرق الأوسط وإفريقيا، والأرقام الرسمية التى خرجت لحصر حركة التصدير المصرى لأسواق العالم، وهو ما أعطى ثقة للمستثمرين الذين يمارسون أنشطتهم محليًا، بعد أن تأكدوا من متانة السوق المصرية، ودفع نظرائهم حول العالم، لبدء خطواتٍ جادة للدخول باستثماراتهم وتنفيذها على أرض مصر.

توقعات صندوق النقد

أهم تلك المؤسسات التى شهدت للاقتصاد المصرى، كان صندوق النقد الدولى، والذى توقع فى تقرير حديث له، أنه سوف يحقق معدل نمو بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى بنحو 6.4% خلال العام المالى 2021 - 2022، و5.3% خلال العامين التاليين، ليؤكد أن مصر من أسرع الدول الناشئة نموًا، مستندًا فى ذلك على مؤشرات تؤكد استعادة العالم لتوازنه عقب الآثار السلبية الناجمة عن «كوفيد - 19».

وخلال التقرير، أكد الصندوق على تمكن مصر من تخطى توابع كورونا السلبية على الاقتصاد العالمى، مؤكدًا أن ذلك كان سببًا رئيسًا فى موافقة القائمين على الصندوق، بمنح مصر باقى دفعة قرض الاستعداد الائتمانى بقيمة 3.2 مليار دولار، على مرحلتين (1.6 مليار نهاية الشهر الجارى، و1.6 فى يونيو من العام القادم).. والذى يبلغ إجماله 5.2 مليار دولار، صرفت منه مصر 2 مليار دولار، قبل نحو 3 أشهر.

وكانت مصر قد حصلت على ذلك القرض بعد أن تعهدت أمام الصندوق بتنفيذ عدد من السياسات خلال العام الجارى والمقبل، أهمها دعم الانفاق على القطاع الصحى، وتوجيه الدعم للقطاعات الأكثر تضررًا خلال أزمة كورونا، متوقعًا أن يتراجع مستوى الدين الخارجى، إلى 21.8%، وتبنى البنك المركزى لسياسات نقدية تستهدف وصول معدلات التضخم إلى 9%، فضلًا عن التزام الأخير بعدم التدخل فى تحديد أسعار الصرف، إلا فى حالة اضطراب السوق النقدية، وتقديم المساندة للمقترضين الذين أثر عليهم وباء كورونا، مع تقديم إصلاحات فى خطة عمل بنك الاستثمار القومى.

ويرى صندوق النقد أن من بين الأمور التى خففت من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى، كانت حزمة الدعم التى قدمتها الحكومة البالغة 100 مليار جنيه، فضلًا عن احترافية البنك المركزى، فى إصداره قرارًا بتخفيض الفائدة بصورة كبيرة وغير متوقعة، بمقدار 3%، إضافة لوضع «المركزي» حدود للسحب النقدى والايداع، بما يحافظ على سوق العملة والسيولة النقدية فى البنوك، إلى جانب إصداره شهادات الاستثمار ذات العائد المرتفع 15%، ودعم قطاعات السياحة والعقارات والمشروعات الصغيرة، وإلغاء القوائم السلبية للمستثمرين وعملاء البنوك، كل ذلك كان له أفضل الأثر فى تخطى عواقب انتشار الجائحة ومنع تأثر السوق المصرية بالسلبيات الاقتصادية.

بشهادة مؤسسات Fitch وS&Pg وMoody'sg مصر الأقوى بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.. وEconomistg تتوقع مزيدًا من القوة للجنيه فى مواجهة الدولار

وأشاد الصندوق بتحقيق الاقتصاد المصرى نموًا إيجابيًا، فى ظل انكماش الاقتصاد العالمى بنسبة 3%، الذى تراجع نموه طبقًا لتوقع بنك جولدن ماس ساكس بنسبة 11%، فضلًا عن المؤشرات التى توقعت انكماش اقتصاد دول الاتحاد الأوروبى بنسبة 7.3%، والأمريكى بنسبة 5.2%، كل ذلك دفع الصندوق إلى توقعه بتحقيق الاقتصاد المصرى فى العام المالى القادم نموًا بمقدار 6.4%، و5.3% خلال العامين التاليين.

وواصل الصندوق توقعاته بتحسن الاحتياطيات الدولية ومصادر النقد الأجنبى، متوقعاً أن يصل إجمالى الاحتياطيات الدولية إلى 40.1 مليار دولار عام 2021/2020، ليصل إلى 51 مليار دولار عام 2025/2024.

كما توقع الصندوق أن تصل صادرات السلع والخدمات إلى 34.7 مليار دولار خلال عام 2021/2020، ارتفاعًا لتصل إلى 76.2 مليار دولار خلال عام 2025/2024، مع ارتفاع التحويلات الخاصة إلى 18.7 مليار دولار خلال عام

2021/2020، لترتفع وصولاً إلى 25 مليار دولار خلال عام 2025/2024.

وتشير توقعات الصندوق إلى وصول صافى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى 5.5 مليار دولار خلال عام 2021/2020، ليصل إلى 17.1 مليار دولار خلال عام 2025/2024. وكانت مؤسسات التصنيف الائتمانى قد أجرت تعديلات فى تقييمها لـ47 دولة، حيث خفضت من تصنيف 35 دولة، من بينها 11% تتبع منطقة الشرق الأوسط، بينما تم الإبقاء على التصنيف الائتمانى لـ12 دولة فقط بينها مصر.

إشادة مؤسسة JP Morgan Chase

مؤسسة JP Morgan Chase قالت إن مصر كانت الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط وإفريقيا، التى تمكنت من اختتام الدورة السنوية لمراجعة التصنيف الائتمانى بنجاح، واحتفظت بثقة جميع المؤسسات العالمية فى التقييم، حيث شهدت مؤسسات Fitch، وStandard and Poor's، وMoody's، للاقتصاد المصرى بثبات التقييم مع نظرة مستقبلية مستقرة، خلال فترة من أصعب فترات عاشها الاقتصاد العالمى، وأضافت المؤسسة أن مصر تمكنت من الاحتفاظ بثقة المستثمرين العالميين،

شهادات مؤسسات التصنيف الائتمانى

وكالة Moody's العالمية شهدت بأن مصر نجحت فى بناء مخزون وفير من احتياطى النقد الأجنبى، يكفى لتغطية التزاماتها الخارجية لمدة 3 أعوام مقبلة، بفضل سياسات الحكومة والإدارة المصرية التى أثبتت مصداقية وفعالية وعكست مدى الثقل والتنوع الذى يتمتع به الاقتصاد المصرى، والذى صنفته المؤسسة عند B2، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدة أن ملف الائتمان فى مصر كان قويًا فى مواجهة الصدمات التمويلية التى نالت من الاقتصاد العالمى برمته، وذلك بفضل حجم قاعدة التمويل المحلية الواسعة التى يتمتع بها، فضلًا عن تحصين الاقتصاد المصرى ضد الصدمات المالية، حيث حققت الإدارة النقدية والمالية العديد من النجاحات الاقتصادية، من بينها إدارة الدين باحترافية عالية، وتراجع معدل التضخم مدعوما بسياسات نقدية فاعلة ساهمت فى تمهيد الطريق أمام البنك المركزى من أجل خفض سعر الفائدة ومن ثم المساعدة فى خفض تكاليف الاقتراض الحكومى المحلى بشكل تدريجى، إلى جانب تحقيق تنمية مستدامة فى سوق العمل والصادرات غير النفطية، وتقليل الاحتياجات التمويلية.

مؤسسة Fitch أصدرت تقريرها بالنسبة لمصر، حيث شهدت بأنها واحدة من الأسواق الناشئة الرئيسة القليلة فى العالم التى ستحافظ على معدل نموها الإيجابى رغم الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا متفوقة على معظم الأسواق الناشئة الرئيسة الأخرى، وتوقعت المؤسسة نجاح مصر فى زيادة احتياطيات النقد الأجنبى خلال السنوات القادمة، بما يكفى لتغطية الواردات لمدة لا تقل عن 6 أشهر حتى عام 2024، وتوقعت كذلك أن تبلغ إجمالى قيمة صادرات السلع والخدمات 47.7 مليار دولار عام 2020، لتواصل الارتفاع حتى تصل إلى 55.3 مليار دولار عام 2024.

وكانت مؤسسة Standard and Poor's للتصنيف الائتمانى، قد ثبتت درجة التصنيف السيادى للاقتصاد المصرى على مستوى B/B على المدى الطويل الأجل والقصير الأجل مع الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة.

مؤسسة Capital Economics للأبحاث الاقتصادية توقعت تخفيف الضغط على الجنيه، بعد تجاوز مصر أكبر الضغوط على ميزان المدفوعات، حيث تتجه السياحة إلى طريقها نحو الانتعاش مجددًا، مع زوال القيود المتعلقة بجائحة فيروس كورونا، مؤكدة فى تقريرها أن الجنيه المصرى شهد ارتفاعًا بنسبة 2% مقابل الدولار منذ يوليو، مع إبقاء البنك المركزى المصرى على أسعار الفائدة دون تغيير لتشجيع تدفق رأس المال.

وتوقعت Economist تحسن أداء الجنيه أمام الدولار خلال السنوات المقبلة، مقارنة بمستويات ما قبل أزمة كورونا عام 2019 التى

طارق عامر

وصل فيها سعر صرف الدولار إلى 16.82 جنيه، حيث من المتوقع أن يتحسن أداء الجنيه بنسبة 4.5%، ليصل الدولار إلى 16.06 جنيه عام 2020، و4.3% ليصل إلى 16.10 جنيه عام 2021، متوقعة أن يتحسن بنسبة 5.1% ليصل إلى 15.97 جنيه عام 2022، و5.8% ليصل إلى 15.85 جنيه عام 2023، و6.4%، ليصل إلى 15.74 جنيه عام 2024، وأشاد التقرير باستقرار

مصطفى مدبولى

صافى الاحتياطيات الدولية فى يونيو 2020، مؤكدًا أنه أدى إلى تحسن أداء الجنيه المصرى أمام الدولار، متوقعًا فى الوقت ذاته أن تبدأ قطاعات السياحة والتصدير والخدمات فى الانتعاش تدريجياً بعد عام 2021، مُشيرةً إلى أن استعادة الثقة فى توافر العملة الصعبة سيساهم فى جذب المستثمرين الأجانب خاصة مع بداية عام 2022.

أما المجموعة المالية هيرميس فتوقعت بتحقيق مصر معدل نمو اقتصادى بنسبة 3% خلال العام المالى الجارى 2021/2020، بالاستناد إلى ما حققته الحكومة المصرية من معدلات نمو إيجابية خلال أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، وعدم تخفيض مؤسسات التصنيف الدولية للتصنيف الائتمانى لمصر خلال شهور الجائحة.

وأشادت شركة White shield Partners، وهى شركة استشارية عالمية فى مجال الاستراتيجيات والسياسات العامة، باقتصاد مصر المتنوع وتمتعه بمستويات مرتفعة من العدالة فى توزيع الدخول، إلى جانب تراجع الاعتماد على الموارد الطبيعية، مؤكدةً فى الوقت نفسه أن مصر شهدت تحسينات كبيرة على أصعدة التوظيف والفصل، والأعباء الضريبية على العمال والتعاون بين العمال وأصحاب العمل، الأمر الذى دفعها بأن تكون أكبر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسناً بمؤشر مرونة العمل العالمى، لتحتل المركز الـ 67 عام 2020، مقارنة بالمركز الـ 82 عام 2019، متقدمة بذلك 15 مركزاً.

مصر الأكبر جذبا للاستثمارات

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» أصدرت تقريرًا شاملًا عن الاستثمارات فى المنطقة، حيث قالت أن مصر تلقت النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية

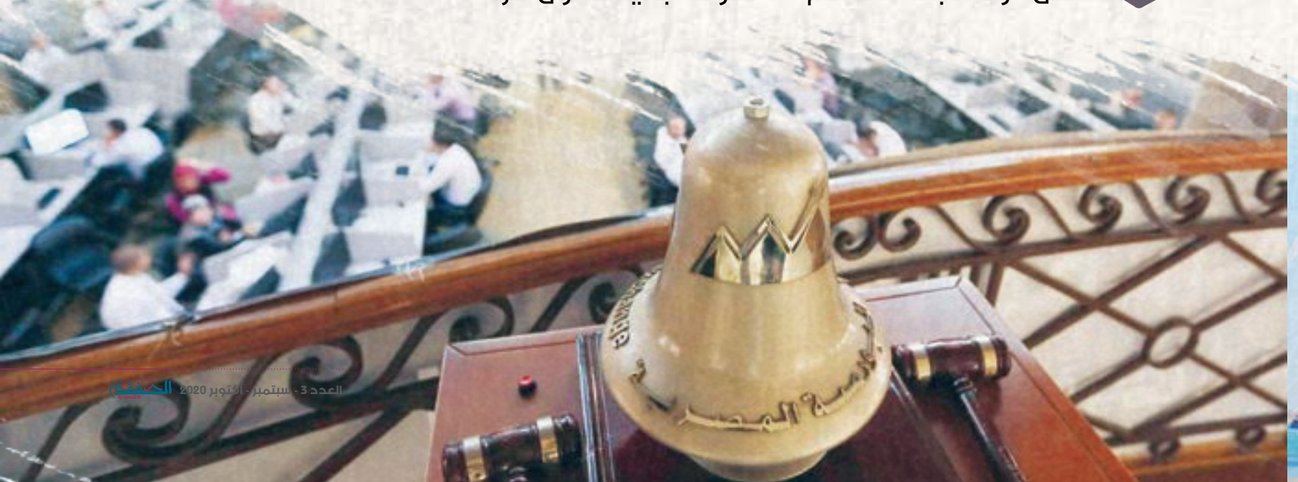

بالرغم من الإغلاق.. الصادرات الزراعية ترتفع إلى 4 ملايين طن.. ومنتجاتنا تقتحم 37 سوقًا جديدة لأول مرة

المباشرة، فى المنطقة العربية، خلال خمس سنوات منذ عام 2015 وحتى نهاية عام 2019، حيث بلغت المشروعات الاستثمارية الخارجية بمصر 124.5 مليار دولار، من أصل 340 مليار دولار ضُخت فى المنطقة العربية خلال 5 سنوات، لتصل حصة مصر وحدها 35.2% من إجمالى الكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات.

وبلغ عدد المشروعات الجديدة فى مصر خلال تلك الفترة، 476 مشروعا بحصة 10.9% من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى وفرت بدورها نحو 107 ألف وظيفة جديدة تقريبًا.

وضمت قائمة أكبر 10 دول مستثمرة فى المنطقة العربية خلال الربع الأول من العام الجارى، كل من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا والفلبين وبلجيكا والسعودية وألمانيا والبحرين والصين والهند، بإجمالى 79.5% من حجم الاستثمارات، استحوذت على نسبة 65.4% منها كل من مصر والسعودية والإمارات، بتكلفة 11.2 مليار دولار.

مجلس الوزراء وتحجيم منحنى البطالة

نشر مجلس الوزراء المصرى، تقريرًا يسلط الضوء على دعم الاصلاح الاقتصادى الذي اتخذته مصر على مدار السنوات القليلة الماضية، فى تحجيم صعود منحنى البطالة محليًا، بعد أن تسبب فيروس كورونا فى ارتفاع معدلاتها حول العالم بصورة كبيرة.

وأكد التقرير أن زيادة الاستثمارات والتوسع فى المشروعات قد انعكس على معدل البطالة، حيث سجل 7.5% خلال الربع الثانى من عام 2019، قبل أن يرتفع بشكل طفيف ليسجل 9.6% خلال الربع نفسه من عام 2020، وذلك بعد اتخاذ الحكومة إجراءات احترازية لمواجهة الجائحة، كما سجل معدل البطالة 9.9% خلال الربع الثانى من عام 2018، و12% خلال نفس الربع من عام 2017، و12.5% خلال الربع نفسه من عام 2016، كما سجل المعدل 12.7% خلال الربع الثانى من عام 2015، و13.3% خلال نفس الربع من عام 2014.

وأدرج التقرير عددًا من العوامل التى ساعدت على تحجيم صعود منحنى البطالة، والمتمثلة فى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، التى ارتفعت لتصل إلى 922.5 مليار جنيه عام 2018 – 2019، مقارنة بـ721.1 مليار جنيه عام 2017 – 2018، و514.3 مليار جنيه عام 2016 – 2017، و392 مليار جنيه عام 2015 – 2016، و333.7 مليار جنيه عام 2014 – 2015، و265.1 مليار جنيه عام 2013 – 2014، مؤكدًا أن هناك 25 ألف مشروعًا قد تم الانتهاء منها ويجرى حاليًا تنفيذها، خلال الفترة من يوليو 2014 حتى يونيو 2021، بتكلفة 4 تريليونات جنيه، وقد تم الانتهاء من تنفيذ 16 ألف مشروع خلال الفترة من يوليو 2014 حتى ديسمبر 2019، بتكلفة 2.2 تريليون جنيه، هذا إلى جانب ضخ 28.2 مليار جنيه قروض من قبل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال الفترة من يوليو 2014 حتى يوليو 2020، مستعينًا بتوقعات صندوق النقد الدولى التى قالت إن المعدل سوف يصل فى مصر إلى 10.3%.

ورصد التقرير تحسن مركز مصر بمؤشر التنوع الاقتصادى، لتحتل المركز الـ28 عام 2020، مقارنة بالمركز الـ 43 عام 2019، إلى جانب تحسن مركزها بمؤشر التعليم والمهارات لتحتل المركز الـ 88 عام 2020، مقارنة بالمركز الـ 112 عام 2019، وتحسن مركزها بمؤشر الابتكار لتحتل المركز الـ 82 عام 2020، مقارنة بالمركز الـ 94 عام 2019، إلى جانب تحسن مركزها بمؤشر ريادة الأعمال لتحتل المركز الـ 59 عام 2020، مقارنة بالمركز الـ 63 عام 2019، كما حتلت مصر المركز 65 فى مؤشر قدرات الدولة، و92 فى مؤشر التنمية الاقتصادية، كما تصدرت مصر مؤشر مرونة العمل العالمى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد أن تقدم ترتيبها 15 مركزًا، فيما بقيت كل من الإمارات، وتركيا، فى ترتيبهم، وتراجعت البحرين، والسعودية، والمغرب، وقطر، وإيران.

الصادرات المصرية وكورونا

قال السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضى، إن حجم الصادرات الزراعية المصرية قد ارتفع إلى أكثر من 4 ملايين طن خلال الفترة من الأول من يناير 2020 وحتى 2 سبتمبر الحالى، رغم ظروف تفشى جائحة كورونا فى العالم وارتباك حركة النقل الدولى، مؤكدًا أن الثقة فى

السيد القصير

المنتجات الزراعية المصرية قد ارتفعت، ولم يعد هناك حظرًا لأى منتج مصرى منذ فترة طويلة، مضيفًا أن مصر احتلت المركز الأول عالميًا فى صادرات الموالح وخاصة البرتقال، والمركز الثانى فى صادرات البطاطس والثالث فى صادرات البصل المجفف.

وأشار تقرير صادر عن الإدارة المركزية للحجر

محمد معيط

الزراعى، إلى أن أهم الصادرات الزراعية المصرية خلال هذه الفترة كانت بالترتيب؛ الموالح، البطاطس، البصل، العنب، الرمان، الفراولة، الثوم، المانجو، الفاصوليا، الجوافة، الخيار، الفلفل، الباذنجان، مشيرًا إلى إن مصر استثمرت جائحة فيروس كورونا المستجد خلال الأشهر الثمانية الماضية فى التوسع بصادراتها الزراعية، حتى نجحت فى اختراق 37 سوقا بمحاصيل جديدة لأول مرة. وقبل أن يترك منصبه منذ شهر، أشاد عبد السلام ولد محمد، المدير العام المساعد للمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والممثل الإقليمى للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بالتجربة المصرية فى إدارة أزمة فيروس كورونا باحترافية، خاصة فى مجال الزراعة، حيث استطاعت المنتجات الزراعية المصرية، الحفاظ على مكانتها فى الأسواق العالمية رغم انخفاض حركة التجارة الدولية.

على جانب آخر أشار مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الذى تعده مجموعة IHS Market ويقدم نظرة دقيقة عن النشاط التجارى فى مصر، إلى أن النشاط الاقتصادى فى مصر، عاد للارتفاع خلال شهر يوليو الماضى مع ارتفع الطلب على الصادرات.

وقد لاحظ مُصدرون ومسؤولون فى المجالس تصديرية، إنه منذ بداية شهر يوليو الماضى ارتفعت طلبات الصادرات المصرية، مع عودة الاقتصادات فى دول العالم للعمل مرة ثانية بعد شهور من الإغلاق بسبب انتشار فيروس كورونا، فى الوقت الذى لم تتعطل فيه كل من؛ حركة الصادرات الغذائية، بل وارتفعت نسب الطلب عليها، وزادت بنسبة 2.2% فى النصف الأول من العام الجارى لتبلغ 1.8 مليار دولار، إضافة إلى صادرات مصر من الأثاث والتى لم تتوقف خلال فترة إغلاق الاقتصادات خارجيًا.

الصندوق: احتياطى مصر الأجنبى سيسجل 40 مليار دولار فى 2020 ويرتفع إلى 51 مليارًا خلال 5 أعوام

إصلاحات شاملة في قطاع الأعمال العام

«توفيق»: تطوير دليل الحسابات.. ومشروع ضخم للتحول الرقمى فى 63 شركة

قال هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، إن الوزارة تنفذ حاليًا العديد من الإصلاحات الإدارية ضمن استراتيجية التطوير وإعادة الهيكلة في الشركات التابعة لها، ومنها تطوير دليل الحسابات، وميكنة نظم العمل من خلال تطبيق نظام إدارة موارد الشركات «ERP».
وأشار إلى أنه قد تم الانتهاء من مناقشة تعديلات قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، والموافقة النهائية عليها من قبل مجلس النواب، ومن المنتظر صدور القانون قريبا، ويعقب ذلك إصدار اللائحة التنفيذية.

إنتاج أول **سيارة كهربائية** بـ«النصر» أواخر 2021

رقمنة الشركات

أوضح الوزير أن مشروع التحول الرقمي في الشركات التابعة للوزارة يستهدف تحسين وتوحيد وميكنة نظم العمل مما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في أداء الشركات ورفع كفاءتها، ويشمل 4 مراحل رئيسية، يتمثل أولها في إعداد سياسات وإجراءات التحول الرقمي، حيث تم الانتهاء منها في نوفمبر 2019 بمشاركة 1200 من كوادر قطاع الأعمال بعد ورش عمل استمرت 3 أشهر متصلة، وتشمل 6 محاور أساسية هي المالية، المشتريات، المخازن، المبيعات، الإنتاج، والموارد البشرية، في 12 قطاعا مختلفا هي: التأمين، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، صناعة الدواء، تجارة الدواء، النقل البحري، النقل البري، الصناعات المعدنية، التعدين، الصناعات الكيماوية، السياحة، الغزل. والمحور الثاني يتمثل في تخطيط وإدارة موارد الشركات حيث تم توقيع 21 عقدًا لميكنة وتخطيط وإدارة موارد 63 شركة قابضة وتابعة في يناير 2020 بالتعاون مع كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات ومتكاملي الخدمة، وذلك بتكلفة تبلغ حوالي 50 مليون دولار. أما المرحلة الثالثة من المشروع فيختص بمركز البيانات والدعم الفني بتكلفة 3 ملايين دولار سنويا، والمحور الرابع هو تدريب الكفاءات على إدارة المنظومة.

وأضاف أن الوزارة وضعت خطة زمنية لتنفيذ المشروع خلال عام ونصف العام، تكون أولى مراحلها 9 أشهر تنتهي في مارس المقبل، خلالها سوف يجري الانتهاء من 15 شركة أساسية، وفي المرحلة الثانية سنطبق ما تم السير عليه في الشركات الأساسية لباقي الـ63 شركة.

وعن دليل الحسابات المعمول به في الشركات، فأوضح الوزير أنه تم تطوير النظام القائم تماشيًا مع ما تقوم به الوزارة من خطوات إصلاحية في البنية الأساسية التكنولوجية والمالية بهدف الوصول إلى حسابات مدققة بجودة عالية وبتوفير في الوقت وتساهم في اتخاذ القرارات بشكل منضبط، وتم السير في الإجراءات التنفيذية في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات اعتبارا من العام المالي الحالي، وذلك بعد عقد ورش عمل للمسؤوليين الماليين بالشركات لشرح وتوضيح تفاصيل تطوير دليل الحسابات للتأكد من التطبيق بشكل جيد.

التعاون مع القطاع الخاص

وحول الاستعانة بالقطاع الخاص، أكد توفيق أنه من الأمور التي توليها الوزارة اهتمامًا كبيرًا، في العديد من النواحي التي تطور من كفاءة تشغيل الشركات، وترفع من مقدار ربحيتها والتنافسية التي نأمل في الوصول إليها، بأطر محددة، أبرزها حصول شركات القطاع الخاص على خطوط إنتاج لدينا، من خلالها نوفر له منتجاته بالمواصفات التي يريدها،وقد نستعين بالقطاع الخاص في المشاركة بإدارة شركات بعينها، بعقد إدارة واضح المعالم، كما أنه من الممكن الاستعانة بكيانات القطاع الخاص في الإدارة والحصول على حصة من حصص الشركة في قطاعات بعينها، مضيفًا إن بعض الشركات في قطاعات بعينها، بمجرد تحقيقها للأرباح، من الوارد أن نطرح أسهم لحصص منها في البورصة أمام المستثمرين، وهي أمور لن نتردد في تنفيذها بمجرد بلورتها بالشكل الذي يحفظ لكياناتنا ربحية متميزة، ملمحًا إلى أن الاستعانة سوف تكون في قطاعات بعينها تحتاج للتطوير وللخبرة وانتشالها من الخسائر.

التسويق

وأكد الوزير على أهمية عنصر التسويق في شركات قطاع الأعمال العام، باعتباره أحد عناصر القوة ومن أهم عوامل المنافسة بالسوق المحلية والإقليمية والعالمية، وتم الانتهاء من تكوين وحدة تسويق مركزية في كل شركة قابضة، تساهم في ترويج أعمال الشركاتالتابعة لها، لأن قدرة تلك الشركات في التسويق لم تكن كبيرة، وبقي على كل شركة تابعة للشركات القابضة أن تنافس بتحسين منتجاتها وتعزيز مكانتها بطرح أسعار تنافسية تمكنها من التقدم والتواجد في الأسواق بقوة.

السيارات الكهربائية

في مجال الصناعات المعدنية، قال الوزير إن الوزارة تمكنت خلال الفترة الأخيرة، من توقيع مذكرة تفاهم مع شركة Dong Feng الصينية لصناعة السيارات، وفي آخر الصيف نكون قد انتهينا من كافة الدراسات التفصيلية والاتفاقيات النهائية، بحيث يؤخذ القرار ببداية تنفيذ المصنع، ونأمل أن نخرج بأول سيارة كهربائية للسوق المحلية في أواخر عام 2021، بتكلفة تأهيل لمصنع شركة النصر للسيارات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية قدرت بشكل مبدئي بحوالي 500 مليون جنيه بطاقة إنتاج 25 ألف سيارة كهربائية سنويًا.

وأشار الوزير إلى أنه يجري التواصل مع وزارة المالية للوصول إلى اتفاق يجري بمقتضاه دعم المشتري للسيارة بمبلغ 50 ألف جنيه، والأمر ذاته بالنسبة للموتوسيكلات بمبلغ 3000 جنيه، ووضعنا شروطًا لمقترحات الدعم لهما، حيث اشترطنا أن تكون قدرة السيارة على السير 400 كيلو في الشحنة الواحدة، و100 كيلو بالنسبة للموتوسيكل، وقد لاقينا قبولًا من وزارة المالية، وتبقى فقط المراحل النهائية للخروج بصيغة لتكون هذه المحفزات تحت مظلة منظومة واحدة، مؤكدًا أن الحكومة تشجع هذا النهج أسوة بما قدمته الصين من دعم للمستهلكين لتلك السيارات حيث وصل الدعم في عام 2009 إلى 9000 دولار، والآن وصل إلى 3500.

وأكد توفيق إن الوزارة درست السوق المصرية جيدًا قبل البدء في إعادة تأهيل عنبرين من شركة النصر للسيارات لإنتاج تلك المركبات الكهربائية الصديقة للبيئة، وكان المقترح البدء بإنتاج عدد 25 ألف سيارة جديدة سنويًا، تشمل مختلف الشرائح، من مستهلكين عاديين، وسيارات التاكسي والنقل الفردي، وقد آثرنا ألا نغامر خاصة مع انخفاض أعداد التراخيص الجديدة من 180 ألف سيارة إلى 160 ألفًا سنويًا، فضلًا عن دراسة طرق الشحن في المنازل ومقرات العمل الحكومية، عبر طرق الشحن المختلفة 2 كيلو وات أو 7 كيلو وات، حسب القدرة والكفاءة، وبالنسبة للتاكسي وسيارات شركات نقل الأفراد مثل أوبر، فكان ضروريا دراسة إنشاء محطات شحن عامة لهم في أماكن تجمعاتهم، وقد خاطبنا في هذا الأمر وزارة التنمية المحلية، وكان التصور أن نتيح تلك المهمة لشركات خاصة تتولى عمليات الشحن، والتي بدورها تدفع لشركة الكهرباء، وهو ما استلزم أن نخاطب "التنمية المحلية" لتكليف المحافظات المختلفة بإتاحة أماكن مخصصة لتلك الشركات دون قيمة إيجارية، والتي يتحملها طالب الخدمة نظير مبلغ معين فوق قيمة الشحن، مقابل المدة التي توقف خلالها لشحن سيارته، وقد تكفلنا بهذه الدراسة بالتعاون مع جمعية سائقي التاكسي، والشركات المخصصة لنقل الأفراد، ونسقنا الأمر مع وزارة الكهرباء وشركة من القطاع الخاص للاتفاق على تسعيرة عادلة، وكل تلك الإجراءات كانت ضرورية قبل التفكير في بدء الانتاج، بالإضافة للحوافز والإجراءات الأخرى الخاصة بالتراخيص، وننسق في هذا الإطار مع وزارة الداخلية، لمنح التراخيص بسهولة ويسر عن السيارات الأخرى التي تخضع للإجراءات المعروفة، وحتى لا يختلط الطالح بالصالح، فمطلوب أن نضع مواصفات خاصة لسيارات وموتوسيكلات الكهرباء، حتى لا نفتح الباب أمام استيرادها ونفاجئ بمنتجات رديئة تؤذي المستهلكين أكثر ما تنفعهم، وهو الأمر الملقى على عاتق وزارة الصناعة والتجارة.

الدلتا للأسمدة

على جانب آخر، أشار الوزير إلى أن شركة الدلتا للأسمدة قامت بطرح كراسة شروط على الشركات العالمية المتخصصة لتطوير وتحديث مصانعها الواقعة بمركز طلخا بمحافظة الدقهلية، ووجهت الدعوة لبعض أصحاب الرخص العالمية المتخصصين في صناعة الأسمدة لتقديم عروضهم خلال 3 أشهر لعمل الدراسة الفنية لتطوير مصنعي الأمونيا والميثانول، وتنفيذ الأعمال المقترحة بالتعاون مع كبرى شركات المقاولات الصناعية المتخصصة في هذا المجال على مستوى العالم.

إحياء القاهرة الخديوية

وعن تطوير القاهرة الخديوية، أكد الوزير إن الخطط تسير بشكل منتظم، عبر اللجنة المشكلة من قبل رئاسة الوزراء، و"قطاع الأعمال العام" تسير بدورها في تنفيذ المخطط فيما يندرج تحتها من أعمال تخص الشركة القابضة للسياحة والفنادق، حيث تعاقدنا مع إحدى شركات القطاع الخاص لتجديد وترميم فندقكوزموبوليتانبوسط البلد، كما حصلنا على موافقات"التنسيق الحضاري" لإعادة إنشاءفندق "كونتيننتال" بميدان الأوبرا مرة أخرى بطرازه التاريخي القديم الذي

نساهم في تطوير القاهرة الخديوية..
وإحياء فندق كونتيننتال التاريخي

يعود لسنة 1870، وقد حصلنا قبلها على قرار رئيس الوزراء بهدم الفندق، وحكما قضائيًا لإخلاء المحال التجارية أسفله، وقد شمل قرار رئيس الوزراء بهدم الفندق آلية تعويض أصحاب تلك المحال وطريقة التعامل معهم فيما بعد إعادة إنشاء الفندق، بالإضافة لذلك فلدينا أكثر من 100 عمارة ذات طابع أثري وتاريخي، لتطوير تلك العمارات، نعمل حاليًا على التفاوض مع قاطنيها من المتعاقدين بنظام الإيجار القديم لإخلائها، ومن ثم تأجيرها بأسعار الإيجارات الجديدة لتحقيق عوائد ذات قيمة مرتفعة، ويجري التفاوض مع وزارة التنمية المحلية لاستغلال المساحات الكبيرة أسفل تلك العمارات في إنشاء كافيتريات تتسم بالطراز التاريخي لتلك المنشآت، وفي الوقت ذاته من المطروح التعاقد مع مطورين عقاريين من شركات القطاع الخاص لإخلاء السكان بالتفاوض ومن ثم تطوير تلك المباني بطرازها التاريخي وإعادة إيجار وحداتها، مقابل اتفاقات محددة وحق انتفاع. كما انتهت شركة مصر للصوت والضوء والتنمية السياحية التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق – إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام- من تنفيذ مشروع إضاءة ميدان التحرير ضمن مشروع تطوير الميدان الذي تتعاون في تنفيذه عدد من الجهات الحكومية.

إهتمام كبير بعنصر التسويق والشراكة مع القطاع الخاص

تأثرنا بكورونا.. ومعدلات الإنتاج عادت لمستواها الطبيعي

كورونا وما بعدها

وحول تأثير كورونا على أداء شركات قطاع الأعمال العام قال الوزير إن العديد من الشركات تأثرت خلال فترة تفشي الوباء، وأخرى تأخرت مشروعات تطويرها، فمثلًا "الدلتا للصلب" عانت من التأخر في تطوير مشروعها لفترة لا تقل عن 6 أشهر، والذي كان يعتمد في تشغيله على خبراء صينيين، ذهبوا إلى بلادهم في يناير الماضي تزامنا مع أعيادهم وتأخروا في العودة بعد تفشي الوباء عالميًا، نظرًا لقيود السفر، وهو المشروع الذي كان من المزمع تشغيلمرحلته الأولى في شهر فبراير الماضي بطاقة 250 ألف طن من الحديد.

شركة جنوب الوادي، تأخر تشغيل مشروع مجزرها في توشكى حيث كانت تباشر تنفيذه شركة هولندية، ولكن تم التشغيل خلال الشهر الماضي بعد وصول وفد من الشركة الهولندية –المووردة لمعدات المجزر- ويعد من أكبر المجازر المتطورة في مصر بتكنولوجيا حديثة، حيث يقوم بذبح الماشية آليا بشكل نظيف وصحي وآمن، وذلك بطاقة 45 رأسا في الساعة، وبتكلفة إجمالية 100 مليون جنيه، ويتضمن المشروع أيضا محجرا يستوعب نحو 25 ألف رأس ماشية، وثلاجات ضخمة، وزراعة أعلاف على مساحة 1000 فدان.

كما تأثرت قطاعات أخرى بجائحة كورونا مثل السياحة والفنادق، والنقل بشكل مباشر من توقف حركة السفر والنقل حول العالم، لكنه أكد أن هناك قطاعات أخرى تأثرت بشكل محدود مثل قطاع الغزل والنسيج، لأن الاعتماد في تطويره كان متوقفًا على الأعمال المدنية والإنشائية بشكل كبير، ولم يتأثر بحركة استيراد الماكينات المصنعة بالخارج.

وعما بعد كورونا، قال الوزير: إن الطاقات التي نعمل بها قلت بشكل محدود، لكن مع رفع الحظر، عادت دورات الإنتاج لمعدلاتها الطبيعية، وقد وجهنا الشركات بشكل مباشر لعودة خطوط الإنتاج لمعدلاتها المعتادة، أما الجهات الإدارية التي يعاني من تخمتها قطاع الأعمال في شركاته المختلفة، فقد وجهنا بمحدودية أعدادهم في مقرات العمل، خاصة الذين يعانون من الأمراض المزمنة والسيدات المعيلات للحفاظ على صحتهم وحياتهم.

وبالنسبة لتلية التعامل مع العاملين بقطاع السياحة والفنادق، في شركات قطاع الأعمال العام، باعتبارهم أكثر المتضررين من فترات التوقف التي صاحبت أزمة كورونا العالمية، قال الوزير إن العاملين الرسميين بالقطاع كانوا يدفعون مبلغًا تأمينيًا لصندوق إعانات الطوارئ التابع للقوى العاملة، ويتيح لهم، تعويضًا ماليًا لفترة محددة، تحصل عبر شركاتهم، والتي بدورها توفر لهم رواتبهم الأساسية.

معاون وزير الإسكان لشئون هيئة المجتمعات العمرانية

مخطط الساحل الشمالي

يجذب السكان للعيش في مدنه طوال العام

قال الدكتور وليد عباس، معاون وزير الإسكان لشئون هيئة المجتمعات العمرانية، ومساعد نائب الوزير للتخطيط، إن المخطط الجديد للساحل الشمالي الغربي، فريد من نوعه، ومن خلاله كان طموح القيادة السياسية، تأسيس مجتمع عمراني متكامل، يعتمد على العديد من المقومات، للعيش الدائم، مؤكدًا أن الساحل الشمالي لمصر، لم يعد كما كان في السابق، معتمدًا على السياحة وحدها، خلال موسم الصيف، بل أصبح طبقًا لرؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي، والحكومة، مجتمعًا جاذبًا للسكان طوال العام، تتوافر فيه كافة مقومات الحياة.

الدولة وفرت كافة مقومات الحياة لتحقيق التنمية المستدامة

أشار عباس إلى أن هناك طفرة، أحدثها قرار نقل الولاية بالمنطقة الشمالية ومدنها لهيئة المجتمعات العمرانية، حيث أضحت الهيئة طبقًا للقرار الجديد، جهة واحدة يتعامل معها المستثمر، دون الاضطرار للجوء لغيرها، وهو ما كان يفتقده الساحل الشمالي، بعد أن كان المستثمر في السابق يضطر للتعامل مع أكثر من جهة لإنهاء إجراءات مشروعه، بالإضافة لمحدودية الرؤية التخطيطية والإستراتيجية فيما قبل 2014 للساحل بالكامل، فتلك المنطقة تحتوي على العديد من أجمل شواطئ العالم، ولذلك فقد وجه الرئيس بضرورة الاهتمام بتلك البقعة الساحرة، وأول الخطوات التي اتخذت لتنفيذ مخطط الدولة الهادف لاستغلال الساحل بشكل مثالي، كان إسناد أراضيه (حوالي 7000 كم "من الحمام لنهاية مارينا، ومن بعد العلمين إلى السلوم) لهيئة قوية مثل المجتمعات العمرانية، لتكون جهة ولاية وحيدة، هي المسؤولة عن تنميتها، وتتبع فيها نفس الخطوات التي ننتهجها في المدن الجديدة، بحيث يتحقق الاستغلال الأمثل لأراضي الدولة هناك، وتحقيق استفادة عادلة للمستثمرين في الوقت ذاته.

تفاصيل المخطط للساحل الشمالي، تحدث عنها عباس قائلًا: ننسق مع كافة الجهات المعنية بالدولة، ونراعي الاشتراطات البيئية وحدود الارتفاع، في مخططنا الحالي، وفي هذا الإطار نعمل على محورين.. أولهما؛ إعداد المخطط باشتراطاته، بحيث يتعامل المستثمر والمواطن من خلال هيئة المجتمعات، وثانيهما؛ معرفة كافة التعاملات السابقة التي تمت على الأراضي، حيث استلمنا من محافظة مطروح كافة الملفات التي أُعدت من خلالها، وحتى لا يسقط أحد من تلك الملفات أنشأنا جهازًا للساحل الشمالي، وهو المسؤول عن متابعة المشروعات في تلك المنطقة، وخاطبنا كافة المستثمرين هناك بضرورة موافاة أوضاعهم مع الجهاز، بحيث يتم وضع مخطط كامل للمدينة، وتسوية أوضاع كل المشروعات وقطع الأراضي هناك.

الجزء الخاص بتقنين الأوضاع والتصالح، يتم عن طريق جهاز الساحل الشمالي، والمعيار الأساس في هذا الشأن، هو قانونية أوراق الملكية، والإنشاءات، وعلى أساسها يتم وضع الرؤية العامة للمكان، ثم تأتي خطوة تقنين الملفات، وطبقًا للقانون، ستقوم لجنة التفاوض مع الملاك، سواء كانوا أفراد أو شركات، لإعداد ملفات بشكل كل قطعة وحدودها، والموقف التنفيذي للمشروعات، وسندرس كل حالة من المشروعات القائمة على حدة، والجميع سيتم تقنين وضعه ودمجه في المخطط العام للمنطقة. وألمح عباس إلى أهمية العلمين ورأس الحكمة،

قرار نقل الولاية لهيئة المجتمعات بالساحل أحدث طفرة في الاستثمار.. ونقنن أوضاع أصحاب الأراضي والمشروعات تمهيدًا للخروج بمخطط استراتيجي

وليد عباس

بالنسبة لبقاع الساحل الشمالي، قائلًا: ستكونان من أهم المدن في المنقطة الشمالية بشكل عام، ولذلك لما تتميز به مواقعهما وشواطئهما الخلابة من مميزات تجعلهما تتفردان بالتميز على مستوى حوض البحر المتوسط، وليس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحدهما.

حول مخطط المدن الجديدة، ودخول الدولة في الإسكان الفاخر والمتوسط، وأثره على المطورين العقاريين، قال عباس: نمتلك الآن رؤية واضحة لتوزيع المدن الجديدة على مستوى الجمهورية، ونعمل حاليًا على 60 مدينة، بعد أن كانت 24 مدينة في 2014، ومنذ ذلك الوقت وحتى العام عملنا على استكمال 36 مدينة أخرى بخلاف السابقة لذلك التاريخ، منهم 16 مدينة أنهيناها كمرحلة أولى خلال العام الجاري، وبالفعل بدأ توافد السكان عليها، وبدأ حراك الاستثمارات فيها. وراعى مخطط التنمية الجديد الذي تبناه الرئيس، أن تكون هناك عدالة في توزيع المدن الجديدة على كافة المحافظات المصرية، بعد أن كانت التنمية ترتكز فقط على القاهرة الكبرى.. الآن أصبح لدينا مدنًا جديدة في ثلث محافظات الصعيد، ومدن الوجه البحري، والساحل الشمالي، والقاهرة الكبرى.

وأضاف: ساعدنا نجاح المخطط في جذب استثمارات كبيرة، لمحافظات الصعيد ووجه بحري، وفتح أسواق جديدة لم تكن موجودة في السابق، وأتسع أمام المستهلك أسواق يحصل منها على وحدات متطورة ومتقدمة، قريبة من مسقط رأسه، مثل بني سويف والمنيا الجديدة وغرب أسيوط وقنا وأسوان، وهنا أسست الدولة إسكانًا متوسطًا وفاخرًا، وهو ما شجع المستثمرين على أخذ خطوات في التطوير العقاري هناك، بعد أن أخذت الدولة خطوة المخاطرة الأولى، خاصة بعدما رأوا تزايد الطلب على وحدات هيئة المجتمعات العمرانية المنفذة في تلك المدن.

وضرب عباس مثالًا في جرأة الدولة التي شجعت المستثمرين على خوض المغامرة، في المدن الجديدة، بما حدث في مدينة العلمين، حيث تردد معظمهم في البداية، وبعد أن دخلت الدولة بقوة، بتأسيس نواة عمرانية عبر إنشاء الأبراج والفيلات والإسكان الفاخر والاجتماعي والمتوسط، بدأ توافد المستثمرين على المدينة الساحلية الجديدة، واضطروا إلى شراء الأرض بأضعاف ثمنها الذي طرحته الدولة قبل تأسيس العلمين.

يمكن الجزم بأن هيئة المجتمعات العمرانية كانت رمانة ميزان السوق العقارية، فوجود الدولة ممثلة في الهيئة، أعطت اتزانًا للسوق، وشجع المطورين على تنفيذ وحدات لمختلف الطبقات، ولم يعد الأمر حكرًا على فئات معينة، بعد أن فتحت الدولة أسواقًا جديدة للإسكان المتوسط مثل دار مصر وسكن مصر.

الفلسفة الجديدة للدولة وهيئة المجتمعات هي سرعة التنفيذ، هو ما أكده عباس في حديثه، مضيفًا؛ أصبح المشتري الآن يرى وحدته تنفذ أمامه، ويتسلمها خلال فترة قصيرة، وهو ما طبق في مدينة العلمين الجديدة، حيث انتهينا من الأبراج، ووحدات الإسكان المتوسط، وبدأت الجامعات المقامة على أرضها في العمل، وبدأت الخدمات في ممارسة نشاطها، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية، وكل ما تم من إنجازات بدأ فقط منذ 2016.

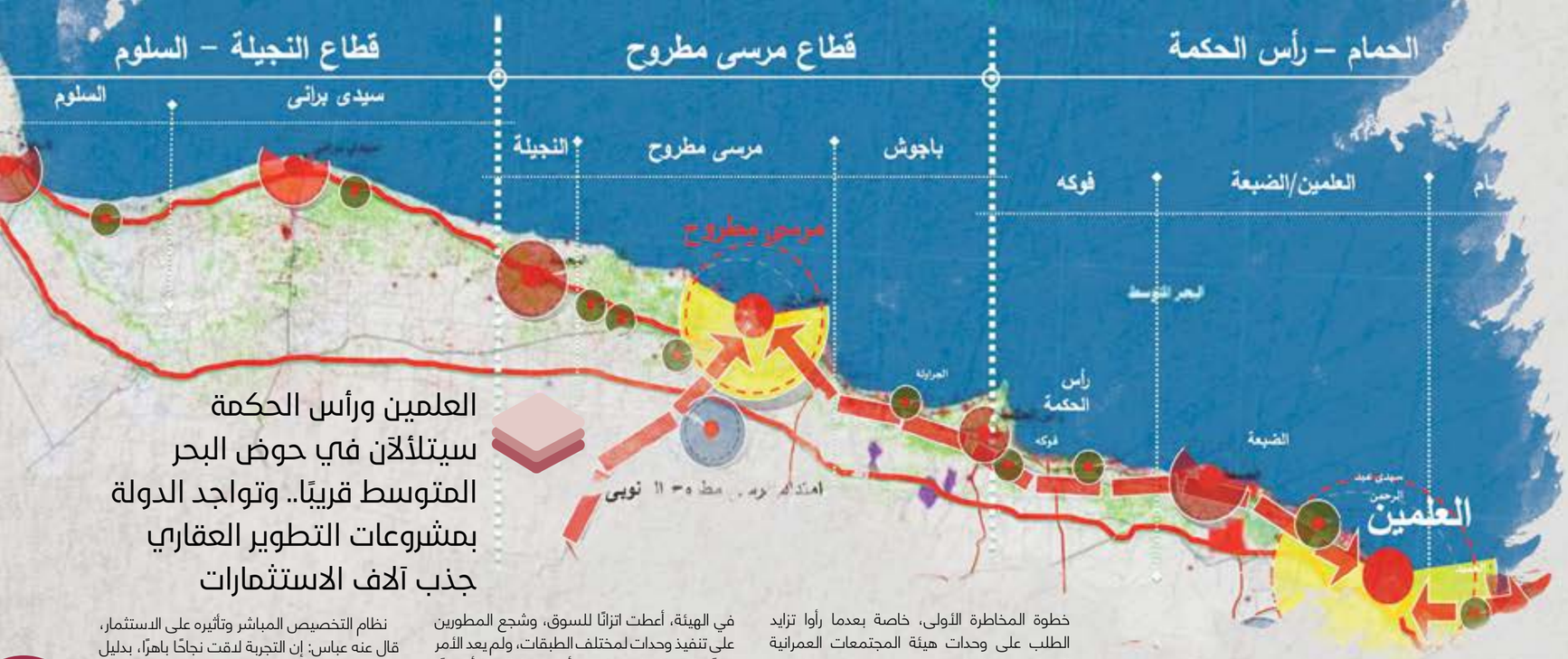

العلمين ورأس الحكمة سيتلألآن في حوض البحر المتوسط قريبًا.. وتواجد الدولة بمشروعات التطوير العقاري جذب آلاف الاستثمارات

نظام التخصيص المباشر وتأثيره على الاستثمار، قال عنه عباس: إن التجربة لاقت نجاحًا باهرًا، بدليل كثرة إقبال المستثمرين عليها، ومميزاتها، إن المستثمر أصبح ينتقي الأرض التي يريدها في المنطقة التي يختارها، ونطلق عليه "التخصيص بالطلب"، ومن ثم تدرس الهيئة الطلب المقدم لها، ولو وجدته مناسبًا لمخططها، تخصصها للمستثمر، وتكون المنافسة هنا فقط لصاحب أعلى مقدم يتم دفعه، وليست في سعر الأرض، وفي حالة الجدية تنتهي كافة إجراءات التخصيص خلال شهرين فقط، وشهر إضافي لتراخيص البناء، وبعدها يتمكن المستثمر من تنفيذ مشروعه، وهو ما كان يأخذ وقتًا أكبر في السابق.

بالنسبة للتيسيرات التي قدمتها الدولة للمستثمرين الذين تأثروا بجائحة كورونا، قال عباس: إن هناك تيسيرات تم تقديمها، حيث أجلنا للمتضررين 3 شهور في معدلات التنفيذ، و6 أشهر للأقساط التي حل موعد سدادها خلال سنة، وبفائدة مخفضة. وحول استعدادات أجهزة المدن في مواجهة الكثافة السكانية بالمدن الجديدة في المستقبل، قال إن الدولة تعمل في محورين في هذا الشأن، أولهما؛ تنفيذ المدن الجديدة على تكنولوجيا الجيل الرابع وراعينا فيها تلافي مشاكل المدن المنشأة في العقود القريبة السابقة، وفيها وضعنا حسابات لعدد السكان، وبنينا على أساسه البنية التحتية، ومخارج السيول، وغيرها من الخدمات، وثاني المحاور؛ هو إحلال وتجديد المدن الجديدة المقامة منذ فترة مثل القاهرة الجديدة وأكتوبر، حيث بدأنا تطويرات في شبكة مرافقها وطرقها.

بنبرة يعمها التفاؤل بالمستقبل، وحديث يحوي حقائق وإحصائيات تعكس تحول حلم المصريين إلى واقع شارف على الانتهاء، حاورنا العميد خالد الحسيني، المتحدث الرسمي باسم العاصمة الإدارية الجديدة، ليقف بنا على آخر مستجدات المشروع الأبرز في مصر الحديثة.

متحدث العاصمة الإدارية يؤكد:

معدلات تنفيذ المشروعات عادت لصورتها الطبيعية

أنهينا 90% من **الحي الحكومي**.. وارتفاع كبير في معدلات تنفيذ الأحياء السكنية ومناطق الخدمات

أكبر كيانات العالم تتنافس للاستثمار بالعاصمة.. و**ثقة المستثمرين** زادت بعد إشادة المؤسسات العالمية بقوة الاقتصاد المصري

استهل الحسيني حديثه معنا حول معدلات تشغيل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، قائلًا: إنها عادت لكامل قوتها، التي كانت عليها، قبل مارس 2020، ووصلت إلى 100%، طبقًا للجدول الزمني لكل مشروع، مشيرًا إلى أن الصورة العامة لكامل المشروعات (الحكومية والإدارية والتجارية والسكنية" كانت إيجابية.

وأشار الحسيني، إلى أن قطاع التنفيذ بشركة العاصمة، يباشر الأعمال طبقا للمعدلات المتفق عليها مع المطورين العقاريين، وقد عقدنا مؤخرًا اجتماعًا مطولًا لمتابعة تنفيذهم لمشروعاتهم، وأفاد أغلبهم أنهم ملتزمون بالتوقيتات التي تعاقدوا عليها، ولم يكن هناك تأخيرًا ملحوظًا في ظل أزمة كورونا، بعد أن التزموا بكامل الإجراءات الاحترازية. وحول الموقف التنفيذي للمشروعات، قال الحسيني: إن آخر ما توصلنا إليه من نسب تنفيذ في مشروعات المباني الإدارية التابعة للدولة كان؛ 90% من الحي الحكومي، ونسبة التنفيذ في مجلس الوزراء زادت عن 95%.

وأضاف المتحدث الرسمي باسم العاصمة، إن نسب التنفيذ بالنسبة للأحياء السكنية الواقعة بين الدائري الأوسطي والدائري الإقليمي سجلت معدلات مرتفعة، فقد تم تنفيذ أكثر من 60% بالنسبة للحي السكني الثاني، و85% بالنسبة للحي السكني الثالث، و60% بالنسبة للخامس والسادس.

وعن نسب التنفيذ في المشروعات الخدمية بالعاصمة الإدارية قال الحسيني، إن المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء، قد تم تنفيذه بنسبة 100%، كما تم تنفيذ نسبة 86% من مدينة الثقافة والفنون (الأوبرا المصرية)، ونسبة 96% من المدينة الرياضية، و25% من المحور الأخضر، و55% من مستشفى العاصمة، ومدرسة العاصمة للغات نفذ منها نسبة 46%، كما نفذنا نسبة 22% من حي المال والأعمال (تجمع البنوك) وقد بدأنا فيه بتنفيذ 13 بنكًا، من أصل 19 بنك، وقعوا معنا لإنشاء مقراتهم في الحي، والذي تحتوي خطته الإنشائية على احتواء 38 مقرًا للبنوك، إضافة للبنك المركزي، كما تم تنفيذ نسبة 29% من منطقة الأبراج الصينية، والجامعات بلغت فيها نسب التنفيذ 69%، بالإضافة لبدء تنفيذ الجامعة الكندية وجامعة Coventry البريطانية.

أضاف الحسيني؛ منطقة MU23 منطقة الاستخدام المختلط، أنهينا فيها الهيكل الخراساني بنسبة 100%، و45% من إجمالي نسب التنفيذ بالمشروع، كما نفذنا ساحة الشعب بنسبة 35%، فضلًا عن تنفيذ 65% من نسب الحدائق حول الحي الحكومي، و35% من مدينة المعرفة التي تبنى بواسطة وزارة الاتصالات، و20% من مركز مصر الثقافي الإسلامي (مسجد مصر).

وخلال حديثه استعرض الحسيني أبرز مستجدات الاستثمار في المشروع الأضخم بمصر، قائلًا: إن أكبر كيانات العالم تتنافس للدخول باستثماراتها المختلفة في العاصمة الإدارية، وذلك بعد أن خرجت مؤخرًا تقارير مؤسسات الاقتصاد العالمية التي أشادت بمعدلات النمو التي حققتها مصر منذ تطبيقها إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتجاوزها تأثيرات انتشار وباء كورونا حول العالم، مقارنة بمعدلات الهبوط التي تشهدها أكثر الدول تقدمًا في المجتمع الدولي، مضيفًا؛ إن السوق المصرية سوق واعدة، وبفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة أتوقع تسارع وتيرة نموها خلال الأعوام القادمة في شتى المجالات، وخاصة المجال العمراني.

وأشار الحسيني إلى أن عدد العقود مع المطورين العقاريين بلغ 61 عقدًا سكنيًا، و7 عقود لإنشاء جامعات، و32 عقدًا لإنشاء مدارس خاصة، و44 عقدًا متعدد النشاط مع المطورين، و34 عقدًا لإنشاء المقرات الإدارية والتجارية للشركات في منطقة المال والأعمال المركزية، مضيفًا أن المرافق يجري العمل على تنفيذها بشكل جيد، لافتًا إلى أن إدارة العاصمة تمكنت من استخراج 65 قرارًا وزاريًا للمطورين، ويجري العمل على استخراج قرار آخر، كما أصدرنا 2806 رخصة بناء لمشروعات المطورين العقاريين ويجري استخراج 1198 رخصة أخرى.

وحول المساحات المتبقية للبيع في العاصمة الإدارية، أشار الحسيني إلى أن المتاح حاليًا منها، حوالي 6000 آلاف فدان، مؤكدًا أن الإدارة وقعت مذكرة تفاهم مبدئية مع تحالف "أليانس" و"صبور" على مساحة 600 فدان، لحين إعداد دراسة جدوى مشروعاتهم على المساحة المذكورة، ومن ثم توقيع العقد النهائي، بنسب شراكة مبدئية 55% لتحالف الشركتين و45% للعاصمة، مشيرًا إلى أن مساحة المشروع تتواجد في منطقة النهر الأخضر، جنوب الـ"تاون داون" في العاصمة، وشمال R8، وستنفذ فيها وحدات سكنية وإدارية وتجارية وترفيهية ودينية.

وأضاف الحسيني إن بعض الشركات التي تأثرت من أزمة كورونا، تقدمت بطلبات لتأجيل مواعيد تسديد أقساط الأراضي الخاصة بمشروعاتها، وهو ما دفع شركة العاصمة إلى دراسة الأحوال والمبررات التي ساقتها تلك الشركات، وعلى هذا الأساس تم دراسة كل حالة على حدة واتخاذ اللازم معها.

6000

فدان متبقية من أراضي العاصمة.. ومشروع جديد لتحالف أليانس وصبور على مساحة 600 فدان

مخطط جديد للساحل الشمالي

يحفز المواطنين للانتقال والعيش طوال العام

بقلم:
د. م. أحمد شلبي

أستاذ التنمية العمرانية والعمارة بكلية الهندسة جامعة القاهرة والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر

ما قامت به شركات التطوير العقاري الكبرى من مشروعات سياحية وتنموية ساهم بشكل كبير على مدار السنوات العشر الأخيرة، في تنمية منطقة الساحل الشمالي

يخطئ من يتصور أن مصر تفتقد لمقومات النمو والازدهار، ولعوامل جعلها تتحاكى بها الأمم، فهناك العديد من المناطق، والموارد التي تجعل من مصر قبلة ومقصدا للاستثمار، والسياحة، وكافة أوجه الأعمال، ولعل من أبرز تلك المناطق والمقومات هي منطقة الساحل الشمالي الممتد على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط.

تلك المنطقة الأشبه بالكنز الاستراتيجي، والتي شهدت اهتمامًا وعناية من جانب الدولة، منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، بإنشاء وتطوير منطقة مارينا بالساحل الشمالي، ولكن الكنز لا يفنى، ويحتاج لاستغلاله بشكل أمثل، بما يجعل كل مصري يقف على سواحل بلاده مفتخرا بما لديه من مقومات ومشروعات وطبيعة لا تقل روعة أو جمالا عن جزر اليونان الشهيرة التي تواجه سواحل دولتنا.

وما قامت به شركات التطوير العقاري الكبرى من مشروعات سياحية وتنموية ساهم بشكل كبير على مدار السنوات العشر الأخيرة، في تنمية منطقة الساحل الشمالي، وجعلها قبلة للكثيرين، إلا أن المنطقة تستوعب المزيد، وهو ما التفتت إليه الحكومة منذ حوالي 6 سنوات، وبدأت بالفعل في تنفيذ خطة طموحة لتطوير منطقة العلمين، وإنشاء مدينة العلمين الجديدة التي تمتلك قواعد اقتصادية متعددة سواء كانت سياحية، تعليمية، زراعية ، صناعية، أو اعتبارها مقرا جديدا للوزارات والمصالح الحكومية، وجعلها مدينة جاذبة بقوة للاستثمار المحلي والعالمي، بالإضافة إلى عزم الدولة على جعلها أحد العواصم الجديدة لمصر، ضمن خطة واضحة وحقيقية لتخفيف الضغط عن العاصمة القديمة، وجعل العلمين مدينة متكاملة تصلح للعيش طوال العام، وهو ما بدا واضحا عند قيام الرئيس بأداء الرئيس لصلاة عيد الأضحى قبل الماضي، وعقد الحكومة لاجتماع مجلس الوزراء بكامل هيئته وتشكيله بالمدينة الجديدة.

وفي القلب منطقة رأس الحكمة كمقصد سياحي فريد من نوعه، والتي تمتلك ثالث أجمل الشواطئ على مستوى العالم؛ ما دعا إلى استغلالها ووقوعها في بؤرة اهتمام الدولة، لإنشاء مدينة جديدة في هذه المنطقة الساحرة لتفوق شهرتها الكثير من المناطق السياحية ذائعة الصيت، ولتنافس مثيلاتها على المستوى العالمي، وبذلك تُعَد من المدن ذات المستقبل الواعد في مجال الاستثمار السياحي والعقاري في مصر خلال السنوات القادمة.

وقد عانت منطقة الساحل على مدار السنوات الماضية من تشابك الجهات وتعدد الولاية على الأراضي، وكان ذلك بمثابة العائق الأكبر أمام المطورين العقاريين، في تطوير وتنمية الساحل الشمالي الغربي، حتى بعد تشكيل لجنة وزارية من مجلس الوزراء، لتقييم أداء بعض الشركات في منطقة الساحل الشمالي، وأدي ذلك لتعطيل تنفيذ المشروعات وتراجع معدلات التنمية في المنطقة الأهم في مصر، إلى أن صدر قرارا بإعادة تخصيص عدد من قطع الأراضي بالساحل الشمالي الغربي، بإجمالي مساحة 707ألف فدان، لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.. وذلك طبقا للقرار الجمهوري رقم 261 لسنة 2020.

القرار الجمهوري الصادر في الأول من يوليو الماضي غاية في الأهمية والحسم، ويساهم في فك التشابك، وخاصة أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لديها خبرة كبيرة في التعامل مع المستثمرين ورجال الأعمال، كما أنها مؤهلة لإعادة تنمية المنطقة بالكامل، بخلاف المحليات، لإحداث تنمية حقيقية داخل الساحل الشمالي الغربي بالكامل، وتصحيح بعض الأوضاع الخاطئة، التي أصبحت تهدد منطقة الساحل الشمالي، وكانت على موعد جديد مع العشوائيات، فالقرار يحقق العديد من المزايا، أهمها؛ توحيد جهة الولاية على الأراضي، وبالتالي توحيد الإجراءات الخاصة بالاستثمار في هذه المنطقة، بما يساهم في رفع معدلات التنمية بمنطقة الساحل الشمالي، وزيادة معدلات التنفيذ، والإسراع بتنفيذ مخطط التنمية وزيادة المساحات المعمورة في المنطقة.

كما سيساهم القرار في حل العديد من النزاعات الطاردة للاستثمار الأجنبي، لان المستثمر الأجنبي يريد جهة واحدة للتعامل معها وإجراءات واضحة ومحددة للحصول على الأرض وإتمام إجراءاتها.

ولكن هل القرار وحده يكفي؟ .. الإجابة بالطبع لا، لأن القرار يجب أن يتبعه مخطط عام للمنطقة بالكامل، وهو ما تعكف عليه الحكومة حاليا لوضعه بما يضمن تطوير المنطقة بشكل متناسق وتنموي ومتكامل يتماشى مع رؤية مصر 2052 وبما يضمن تغيير الصفات السكانية للساحل الشمالي بأكمله، وتحويله من مجرد مصيف يُقبل عليه المواطنون 3 أشهر، ويهجرونه بقية السنة،إلى مكان دائم للمعيشة طوال العام،بما سيوفره من فرص تفعيل سياحة المؤتمرات، وفرص التعليم التي سيتم توفيرها، وهو أصل فكرة التنمية، وتوسيع قاعدة الحياة المصرية المرتكزة على ضفتي النيل إلى ما هو أكبر بالمساحة الشاسعة للدولة المصرية.

ونتيجة طبيعية لكل ما سبق يبقى التحدي الأكبر لدى الدولة، لإقناع المواطن بالانتقال إلى منطقة الساحل الشمالي في وضعها الجديد، وكيف يكون لدى الأجيال الجديدة الفكر ليبدأ حياته من مدينة العلمين الجديدة أو من هضبة الجلالة.. وهو الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالتغلب على مشكلات المدن الموجودة حالا مثل العاشر من رمضان و15 مايو وأكتوبر والسادات وبدر التي لم تصل لكثافة بالسكان بسبب ضعف الخدمات، وغياب الوزارات، والمصالح الحكومية، ووسائل النقل الجماعية، وهو ما يجب أن يوضع في الاعتبار بهذه المدن الجديدة.. وضرورة الاهتمام بالشق السكنى وغير السكنى المتمثل في الأنشطة التجارية والإدارية والتعليمية، والتي تشجع إلى الانتقال والعيش وتأسيس حياة جديدة.. وضرورة الاهتمام بالشق السكنى وغير السكنى المتمثل في الأنشطة التجارية والإدارية والتعليمية، والتي تشجع إلى الانتقال والعيش وتأسيس حياة جديدة، خاصة وإن العلمين الجديدة مشروع يرتبط نجاحه بجدواه الاقتصادية التي تتبلور حول توفير العديد من فرص العمل، وتعظيم إيرادات الدولة، من خلال إتاحة الأنشطة التجارية والصناعية، وارتفاع الحصيلة الدولارية بالدولة من خلال الأنشطة السياحية والترفيهية التي سيوفرها المشروع.

إذًا التحدي بدأ بالقرار الجمهوري، ومازال مستمرًا حتى خروج المخطط العام لمنطقة الساحل الشمالي الغربي للنور، وتنفيذه بالشكل الذي يحفز الأجيال الجديدة التي تعتبر المستقبل الحقيقي الذي سيعمر منطقة الساحل الشمالي الغربي، وسيملؤها حركة وحيوية، لتصبح أيقونة البحر المتوسط.

عانت منطقة الساحل على مدار السنوات الماضية من تشابك الجهات وتعدد الولاية على الأراضي، وكان ذلك بمثابة العائق الأكبر أمام المطورين العقاريين، في تطوير وتنمية الساحل الشمالي الغربي

هايد بارك
تطلق مشروعها الجديد «Tawny» فى 6 أكتوبر

أمين سراج

أطلقت شركة هايد بارك للتنمية العقارية، أولى مشروعاتها فى غرب القاهرة فى قلب مدينة 6 أكتوبر والذى يحمل اسم «Tawny» وهو يعتبر امتداد لمشروع الشركة الرائد بمنطقة التجمع الخامس «هايد بارك».

المشروع الجديد يقع فى موقع متميز في قلب المنطقة السكنية في 6 أكتوبر محاط بجميع الطرق الرئيسية من محور 26 يوليو، طريق مصر الأسكندرية الصحراوي و طريق الواحات، بمستهدف مبيعات بحوالي 2 مليار جنيه مصرى للمرحلة الاولى. وينفذ مشروع «Tawny» على مساحة 31 فدان، بمساحات مباني لا تتعدي 20% من اجمالى مساحة المشروع، على ان يتم تسليمه بالكامل في بداية عام 2024.

أمين سراج العضو المنتدب لشركة هايد بارك للتنمية صرح بأن المشروع يأتى ضمن خطة التوسعات التى تسعى اليها الشركة، ويتمتع "Tawny" بموقع استراتيجي ممتاز من حيث موقعه الفريد بغرب القاهرة على محور 26 يوليو وعلى مقربة من جميع الخدمات و المدارس ونادى الجزيرة الرياضي. وأوضح "سراج" أن الاتجاه العام لمشروع "Tawny" يتم تنفيذه علي مستوي كبير من التطور لتكون المباني والمساحات علي الطراز الحديث، مع الاهتمام بالمساحات الخضراء لجميع الوحدات حتي يتسنى للملاك الاستمتاع بها.

ويتكون مشروع "Tawny " من 216 فيلا فقط مختلفة المساحات ما بين 240 288- متر، لتلبية جميع الاحتياجات وكافة الأذواق، وسيتم لأول مرة بهايد بارك طرح Quads-villa من خلال Tawny

تحظى Tawny بموقع متميز امام نادي الجزيرة الرياضي،وعلى بعد خطوات من المولات والمحال التجارية، كما يحيط بالمشروع العديد من المدارس الدولية مثل "ليسيه، و الألسن، و مدرسة الشويفات الدولية، و المدرسة الأميريكية الدولية، و المدرسة البريطانية الدولية".

وألمح سراج بأن المؤشرات الحالية تؤكد علي أن السوق العقارى سيشهد انطلاقة خلال الفترة القادمة، مؤكدًا أن القطاع مازال يمثل بالنسبة للمستثمرين "الاستثمار الآمن". وحول مشروع الشركة في التجمع الخامس، قال سراج: أنه منذ تولى إدارة الشركة قبل أربع سنوات، تضاعفت الرقعة الانشائية مرتين ونصف بمشروع "هايد بارك" التجمع الخامس، عما كانت عليه قبل بداية العمل في المشروع عام 2007

وأضاف سراج أن حركة العمل بالمشروع زادت من ثقة العملاء، مما ساهم في زيادة نسبة المبيعات إلى ما يزيد عن 6%، من إجمالي المشروع حتي الآن، ولكي نثبت لعملائنا إهتمامنا بالعمل على رفاهيتهم، تعاقدنا مع أكبر مكتب استشاري في العالم، وهو مكتب "SWA" الأمريكي، المتخصص في تصميم الحدائق العامة، وذلك لتنفيذ الحديقة الرئيسية للمشروع، والتي تصل مساحتها إلى 500 ألف متر مربع، ومن المتوقع أن ننتهي من المرحلة الأولى جزئيًا فيها بمقدار 35 ألف متر، بالاضافة الي الانتهاء من المسجد الكبير والذي يستوعب 600 مصلي داخل المسجد و 600 في الساحة المحيطة به، وسيتم افتتاحه يوم 25 سبتمبر بحضور الشيخ علي جمعة، مفتي الجمهورية السابق.

SWA أكبر استشاري حدائق بالعالم لتنفيذ المساحات الخضراء.. ولأول مرة في مصر شبكة WIFI خاصة بالكمبوند

2 مليار جنيه مبيعات مستهدفة من المرحلة الأولى لـ«Tawny» والمشروع على مساحة 31 ألف فدان

5 آلاف وحدة إجمالي ما يتم تسليمه بمشروع التجمع بنهاية 2020

وأشار سراج الي أن الشركة قررت تقديم خدمة مختلفة ومتنوعة لقاطني "هايد بارك" التجمع الخامس، والمتمثلة في الخدمات التكنولوجية و"الواي فاي"، مؤكدًا أن الشركة تعاقدت مع إحدى الشركات الكبرى لتنفيذ شبكة تسمح بتشغيل الشركات الأربع للانترنت في مصر "فودافون وأورنج واتصالات و وي"، لنكون أول "كمبوند في مصر، ينفذ الشبكة الخاصة به، مؤكدًا أن تكلفة المرحلة الأولى من الشبكة ستكون 30 مليون جنيه، وسيبلغ إجماليها بعد الانتهاء منها 200 مليون جنيه، ملمحًا أن الخدمة ستكون مجانًا داخل حدائق ومتنزهات المشروع، مؤكدًا أن المشروع ستكون به منطقة تجارية جديدة تسمي "هاي داونت" علي مساحة 35 ألف متر مربع، عبارة عن منطقة مطاعم وكافيهات وألعاب أطفال وبحيرات.. وغيرها.

وفيما يخص تسليم الوحدات خلال هذا العام، أن الشركة سلمت منذ شهر يناير حتى مارس الماضي 200 وحدة، ومن شهر مارس حتى يونيو، سلمنا 175 وحدة تقريبا، رغم أن هذه الفترة شهدت توقف في الانشاءات، بسبب كورونا.

وأشار إلى أن الشركة تستهدف مع نهاية العام تسليم 900 وحدة -خلال عام واحد- متابعًا أن الوحدات التي سكنت بالفعل اقتربت من 400 وحدة، إضافة الي 500 وحدة في مرحلة تشطيب وحداتهم. ولفت إلى أنه تم تسليم 3800 وحدة بالفعل، اضافة الي 900 وحدة يتم تسليمها مع نهاية العام الجاري، ليصل إجمالي ما تم تسليمه حتى نهاية 2020، سيكون 5000 وحدة، من أصل إجمالي عدد وحدات المشروع (20 ألف وحدة) تنفذ وتسلم حتى نهاية 2030

مصر إيطاليا العقارية

أول مطور عقاري يسلم وحدات بالعاصمة الإدارية

2020 تشهد تسليم المرحلة الأولى من مشروع البوسكو قبل موعده بعام

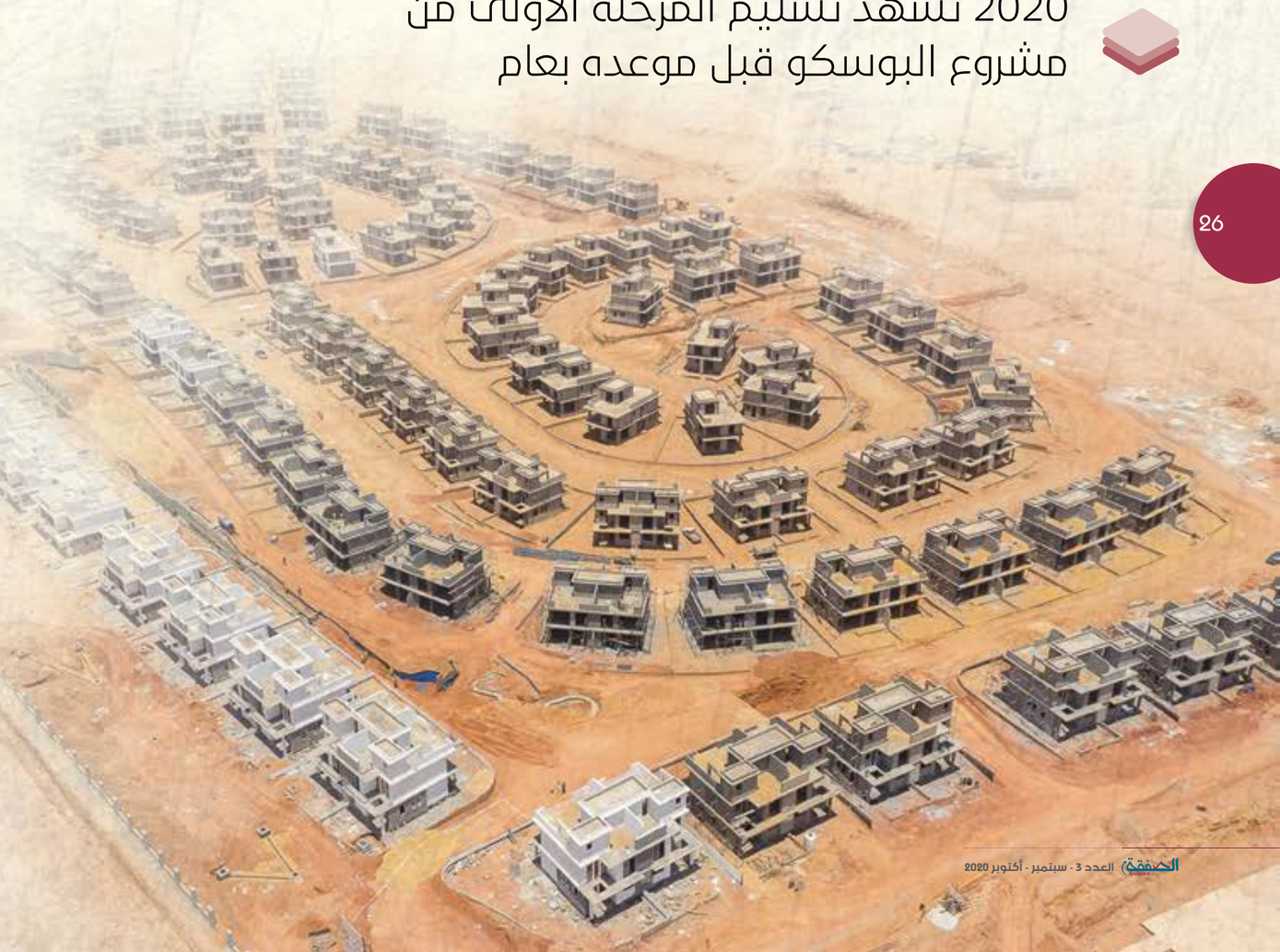

The Meadows
مرحلة جديدة لتعزيز الخطة التوسعية بالعاصمة

في ظل استعداد الشركات العقارية لطرح مشروعاتها للسكان المستقبليين للعاصمة، نجحت شركة مصر ايطاليا العقارية في أن تصبح أول مطور عقاري من القطاع الخاص، يبدأ بتسليم أول مشروعاته بالعاصمة الإدارية الجديدة، ويتم البدء فى تسليم المرحلة الأولى من مشروع "البوسكو" في 2020 بدلًا من عام 2021، وذلك كجزء من تحقيق حلم العاصمة الإدارية الجديدة الذي راود الشعب، رغم كل الصعوبات التي تواجهها مصر.

وقال محمد خالد العسال الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة مصر ايطاليا العقارية "إن الشركة تدرك أهمية عامل الوقت لتقديم مشروع بهذا الحجم والجودة المتميزة، وتم تكريس جهود كبيرة لتطوير المرحلة الأولى من "البوسكو" لتقدم خدمات سكنية وتجارية متكاملة ومتميزة للعملاء، ما يعكس مدى جدية الشركة والتزامها بوعودها للعملاء، لنصبح أول مطور عقاري تابع للقطاع الخاص يبدأ تسليم المرحلة الأولى من مشروعه بالعاصمة الإدارية، ويؤكد سعى الشركة المستمر لتقديم أفضل أداء في السوق العقاري. وتشمل تسليمات المرحلة الأولى وحدات من التوين هاوس والفيلات المستقلة"

وأضاف العسال " تهدف مصر ايطاليا العقارية من خلال مشروع البوسكو الى إقامة مجتمع متكامل تمامًا منغمس في الطبيعة، ويطل على مناظر طبيعية خلابة شبيهة بالغابات، ويشمل منطقة متعددة الاستخدامات تقع في قلب المشروع ويطل أيضًا على الغابات الخضراء الواسعة الملقبة ب "النهر الأخضر"، ليصبح الوجهة الأولى والحصرية لمحبي الطبيعة"

ذلك إلى جانب إطلاق مرحلة جديدة من البوسكو بالعاصمة الإدارية "The Meadows" ، والتي تتكون من وحدات محدودة مخصصة" تاون هاوس- فيلات مستقلة- توين هاوس- شقق فاخرة". وتقدم مصر إيطاليا لعملاء The Meadows تسهيلات وخطط سداد جديدة تشمل 5% مقدم وأقساط متساوية على فترات تصل لـ 9 سنوات.

محمد خالد العسال

ويأتي التاون هاوس ضمن الانفرادات الخاصة بمصر ايطاليا العقارية داخل مشروعها بالعاصمة الإدارية والذي يتاح لأول مرة على الإطلاق في مشروع البوسكو حصريا لسكان The Mead-ows، والذي يتمتع بمناظر خلابة تطل على Vertical Forest & The Creek وتقع في مسافة مقربة من النادي والمنطقة التجارية، في مشهد مفتوح على حدائق الزهور البرية والنباتات الموسمية، والتي تخلق شخصية مميزة للمنطقة طوال العام، بالاعتماد على أساليب حديثة للهندسة المعمارية، التي تنشأ بيئة مستوحاة من المناظر الطبيعية الخلابة لتمزج بين المعمار والطبيعة.

وقامت مصر ايطاليا بإجمالي استثمارات تصل الى 16 مليار جنيه فى المشروع وبتنفيذ خطة عاجلة وسريعة لتكون قادرة أن تصبح أول مطور عقاري يقوم بتسليم وحداته، بالعاصمة الإدارية، واعتمد في ذلك على التعاون مع 8 من أكبر شركات المقاولات ومكاتب الاستشارات، لتصبح أخر مستجدات البناء هي الانتهاء من الهيكل الخرساني لـ 350 فيلا، ويجرى حاليا الانتهاء من الأعمال الخارجية والوجهات. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية، فقد تم الانتهاء من 86% من الهيكل الخرساني والمباني الخاص بالفيلات ، وقامت الشركة مؤخرا بتنظيم زيارات لملاك الوحدات لموقع "البوسكو" في فبراير الماضي، لمتابعة آخر تطورات الأعمال الإنشائية بوحداتهم أولًا بأول، ورؤية نماذج جاهزة للفيلات ووحدات التوين هاوس، للوقوف على الموقف التنفيذي ورؤية الشكل النهائي لمنازلهم المستقبلية في المجتمع المتكامل بالبوسكو.

16
مليار جنيه إجمالى استثمارات مصر ايطاليا فى المشروع

350
فيلا تم الانتهاء من الهيكل الخرسانى لها ويجرى حاليًا الانتهاء من الأعمال الخارجية والوجهات

وزارة قطاع الأعمال العام
مصر القابضة للتأمين
MISR INSURANCE HOLDING COMPANY
وثيقة تأمين السفر
وثيقة تأمين المسئولية المهنية للأطباء
حمل تطبيق
MISR INSURANCE
وتمتع بالحماية التأمينية
مصر للتأمين
MISR INSURANCE
عن الشركة
فروعنا
منتجاتنا
اتصل بنا
أحصل على وثيقة تأمين
السفر
المسئولية المهنية للأطباء
تسجيل
دخول
Call Center 19114
GET IT ON Google Play
Download on the App Store
لتحميل تطبيق MISR INSURANCE
شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وحاصلة على ترخيص رقم ١ من الهيئة العامة للرقابة المالية
الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨

الرئيس التنفيذى لشركة كاسيل للتطوير العمرانى
يستعرض مستجدات مشروعات شركته والساحة العقارية

أحمد منصور

استثمرنا 800 مليون جنيه خلال العام الجارى.. ونتوقع مبيعات فى «كاسيل لاند مارك - العاصمة» بمليار جنيه فى 2020

قال المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذى لشركة كاسيل للتطوير العمرانى، إن حجم استثمارات شركته فى السوق العقارى المصرى بلغت خلال العام الجارى ، 800 مليون جنيه، تتوزع بين إنشاءات وأقساط أراضى للمشروعات، مؤكدًا أن الشركة ضخت 400 مليون جنيه استثمارات فى الإنشاءات خلال الشهور التسعة الأولى فى العام الجارى 2020، و تخطط الشركة لضخ 150 مليون جنيه فى أعمال الإنشاءات خلال الربع الأخير.

أشار منصور أن الشركة استهدفت تحقيق مبيعات خلال العام الجارى قيمتها مليار جنيه (500 مليون جنيه لكل نصف عام)، وعلى الرغم من التحديات التى فرضتها أزمة فيروس كورونا، فقد حققت الشركة مبيعات قيمتها 580 مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجارى.

وحول مشروعات «كاسيل للتطوير العمرانى» قال منصور، إن الشركة تنفذ حاليًا أكبر مشروعاتها فى العاصمة الإدارية «كاسيل لاند مارك» و هو مشروع سكنى ذكى متكامل يقام على مساحة 43 فدان، و يضم 1800 وحدة سكنية، و250 وحدة إدارية وتجارية، ويبلغ إجمالى حجم إستثماراته 3.7 مليار جنيه، ويتم تنفيذ المشروع على 4 مراحل، بينما يجرى بيعه على 5 مراحل، تم الانتهاء من 30% من إنشاءات المرحلة الأولى للمشروع و60% من أعمال الحفر بالمرحلة الثانية، سوقت الشركة ما يقرب من 50 % من وحدات المشروع، وتستعد الشركة لطرح المرحلة الرابعة من «كاسيل لاند مارك» خلال معرض سيتى سكيب فى شهر نوفمبر القادم.

وأكد منصور إن المسطحات الخضراء للمشروع، تصل إلى 81%، مؤكدًا أن الجزء التجارى والإدارى عبارة عن مول يتكون من دور أرضى وأول تجارى، سوف يتم عرض وحداته للإيجار، والدور الثانى إداري، وسوف يتم عرضه للبيع بنظام التمليك.

أما المشروع الثانى لكاسيل للتطوير العمراني، فهو «ايست سايد» يتكون من 10 أدوار، و يقع فى بلوكH1 بمنطقة MU23 بالعاصمة الإدارية الجديدة. و يضم مساحات طبية وإدارية ومتاجر تجزئة يبلغ إجماليها 7600 متر مربع، وتنقسم الأدوار إلى 3 تجاري، و2 طبى، وباقى الأدوار إدارية ويضم الدور الواحد 23 وحدة، وتبلغ المساحة البنائية له نحو 22 ألف متر، باستثمارات إجمالية تصل إلى 800 مليون جنيه.

وحول المشروعات المزمع إقامتها خلال الفترة القادمة، أكد منصور أن شركته حصلت مؤخراً على أرض مساحتها 3900 متر مربع، بمنطقة «داون تاون» بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومن المخطط إقامة مشروع تجارى إدارى عليها، مكون من 8 أدوار يضم المقر الرئيسى للشركة، كما اشترت «كاسيل للتطوير العمرانى» قطعة أرض من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، تبلغ مساحتها 12 ألف متر على طريق محور 26 يوليو، سددت الشركة كامل قيمتها، وتخطط لإنشاء مشروع إدارى تجارى عليها، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات فيه نحو 250 مليون جنيه، كما تجرى الشركة مفاوضات خلال الوقت الراهن للحصول على 60 فدانًا بالساحل الشمالى.

وأشار الرئيس التنفيذى للشركة، إلى أن «كاسيل للتطوير العمرانى» اتجهت لزيادة أسعار بيع وحداتها، سواء السكنية أو الإدارية والتجارية بنحو 16% منذ بداية العام، موضحا أن تلك الزيادة قد تمت بشكل تدريجى على مدار الشهور الماضية.

ونظرًا للنجاحات العديدة التى تقدمها إدارة الشركة، فقد قررت الجمعية العمومية لـ«كاسيل للتطوير العمرانى» تجديد الثقة فى مجلس الإدارة الحالي، لمواصلة الانجازات على أرض الواقع، كما وافقت الجمعية على استحواذ الشركة على 95% من شركة كابيتال لاند مارك، فضلًا عن الموافقة على تخصيص مبلغ 200 مليون جنيه خلال 2021 للحصول على ارض جديدة.

نسوق للمرحلة الرابعة من مشروع العاصمة الادارية فى **«سيتى سكيب»**..
و81% مساحات خضراء بالمشروع

حول نظام التخصيص المباشر الجديد، والفرق بينه وبين نظام المزايدات المعمول به سابقًا، وأثره على أسعار الأراضي، وزيادة الحراك الاستثماري، قال منصور: إن الإدارة فى مصر تدرك أهمية عامل الوقت فى سرعة تنفيذ المشروعات، ولذلك فقد كان نهجها واضحًا خلال الفترة الأخيرة، وبلا أى مواربة أزالت الكثير من العراقيل التى تعطل مصر فى اللحاق بالدول المتقدمة، وأنا أرى أنه من القرارات المهمة التى اتخذت مؤخرًا وسينعكس مردودها على الساحة العمرانية فى أقرب وقت، فالمستثمر دائمًا ما يبحث عن سبل الراحة والأمان لأمواله، والسرعة فى تنفيذ مشروعاته وتحقيق الربحية هى أولى أهداف رؤوس الأموال الذين يشاركون الدول فى تنفيذ طموحها، فضلًا عن أن ذلك النظام حافظ على استقرار أسعار الأراضى أمام المستثمرين، وحد من أساليب التلاعب التى كانت تفرضها المنافسة فيما بينهم، والتى كانت تتسبب فى وصول بعض الأراضى لأسعار خرافية، أما الآن فالدولة تضع سعرًا منطقيًا بمتوسط أسعار عادلة للأرض، وفى النهاية يتم الاستقرار على السعر المناسب حسب جغرافية الموقع والخدمات المحيطة، ويؤخذ فى الاعتبار أسعار السوق، وأسعار البيع القديم وغيرها من المقومات، ويظل التنافس المشروع فقط بين المستثمرين والأولوية فى الترسية، على طريقة الدفع.

تنوع المدن الجديدة، وميزتها بالنسبة للسوق العقارية، كان له نصيبًا فى حديثنا مع رئيس «كاسيل للتطوير العمراني"، حيث قال: إن السوق المصرية متعطش للمزيد من المدن الجديدة، والدولة أدركت ذلك منذ بدأت نهضة البناء والتعمير، فأنشأت 14 مدينة، يزيد سعر المتر فيها كل يوم، مثلما يحدث فى «ممشى مدينة المنصورة» وهناك المزيد من المدن سوف يجرى افتتاحه قريبًا، وستجد تلك المدن عملائها المهتمين بالسكن ومباشرة أعمالهم من خلالها، فضلًا عن أن تلك المدن وفرت على مواطنى المحافظات حلم السكن فى «كمبوند» بدلًا من اضطرارهم للجوء إلى القاهرة ومدن الساحل، وألمح منصور إلى أن فلسفة بناء المدن الجديدة فى محافظات الدلتا والصعيد، تتسق مع جهد الدولة المبذول للحفاظ على الرقعة الزراعية، بدلًا من اضطرار الأهالى للبناء على المساحات الخضراء المحدودة على الخريطة المصرية، مضيفًا أن الخدمات والتعليم والمناطق الصناعية ستساهم بشكل رئيسى فى استقرار السكان فى المدن الجديدة، وستشجع العديد من الأسر والشباب على التخلى عن فكرة التكدس فى القاهرة الكبرى، وعواصم المحافظات.

وصحح منصور المفهوم السائد بأن هيئة المجتمعات العمرانية تنافس فى السوق العقارية، قائلًا: وجودها بمشروعاتها مهم، وقد أثبتت التجارب إنها محفز قوى للمستثمرين لاقتحام بقاع عمرانية جديدة، مثلما حدث فى مدينة العلمين، بعد أن كان هناك العديد من المطورين مترددين فى الاستثمار بها، لكن بعد بدء الهيئة فى تنفيذ مشروعاتها هناك، تبدلت الأحوال تمامًا وأصبحت العلمين من أهم الأسواق فى السوق العقارية بعد العاصمة الإدارية الجديدة.

وتوقع منصور إقبال كبير من قبل العملاء، على معرض سيتى سكيب المزمع عقده فى شهر نوفمبر القادم، مؤكدًا أن الغالبية أصبحوا يطبقون قواعد التباعد تلقائيًا، وهناك تعطش لعودة الحياة لطبيعتها التى كانت عليها فى السابق.

12

12 ألف متر اشتريناها على طريق محور 26 يوليو لإقامة مشروع إدارى وتجاري.. ونتفاوض للحصول على 60 فدانًا بالساحل الشمالي

95%

من «كابيتال لاند مارك» تستحوذ عليها كاسيل للتطوير العمرانى وعمومية الشركة توافق على تخصيص 200 مليون جنيه لشراء أرض جديدة خلال عام 2021

جولدن يارد
مشروع «مرسيليا» فى العاصمة الإدارية

شريف حليو: المشروع على مساحة 42 فدان بالطرح الأول لمنطقة المستثمرين.. وبإستثمارات تقدر ب 5 مليارات جنيه

شريف حليو

وصف شريف حليو، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مرسيليا، العاصمة الإدارية الجديدة، بأنها تحمل صورة من مستقبل مصر الباهر، والذي طالما حلمنا بتحقيقه، وتعكس تطوراً في وجهة مصر الحضارية، وصورة مشرفة لأرض الكنانة تضاهي أكثر عواصم العالم تقدمًا، وتضعها في منافستها، مؤكدًا أن القيادة السياسية كانت على حق حينما حملت على عاتقها وضع حجر أساس لعاصمة تضع مصر في مصاف الدول المتقدمة، بأفضل وأحدث طراز معماري إداري وتجاري وسكني حول العالم.

وقال حليو: إنه في ضوء سعي المجموعة الدائم لوضع بصمة حقيقية في السوق المصرية، كان لدينا الإصرار على أن نضع بصمة جديدة لنا في قلب العاصمة الإدارية، وحرصنا كعادتنا على اختيار مشروع متميز على مختلف الأصعدة، ولذلك قررنا الدخول بقوة لننفذ مشروعنا "جولدن يارد" العاصمة الإدارية، بالشراكة مع شركة مصر للاستثمار والتنمية العمرانية إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال، والتابعة لمساهمات شركات التأمين المصرية، وهي من أوائل الشركات التى قامت بتوقيع عقد شراء أرض بالعاصمة الإدارية.

وأشار "حليو" إلى أنه انطلاقًا من سعى مجموعة مرسيليا الدائم في غزو أسواق جديدة، والمبادرة بخلق قيمة مضافة بالمشروعات القومية والوطنية، كمدن الجيل الرابع، ومن خلال تطبيق

التصميمات ينفذها **بيت الخبرة العفيفي** باختيار لجنة رأسها وزير الإسكان.. وشريكنا **مصر للاستثمار والتنمية العمرانية** التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام

رؤية المجموعة واستراتيجياتها المبنية دائماً على التوجه بمتطلبات العميل ورغباته، حرصت المجموعة على توفير كافة الخدمات والمرافق الأساسية بالإضافة إلى وجود شركة إدارة متخصصة توفر كافة الخدمات الفندقية كما سيضم المشروع أيضاً نادي رياضي اجتماعي به عدد كبير من الرياضات المتنوعة وملاعب متعددة الاستخدامات.

وأضاف رئيس مجلس إدارة المجموعة، إن مرسيليا نافست بقوة، ليقع اختيار وزارة قطاع الأعمال عليها، كأفضل مطور عقاري، يمتلك من الخبرات والنجاحات والقدرات التسويقية، ما يؤهلها لإقامة مشروع عمراني متكامل بأفضل موقع بالعاصمة الإدارية الجديدة، مؤكدًا أنه سينفذ على أعلى ربوة، بالطرح الأول، والتي سميت بمنطقة المستثمرين، وبإطلالة مباشرة ومتميزة على الحي الدبلوماسي، وبالقرب من النهر الأخضر، والكاتدرائية, وفندق الماسة.

وتحدث حليو عن تفاصيل المشروع، قائلًا: إن "جولدن يارد" سيقام على مساحة 42 فدانًا، تؤسس عليه 1750 وحدة سكنية فاخرة، سيتم تسليمها على مرحلتين، خلال 3 سنوات، وفقًا لاشتراطات شركة العاصمة، وستحتوي الوحدات على مساحات متنوعة، تلبي كافة الاحتياجات، وستكون ما بين 95 متر إلى 305 مترًا من بينها وحدات "دوبليكس"، وبأنظمة سداد متنوعة،

95
إلى 305 متر مساحات الوحدات بأنظمة سداد متنوعة تصل لـ8 سنوات

500
مليون جنيه حجم المبيعات التى نستهدف تحقيقها قبل نهاية 2020

وفترات سداد طويلة تصل إلى 8 سنوات، وباستثمارات قدرها 5 مليارات جنيه، ومن المستهدف أن يحقق المشروع بنهاية 2020 مبيعات تقدر بـ 500 مليون جنيه، مؤكدًا أن المشروع يوفر 15 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وأكد حليو أن المشروع يحتوي على عدد من الوحدات التجارية، وقد أوشكت الشركة على الانتهاء منها، مضيفاً أن نحو 50 % من مبيعات المركز التجاري لصالح المصريين الموجودين بالخارج وكذلك الأجانب المقيمين بدول الخليج العربي، مؤكدًا أن الأعمال الإنشائية تسير وفقاً للجدول الزمني المحدد، على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد، وانتشار فيروس كورونا، إلا أن معدلات البناء لم تتأثر بشكل كبير.

وألمح حليو؛ إن أحد أهم عوامل تفرُّد المشروع هو التصميم الذي أشرف على اختياره لجنة رفيعة المستوي برئاسة الدكتور عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، لمناقشة 12 تصميماً قُدموا من أكبر المكاتب الاستشارية الهندسية، ليتم الاستقرار على أفضل تلك التصميمات، والذي حقق كافة معايير الكفاءة والحداثة المطلوبة، وقد فاز به بيت الخبرة، العفيفي للاستشارات الهندسية (مكتب د. حكيم العفيفي) وهو أحد أكبر بيوت الخبرة في مصر والشرق الأوسط، لما له من نجاحات متميزة وسابقة أعمال قوية، وفقاً لمعايير ISO، وتم تقديم هذا التصميم إلى شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، وصدر القرار الوزاري الخاص بالأعمال والإنشاء رقم 1003.

واختارت المجموعة، الفنان صابر الرباعي، ليكون الواجهة الإعلامية للمشروع، والذي يشارك في الحملات الإعلانية لـ"جولدن يارد" بدأها بكليب غنائي كامل، ساهم بصورة ملحوظة في إقبال العملاء على شراء الوحدات.

مدير العلاقات الدولية والتخطيط الاستراتيجى
بهيئة التنمية السياحية يتحدث لـ«الصفقة»

عادل الجندي:

افتتاح مشروع «مسار العائلة المقدسة» فى نهاية العام.. ومصر ستقدمه «هدية سلام للعالم»

عادل الجندي

نستهدف **مليون سائح** خلال السنة الأولى.. وطورنا البنية الأساسية بحرفية **تشجيعًا للمستثمرين**

على دابتها ركبت، حاملة طفلها عيسى ابن مريم - عليهما السلام - قاصدة الأمان على أرض مصر، فكانت خير ملجأ لها ولابنها الرضيع للهروب من بطش الحاكم الروماني السفاح هيرودس، وكان أهلها خير معين لهما من الظلم والاستهداف، ليتنقلا من موضع إلى آخر في مسارهما المبارك، بمنتهى الأمان والود، لتخرج بصدق مقولة "مبارك شعبي مصر" وتبارك أرضنا وبلادنا وتحمي وتشرف شعبنا إلى الأبد.

المهندس **عادل الجندى**، مدير عام العلاقات الدولية والتخطيط الاستراتيجى بهيئة التنمية السياحية، والمنسق الوطنى لمشروع مسار العائلة المقدسة، حدثنا حول مجهود الدولة ووزارة السياحة وهيئة التنمية لإحياء مشروع مسار العائلة المقدسة فى مصر، قائلًا: إنه أحد أهم المشروعات القومية الذى يوليه الرئيس عبدالفتاح السيسى اهتمامًا كبيرًا منذ تولى السلطة، ويرعى تنفيذه بشكل يليق باسم مصر ومكانتها التاريخية، وبما يليق من قدسية للمسار ومزاراته لدى الطوائف الدينية المسيحية حول العالم.

وأشار **الجندى** إلى أن انطلاق المشروع، كان بأول رحلة تعريفية للعالم فى مصر، فى شهر أكتوبر 2014، سبقها زيارة لاسبانيا، والذى انعقد خلالها مؤتمرًا لمنظمة السياحة العالمية، حول السياحة وطرق الحج فى العالم، وقد شاركت مصر من خلاله بهذا المشروع.

كان هذا فى مدينة Santiago de Compos-tela الاسبانية والتى ينطلق منها مسار سانت جيمس، ويعد من أعظم المسارات الروحانية فى أوروبا والعالم، وقد شهد عرضنا انبهارًا لافتًا من الحضور، وأبدوا إعجابهم بإرث مصر التاريخى والمقدس، وتساءلوا كيف لبلد يمتلك مسارًا طوله 3500 كيلو مترًا ويزيد عن 25 موقعًا مقدسًا مرت به العائلة المقدسة، ولا تقوم حكوماته المتعاقبة باستغلاله حتى الآن؟ فى حين أن بعض الدول تمتلك موقعًا وحيدًا كفرنسا مثلًا والذى يجتذب ما يزيد عن 6 ملايين سائح سنويًا، وأوضحنا لهم أن الرئيس السيسى أولى هذا المشروع اهتمامًا بالغًا بمجرد أن أقسم يمين تولى الرئاسة فى بلدنا. بجانب قدسية المشروع، تبرز أهميته فى ملء فجوات الركود السياحى، التى تخرج عن الموسمية المعروفة، فالمسار ليس له وقت محدد، والمولعين به من كبار السن وطالبى بركة العائلة المقدسة حول العالم، فى الأغلب لا يرتبطون بحجوزات موسمية محددة التوقيت، ويتميزون بحجم إنفاق كبير.

ولفت **الجندى** إلى أن بعض الأسواق المصدرة دون مبررات منطقية تحجم حركة السياحة الوافدة لمصر، وتحظر حركة السفر إليها، لأسباب سياسية واقتصادية معروفة للجميع، ولتخطى هذه المعضلة، فإن مخاطبة 2.4 مليار مسيحى مولعًا بالعائلة المقدسة روحانيًا بشكل مباشر كان هدفنا، وقد نجحنا بالفعل فى مخاطبة الفاتيكان، والذى أعلن بدوره فى عام 2017 مسار مصر على خريطة الحج المسيحى، وهو ما يعزز الدافع الشخصى والدينى لدى الحجاج المسيحيين بالمجيء إلى مصر دون التقيد بتوجيهات الحكومات التى تدير بلادهم.

وقد نجحنا تحت رعاية مجلس الوزراء، وبمشاركة وزارة التنمية المحلية، وتعاون الكثير من أعضاء مجلس النواب، نجحنا فى الانتهاء من تأسيس البنية الأساسية لكافة مواقع المسار، وهو ما سيعلن عنه فى أكتوبر القادم، وفى شهر ديسمبر 2020 سوف نعلن عن الانتهاء من تطوير هذا المشروع وافتتاحه وسيكون بمثابة هدية من مصر للعالم بأسره.

ونظرًا لطول المسار، والذى من المستحيل أن يتم حصره فى رحلة واحدة إلا لو كانت طويلة، فقد قسمنا المسار لأجزاء، منها ما قد يتم زيارته ليومين وليلة واحدة، وحتى أسبوع كامل، يزور خلاله السائح كافة نقاط المسار فى العديد من محافظات مصر.

مصر تمتلك 25 موقعًا مقدسًا **للحجاج المسيحيين**.. ونجحنا في وضعها على خريطة **الفاتيكان**

بالنسبة لرحلة الليلة الواحدة فيزور فيها السائح مناطق مصر القديمة والتى تشمل العديد من المزارات أهمها الكنيسة المعلقة، وكنيسة أبو سرجة، ومجمع الأديان وغيرها، فبمجرد وصوله إلى القاهرة، يقطن أحد فنادقها، ثم يزور المناطق المقدسة فى القاهرة القديمة خلال ساعتين على الأكثر، ومن ثم كنيسة المعادى، التى عبرت منها العائلة للنيل والتى قيل فيها "مبارك شعبى مصر" ومن ثم الوصول لوادى النطرون ثم العودة مرة أخرى للقاهرة.

وفى هذا الربط بين تلك المزارات المقدسة، بذلت الدولة مجهودًا حثيثًا لتنفيذ المشروع بصورة مشرفة، فقد رصفت الطريق ما بين مصر القديمة وكنيسة المعادى "طريق الخيالة"، وعزلنا جبل القمامة الذى كان بمثابة محرقة للمخلفات، وطورنا منطقة عين الصيرة، ورممنا الأسوار التى كانت مشوهة بالقمامة والحرائق، كما قسمنا الطريق لاتجاهين داخل شارع حسن الأنور ومار جرجس، وزرعنا أشجار النخيل داخل مجمع الأديان، ووضعنا لافتات إرشادية ومرورية عليها أيقونة العائلة المقدسة والعلامة التسويقية التى تم تصميمها الشهر الماضى، وحاليًا يجرى العمل على تطوير بوابات لدخول هذا الحرم الدينى المقدس، وقد حصلنا مؤخرًا على الموافقات اللازمة لإقامة مرسى سياحى للعائلة المقدسة أمام كنيسة المعادى، بحيث ينطلق منه خلاله السائح فى رحلة نيلية إلى المنيا "النقطة الثانية" وأسيوط "النقطة الثالثة" مرورًا ببنى سويف التى يتواجد فيها أقدم دار رهبنة فى العالم، وذلك بالنسبة للسائحين الذين يستهدفون قضاء أكثر من ليلتين، فى رحلة روحانية هى الأكثر تميزًا فى العالم.

وأشار **الجندى** إلى أن أكبر وأعرق الأديرة فى العالم متواجدة فى وادى النطرون، لكن الطريق الدائرى الواصل بينهم لم يكن مجهزًا والذى يبلغ 24 كيلو متر، وقد انتهينا من رصفه وإنارته

300 ألف إلى مليون سائح حجم حركة السائحين المتوقعة لزيارة مسار العائلة المقدسة في مصر خلال العام الأول من تشغيله

120 مليون جنيه إجمالي تكلفة إعداد وتهيئة البنية الأساسية لمزارات المسار ساهمت فيها وزارتي السياحة والتنمية المحلية مناصفة

وازدواجيته، وزودنا الأديرة بدورات مياه سياحية، ووضعنا العديد من اللافتات الإرشادية، وزرعنا العديد من النخيل هناك ليضفى قدسية إلى المكان.

بالنسبة لرحلات الليلتين، فيكمل فيها السائح طريقه إلى محافظتى المنيا وأسيوط، واللتان تمتازان بوجود العديد من المزارات المقدسة، مثل دير جبل الطير بالمنيا، والذى طورنا ساحته وأنشأنا فيه مبنى فندقى، والعديد من الخدمات، كما فتحنا طريق مختصر للدير بعد أن سكان المحافظة أنفسهم يعانون من طريقه 18 كم غير المجهز، وقد مهدنا لهم طريق مباشر من أسيوط يبلغ طوله 1.2 كم، ومن بعدها يذهب السائح للعديد من الأماكن المقدسة فى أسيوط مثل دير المحرق، ودرنكة.

ويضيف **الجندى**؛ رممنا الكنائس والأديرة، مثل الأنبا بيشوى فى وادى النطرون، وكفر الشيخ، والشرقية فى تل بسطة وغيرها من الأماكن الأثرية هناك، وسيخدمنا الطريق الذى تعده الدولة للربط بين القاهرة وبلبيس ومدته الزمنية ساعة واحدة، وتلك الأماكن المميزة فى مصر للعائلة المقدسة، تزيد من عدد الليالى السياحية للزائرين، مشيرًا إلى أن إجمالى تكلفة إعداد وتهيئة البنية الأساسية لمزارات المسار وصلت إلى 120 مليون جنيه، ساهمت فيها وزارتى السياحة والتنمية المحلية مناصفة، ملمحًا إلى أن تلك التكلفة ستمهد الطريق أمام المستثمر الخاص للدخول باستثماراته ومشروعاته الأساسية فى هذا المسار المقدس، وسنطرح مخططًا استثماريًا تفصيليًا نهاية شهر أكتوبر القادم.

بالنسبة للتنشيط لهذا المسار خارجيًا، قال **الجندى**؛ إن الوزارة وهيئتى التنمية والتنشيط السياحيتين، بدؤوا تحركاتهم فى عام 2014، بفعالية دعينا خلالها كافة سفراء دول الاتحاد الأوروبى، وجنوب إفريقيا وإثيوبيا، وإندونيسيا وغيرهم، وذلك بهدف تعريفهم بالمشروع، أعقبها جولات مكوكية لكبرى الكنائس فى الاتحاد الأوروبى والفاتيكان، وقد أبدى أغلب الشخصيات المؤثرة دينيًا فى الخارج ارتياحهم لخطة الدولة المصرية فى هذا الشأن، واطمأنوا بكون مشروع المسار المقدس هو أحد أهم المشروعات القومية للدولة الجديدة، وساهم ذلك فى إزالة الانطباعات التى رسخها لديهم المغرضون بأن هناك اضطهاد للأقليات فى بلدنا.

دير العذراء - السريان
بوادى النطرون

وتوقع **الجندى** بأن يكون حجم حركة السائحين المهتمين بالزيارة للمسار فى مصر خلال العام الأول من تشغيله يتراوح بين 300 ألف إلى مليون سائح، وهو العدد الذى كان موجودًا قبل عام 2010 "أعوام الذروة السياحية"، وبعد عودة تلك الرحلات ونقل انطباعهم ودخول المستثمرين ستزيد هذه الأعداد لأضعاف مضاعفة، ما يسهم فى زيادة الناتج المحلى من العملة الصعبة، وخلق الآلاف من فرص العمل. وقارن **الجندى** إمكانيات مصر التى تمتلك 25 معبرًا للمسار، بدولة الأردن الشقيقة التى تمتلك 5 معابر فقط على نهر الأردن ويأتيها سنويًا 2.5 مليون سائح، ومنطقة مقدسة مثل بيت لحم فى فلسطين والتى يأتيها سنويًا 4 ملايين سائح، متوقعًا أن نتجاوز تلك الأعداد بالعمل الدءوب للترويج لمزاراتنا المقدسة.

على جانب آخر تحدث **الجندى** حول تركيز الدولة بالتحديد على مدينة العلمين، والساحل الشمالى لإحداث طفرة فى حراك التعمير الضخم الذى يجرى خلال الفترة الأخيرة، فيقول: فى نظريات التخطيط العمرانى، طبقًا لما درسناه، حين البدء بأحد القطاعات، يجب التركيز على القطاع الرائد الذى يقود أى تنمية، والمنطقة الشمالية لمصر، طبقًا لموقعها وتفردها الجغرافى الجمالى، تم تصنيفها منطقة سياحية فريدة، وقد استأثر بها المصريين لاعتدال مناخها وجمال شواطئها فى فصل الصيف، وقد كانت من المشكلات التى تواجهها هى تفرد السياحة المحلية والعربية فى بعض الأحيان بالاستمتاع بجمالها دون غيرهم.

ما يميز الساحل الشمالى المصرى اتساع المساحات بصورة شاسعة خلف شواطئه والتى يجرى العمل على تنميتها حاليًا بشكل عمرانى

ويضيف **الجندى**، إن الدولة تحت إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسى أدركت إنه آن الأوان لاستغلال المنطقة الساحلية الشمالية، لبناء مجتمعات متكاملة على أعلى المستويات، يكون قوامها وأساسها السياحة، وتتدرج فيها الصناعات والخدمات الأخرى التى تخدم وتستغل تلك الصناعة الهامة والحيوية، وذلك بهدف بناء مجتمعات على أحدث المعايير العالمية، مشيرًا إلى أنه يتوقع بأن تحدث المناطق الجديدة الواعدة فارقًا فى خريطة مصر السياحية، وأن يكون الساحل الشمالى الغربى وعلى رأسهم مدن مثل (رأس الحكمة – العلمين) وحتى مطروح، ممثلا لانطلاقة جديدة بمنتجات جديد وعالمية على ساحل البحر المتوسط، والسبب، أن شواطئ أوروبا المطلة على البحر المتوسط صخرية، والشاطئ الوحيد المتميز بصفاء رماله واتساعها، هو الساحل الشمالى المصرى، بالإضافة إلى شواطئ الدول العربية المجاورة لمصر من ناحية الغرب، وما يميز الساحل الشمالى المصرى اتساع المساحات بصورة شاسعة خلف شواطئه، والتى يجرى العمل على تنميتها حاليًا بشكل عمرانى، مع إنشاء مدينة العلمين والتى تعتبر مركزًا لسلسلة من المدن التابعة لها، وكأن الإسكندرية تبنى من جديد بأحدث الطرق وعلى أعلى معايير الجيلين الرابع والخامس تكنولوجيًا.

ويواصل **الجندى**؛ ظل الأمل طوال عقود سابقة، أن تتحول الأماكن الفريدة سياحيًا، إلى مدن سياحية، وهو التطور الطبيعى للمناطق الساحلية، والخروج بها من تحت مظلة الشريحة الشاطئية الواحدة، وإلا نكون قد استغللنا المنطقة الشمالية استغلالًا استثماريًا سياحيًا فقط، وليس تطويرًا عمرانيًا، وقد كانت هذه مشكلة فى بعض المناطق، عالجناها فى البحر الأحمر، والعين السخنة، ورأس سدر، ولكن على مدار سنوات، وقد أطلقنا عليها اسم "المراكز السياحية"، بدأنا بفكرة المركز السياحى، الذى يحتوى على شريحة شاطئية، لأنها المناطق الجاذبة الرئيسية, بسبب إطلالة أرضها على البحر، وكنا نهدف فيها إلى جذب المستثمرين، لكن دائما كان مخطط تلك المناطق لا يخلو من تخطيط خلفى، وكانت الاستثمارات تتجه للمناطق الأكثر تميزًا، ولما نفذت هذه الشريحة،

بدأ المستثمرين يأتون على السمعة التى حققتها الشريحة الأولى، وبدأت تتجه الاستثمارات للشريحة الثانية وهى عبارة عن خدمات مركزية، وقد امتلأت أغلبها فى معظم المناطق، مثلما حدث فى محمية نبق بجنوب سيناء، والتى تحولت بفضل التخطيط الجيد ووعى المستثمرين إلى مدينة سياحية كاملة الخدمات، وانهينا بعدها من الشريحة الثالثة والتى أصبحت مشغولة بالكامل، وبدأت تخصص فيها الأنشطة المخطط لها منذ تخطيط مركز نبق السياحي.

فى أراضى البحر الأحمر نفذنا نفس المخططات، بتخصيص أراضى خلفية للمناطق الشاطئية، وراعينا تفادى أخطاء التخطيط القديم للغردقة، والذى سبب فى إغلاق المدينة بعد تكدس القرى السياحية على شواطئها، حيث بدأت هيئة التنمية السياحية فى تخطيطها الجديد، مراعاة وجود شواطئ عامة يتردد عليها زوار المنشآت الاستثمارية للمنطقة الخلفية للبحر من خارج القرى السياحية بسهولة، وقد أطلقنا عليها المناطق العازلة، وقد طبقنا تلك المنظومة فى كافة مناطق الهيئة، بدأنا من أول مكادى بالغردقة، إلى شمال سفاجا، ومن جنوب سفاجا إلى مرسى علم، مرورًا بالقصير، وحتى حلايب وشلاتين، وفى تلك المناطق طبقنا فكرة التنمية المتكاملة، أى تطوير وتخطيط مركز كامل، بحيث يأخذ المركز مجموعة من المستثمرين أو مستثمرًا رئيسيًا، ونطلق عليه "مطور سياحي" والذين يشاركون الدولة فى التنمية، ويقدم خلال تنفيذه لخطة التطوير كافة الخدمات، بعد تخصيص مساحة كبيرة من الأرض، على غرار ما حدث فى الجونة، ومن النماذج الأخرى التى يجرى العمل فيها مدينتى سهل حشيش وبورت غالب، وبالنسبة للمدينة الأخيرة تحديدًا كانت أول مدينة يطبق فيها نظام "B.O.T BUILD OPERATE TRANSFER" حيث كان أبرز ثماره إنشاء مطار مرسى علم، عبر أحد المطورين العقاريين، والذى يستقبل رحلات بورتو غالب والمنطقة المحيطة.

مرسى علم كانت من المناطق المكتظة بالسياحة قبل ثورة يناير، وبالتحديد عام 2010 الذى شهدت مصر خلاله ذروة الحركة السياحية، حيث وصل العدد عامها إلى 15 مليون سائح، وبعد ثورة 25 يناير، شهدت الحركة هبوطًا مدويًا فى معدلات السياحة، وقد بدأت العودة لمعدلاتها المُرضية منذ عام 2017، حيث اقتربنا من الوصول إلى تعداد الذروة، لنسجل فى 2019 حوالى 13 مليون سائح فى مصر، قبل أن كبلت جائحة كورونا حركة السياحة فى العالم.

التنمية فى مدن البحر الأحمر السياحية بشكل عام، بطيئة مقارنة بالحراك التنموى الذى تشهده مدن الساحل الشمالى وجنوب سيناء، وسبب ذلك حسب تفسير **الجندى**، هو أن تلك المناطق كانت بكرًا، وقد استدعى تخطيطنا لها فى عام 1994، طرح حوافز استثمارية مغرية، لمرحلة أن الحصول على التراخيص كان عن طريق هيئة التنمية السياحية وحدها خلال شهرين على الأكثر، وهو ما حفز المستثمرين وقتها إلى خوض التجربة وأصبحت منتجعاتهم من العلامات البارزة فى المنطقة، وبالتوازى مع ذلك مهدت الدولة الطرق وأمدت تلك المدن بالمرافق اللازمة، ووسعت مطار الغردقة، وطورت مطار النقب، وسهلت إنشاء مطار مرسى علم، وحين بدأ الحراك الاستثمارى فى النمو بمدن شمال مرسى علم، والقصير، وسفاجا، والغردقة، وأخرى مثل خليج العقبة، ارتفعت قيمة الأرض، وبالتالى أصبح إبطاء التسارع فى التنمية مطلوبًا، لتعزيز قيمة الأرض أكثر، ومن ثم التأنى فى تخصيصها، وهو ما كان لازمًا خلال تلك الفترة.

يضيف **الجندى**، أن الشرائح المتميزة من الأراضى حين كانت تلك المدن خاوية، حصل عليها المستثمرين المحترفين فى التسويق لمنتجعاتهم وفراهم، والذين خاضوا المجازفة منذ بدايتها، وقد راعينا خلال ذلك الوقت، تحديد مناطق للمستثمر المتوسط والصغير، فى المناطق الخلفية وغيرها، لكن فى بعض الأحوال فى فترة الأزمة المالية العالمية، تعثر جزء كبير من الاستثمارات، وبالتالى قدرات المستثمرين لم تعد قوية للخوض فى استثمارات إضافية، وبالتالى بطأت التنمية، إضافة لذلك، لم تعد قروض البنوك متاحة مثلما كانت خلال فترة بداية تنمية تلك المناطق، وقد تدخلنا فى أوقات كثيرة لدى البنك المركزى، لجدولة ديون المستثمرين فى تلك المناطق بسبب الأزمات المتعددة التى عانت منها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العقد السابق، ناهيك عن موسمية السياحة وما تمثله من عبء على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

استغلال هيئة التنمية السياحية لخريطة الدولة الإستراتيجية، فى شبكات الطرق الجديدة، والتى مهدت الوصول لمناطق بعيدة ومترامية، قال الجندي: إن تبنى الرئيس عبد الفتاح السيسى لرؤية أصفها بالثاقبة لتمهيد طرق جديدة تربط كافة محافظات الجمهورية ومحاورها الرئيسية والمتعددة ببعضها البعض، سيخلق مجتمعات متعددة فى مدن متكاملة الخدمات ومتنوعة الدخول، فلم يعد مقتصرًا على المناطق السياحية استثثارها بهذا المجال وحده، وهو ما يتوافق مع رؤية هيئة التنمية السياحية التى تعمل منذ فترة بعيدة على استغلال المناطق السياحية والساحلية فى خلق مجتمعات متكاملة تخدمها ويقتات منها المواطنين القاطنين لها والعاملين فيها، وفى الوقت ذاته تنمى من حجم السائحين المترددين على مصر وتعزز من إنفاقهم.. الآن أصبح من السهولة بمكان على سائح البحر الأحمر الانتقال إلى صعيد مصر ومناطقها الأثرية المتميزة، عبر ثلاثة طرق عرضية، بمدة زمنية لا تتجاوز الساعتين.

إستراتيجية وزارة السياحة 2020 والتى نحدثها حاليًا بأخرى لعام 2030، تروج لأراضيها التابعة لهيئة التنمية السياحية، وكذا المناطق الخاضعة لولاية المحافظات، بالإضافة إلى أننا نتعاون مع المحافظات لتنمية السياحة الثقافية، وكذلك مشروع مسار العائلة المقدسة، فنحن لا نملك أراضٍ داخل حيز المسار، وبالتالى فنحن أصحاب الفكر التنموى فى هذا المشروع، ونحن من طرحه، وننفذ له البنية الأساسية بالتعاون مع الجهات الوطنية فى الدولة وشريكنا الرئيسى وزارة التنمية المحلية بما لها من ولاية على المحافظات، مستهدفين إعداده بشكل احترافى يليق بقدسية المشروع وثقل مصر التاريخى، ونعمل فى الوقت ذاته لتهيئة الفرص الاستثمارية لتنفيذ مشروعات على هذا المسار،

هيئة التنمية السياحية لا يقتصر عملها على الأراضى وحدها، حيث تعمل فى الاستثمار السياحى، والتنمية والتخطيط السياحى، ودراسة الاشتراطات البنائية والبيئية، فضلًا عن الجزء الضخم من المهام الذى ينفذ تنمية المجتمعات القائمة على السياحة، لأن هدفنا فى الأساس هو تحقيق الأثر الايجابى المباشر على المجتمعات المحلية، والذى بدونه لن يشعر المواطن بآثار التنمية.

معظم المراكز السياحية التابعة لنا، نموها قارب على الاكتمال، وبالتالى تتطور لتصبح مدن سياحية، والتى تستتبع وجود كيان عمرانى متكامل يديرها، وهنا يبرز دور الهيئة فى المستقبل.

انتهى تعدد الولايات على الأراضى التابعة للهيئة (ما بين سياحة وصناعة وزراعة)، والذى كنا نعانى منه فى السابق، الآن أصبح هناك مراكز وطنية تستخدم التطور التكنولوجى، وتستخدم أسلوب الرقمنة فى التصوير الجوى لبعض المناطق، وبالتالى تعزز دور المتابعة الميدانية الذى قسم المناطق وحدد ولياتها بخرائط بالغة الدقة، بالإضافة لاستحداث جهات وطنية جديدة مثل المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة، الذى فصل الولايات وحدد حدود كافة الجهات لتعمل كل منها فى إطارها، وقد استدعى هذا التطور إلى أنه من الوارد دمج بعض الولايات للصالح العام، وقد استفدنا خلال الفترة التى عملت فيها الهيئة على التنمية السياحية، ومن خلال التطلع لتجارب أكثر الدول تميزًا فى العالم، خلصنا إلى أن التنمية السياحية لا تقتصر فقط على خلق وتطوير مناطق لتقدم الخدمات السياحية وحدها، فالنجاح فى زيادة أعداد السائحين ورفع مستوى إنفاقهم، يستتبع تنوع الحركة بالنسبة لهم، وخلق مجتمع ترفيهى وتسويقى متكامل ومتنوع المصادر.

مطار مرسى علم أهم ثمار نظام **B.O.T**.. وشبكة الطرق الضخمة ستزيد من أعداد السائحين وترفع مستوى إنفاقهم

رئيس «أطلس العامة للمقاولات»

حققنا إيرادات تتخطى 700 مليون جنيه خلال العام المالى الأخير

لدينا تعاقدات تتخطى 3.5 مليار خلال الفترة القادمة

نستعد لعقد شراكة جديد مع شركة شندلر الصينية للمصاعد.. ونستهدف إقتحام أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا بمنتج مصنوع في مصر

قال المهندس إيهاب حسن رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة أطلس العامة للمقاولات، التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمير، إن شركته حققت خلال العام المالي المنصرم، أكثر من 700 مليون جنيه إيرادات، مؤكدًا أن صافي الأرباح يتراوح بين 5 إلى 6% مما تم تحقيقه.وأكد رئيس شركة أطلس العامة للمقاولات، إن الشركة كانت قد حققت في شهر يناير الماضي، 80 مليون جنيه، ولم تكن تتخطى ذلك المبلغ، لكن بفضل عملية الإحلال والتجديد، والاستراتيجية الجديدة التي تبنتها الشركة، تمكننا من وصول الإيرادات إلى المبلغ السابق ذكره، ونسعى بفضل العمل الجاد، أن تتضاعف تلك الإيرادات، ومن خلفها الأرباح، خلال الفترة القادمة.

وأشار إيهاب حسن، إلى أن مخطط الميزانية كان 810 مليون جنيه إيرادات، خلال العام المالي السابق، وقد تسببت أزمة كورونا، في عدم إتمام بعض التعاقدات التي كان من المقرر توقيعها والتي تعظم من إيرادات الشركة وتتخطاها، مضيفًا أن الفترة القادمة ستشهد طفرة في حجم أعمال الشركة بسبب الأعمال التي تعاقدنا عليها، وهو ما ستظهره نتائج الأعمال خلال الأعوام القادمة.

وأضاف حسن؛ تخطينا أزمة كورونا، بعد أن أخذنا إحتياطاتنا، فقطاع المقاولات تحديدًا لا يمكن أن يتوقف عن العمل، فقسمنا ساعات العمل، وكنا مخططين لنقل العمالة، وبالرغم من قلة معدلات الأداء، لم تتأثر مواعيد تسليم أعمالنا، حيث كنا حريصين على ألا تؤثر الأزمة على نشاط أعمالنا.

وعن إستراتيجية الشركة في التدريب التحويلي للعاملين، قال حسن: استثنينا الأعمار كبيرة السن من التدريب التحويلي، وتحويلهم لمهن أخرى، وانتقينا الأعمار المتوسطة في السن، وبدأنا معهم الاستراتيجية بالتنسيق مع شركة قدرات، وبالرغم من ذلك فإن هذا الإجراء وحده لا يفي باحتياجات الشركة التي تسعى لتحقيقها خلال الفترة القادمة، حيث نخطط لانشاء خط إنتاج مصانع مصاعد وآخر للتكييف، وهذا يحتاج عمالة مدربة، ونعمل حاليًا على تطوير مصانع الخشب والموبيليا والرخام وغيرها، وهو ما دفعنا للاستعانة بأشخاص كانوا يعملون في شركات موبيليات، ونحن الآن في مرحلة شراء الماكينات الحديثة التي ترفع من كفاءة الانتاج، وتجنيب الأساليب القديمة، التي لا تلبي طموح الشركة في زيادة خط الإنتاج، خاصة وأن الشركة تمتلك 3 معارض موبيليا غير مستغلة، ونحن نخطط الآن لاستغلالها وعرض منتجاتنا فيها.

وأضاف؛ أسسنا إدارة جديدة للحرفيين، تتبع المصانع، وتمت الاستعانة بمهندس له خبرة في التصميمات الحديثة، لتنفيذ الموديلات العصرية التي يرغب في شرائها العملاء، ومن ثم تنفذها الإدارة وتقوم بفرش الوحدات المطلوبة، وهو ما يخدم العميل بشكل مباشر ويلبي احتياجاته.

وأشار إلى التنسيق الذي أجرته "أطلس" مؤخرًا مع الشركة القابضة للسياحة، للدخول معهم في أعمال تطوير وفرش الفنادق، وخاصة أن لدى "أطلس" شراكة مع شركة "كين وي" الصينية، والتي تنفذ أعمال الفرش في أكبر الفنادق بمصر، مثل ماريوت وموفنبيك، ملمحًا إلى أن الشركة لديها كتالوج يحتوي العديد من أحدث الموديلات العالمية، وقد عرضناها في العاصمة الإدارية، وفي طريقنا للتعاقد معهم.

حول البروتوكول الموقع مع شركة مصاعد شندلر الصينية، قال إننا توصلنا إلى كافة التفهمات معهم لتنفيذ أعمالهم في مصر عن طريق مصانعنا، وننتظر عقب فتح الصين، السفر إلى شنغهاي والتوقيع معهم على عقود التعاون، لتنفيذ المنتجات التي نختارها عن طريق مصانعنا، بعد إحداث التعديلات والتطوير المطلوب فيها، ومن المتوقع أن تكون نسبة الشراكة مناصفة 50% لكل طرف، ونستهدف أن يخرج أول منتج خلال 6 أشهر من تاريخ التوقيع، وسنعمل خلال الفترة القادمة على تسويق منتجات المصنع لاشباع السوق المحلية والشرق الأوسط وإفريقيا.

وأضاف رئيس "أطلس العامة للمقاولات"؛ لدينا 3 مباني ننفذهم في جامعة دمنهور، سلمنا منها كلية التمريض، وكلية العلوم "مبنى المعامل المركزية" جري تسليمه مؤخرًا، ونعمل على الانتهاء من بعض الأدوار في مبنى كلية الهندسة، بحيث تبدأ الكلية في استقبال أولي الدفعات و استخدام المبنى خلال العام الدراسي الجديد.

وحول أحدث المشروعات التي تعاقدت عليها "أطلس" بعدما أسندت مهمة الإدارة لرئيس الشركة الجديد؛ قال المهندس إيهاب حسن: تعاقدنا على مشروع الصرف الصحي بمدينة 15 مايو، بقيمة 129 مليون جنيه، ومشروع الصرف الصحي بمدينة أسيوط بقيمة 100 مليون، ومشروع شركة النصر في أكتوبر لتنفيذ نادي اجتماعي كمرحلة أولى بـ10 مليون جنيه، وقد أسندت إلينا أعمال صرف صحي قيمتها الإجمالية 1.2 مليار جنيه، في محافظتي المنوفية وسوهاج ، وسننفذهم في ظرف عام ونصف تقريبًا، وقعنا عقد نادي نقابة المهندسين بالتجمع الخامس، بقيمة 35 مليون جنيه، والمشروع الأهم الذي تركز عليه الشركة خلال الفترة القادمة هو تطوير مصنع غزل ونسيج دمياط التابع للقابضة للغزل والنسيج، بقيمة تتراوح بين 1.7 مليار جنيه إلى 2 مليار، وتطويره سيتم في خلال عامين.

نسقنا مع القابضة للسياحة لتنفيذ أعمال فرش الفنادق التابعة لها.. ونتفاوض مع العاصمة الإدارية لفرش وحداتها بمنتجاتنا

رئيس الشركة القابضة للتأمين:
إطلاق أول صندوق استثمار وتأمين في مصر

باسل الحيني

صندوق مصر للتأمين استثمار وأمان لحماية رأس المال التأميني

أعلن باسل الحيني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين، عن إطلاق شركة مصر للتأمين صندوق " استثمار وأمان" لحماية رأس المال ذو المزايا التأمينية للطرح الخاص.

ويأتي تأسيس شركة مصر للتامين للصندوق انطلاقا من إستراتيجية شركة مصر القابضة للتامين كأكبر مجموعة مالية غير مصرفية في مصر، لمساندة جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي.

وأضاف الحيني أن مجموعة مصر القابضة للتأمين تمتلك أضخم محفظة استثمارات مالية، تسعى من خلالها لتقديم منتجات استثمارية جديدة، بهدف تطوير آليات الاستثمار، وتنويع الخدمات المقدمة للعملاء، فضلا عن الدور الهام والحيوي الذي تقوم به صناعة صناديق الاستثمار في الاقتصاد المصري.

وأشار الحيني إلى أن صندوق شركة مصر للتأمين "استثمار وأمان" لحماية رأس المال ذو المزايا التأمينية يعد صندوق استثمار مفتوح،

سوف تقوم شركة مصر للتأمين بإصدار عقد تأمين جماعي باسم الصندوق لمدة عام من تاريخ بدء نشاط الصندوق

ذو عائد دوري تراكمي، لحماية رأس المال، يقوم بتوزيع استثماراته على أدوات الدخل الثابت من أذون وسندات الخزانة وسندات الشركات والتوريق، بالإضافة إلى الودائع البنكية وصناديق الدخل الثابت والنقدية، مع إمكانية الاستثمار بنسبة بسيطة في الأسهم المصرية وهو ما يجعله الوعاء الاستثماري الأمثل للشخصيات الاعتبارية من المؤسسات المالية والشركات العامة والخاصة وصناديق المعاشات وصناديق التأمين الخاصة وغيرها من المؤسسات والهيئات.

وأكد الحيني أن الصندوق تتولى إدارته شركة العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات «AAIM»، وهى إحدى الشركات الكبرى والمتخصصة في إدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار، وتم التعاقد مع بنك القاهرة كأمين حفظ للأوراق المالية المستثمر فيها من قبل الصندوق ، والبنك العربي الأفريقي الدولي كمتلقي للاكتتاب في الطرح الخاص للصندوق من خلال كافة فروعه.

من جانبه أشار مؤمن مختار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين أن صندوق مصر للتأمين "استثمار وأمان" لحماية رأس المال ذو المزايا التأمينية يعد أول صندوق يجمع بين مزايا الاستثمار ومزايا التأمين في مصر، وأنه يهدف إلى استثمار السيولة النقدية المتاحة لدى الأشخاص الاعتبارية والمؤسسات المالية والشركات العامة والخاصة وصناديق المعاشات وصناديق التأمين الخاصة وغيرها من المؤسسات والهيئات وأنه أداة مالية مبتكرة تجمع بين خاصية الوعاء الاستثماري والادخاري هذا بالإضافة إلى تمتع المستثمر بمزايا تأمينية متعددة توفرها له شركة مصر للتأمين من خلال وثيقة تأمين مسئولية صاحب العمل ووثيقة تأمين الحوادث الشخصية حيث من خلالها سوف تستفيد الهيئات والشركات والجهات الاعتبارية بالتأمين على موظفيها وكذلك يمكن لصناديق التقاعد وصناديق التأمين الخاصة أن تتمتع بالتأمين على أعضائها بالإضافة إلى استثمار جزء من أموالها في هذا المنتج الاستثماري ، وسوف تقوم شركة مصر للتأمين بإصدار عقد تأمين جماعي باسم الصندوق لمدة عام من تاريخ بدء نشاط الصندوق ويجدد تلقائيا طوال مدة مزاولة الصندوق لنشاطه وعند تقدم المستثمر لشراء وثيقة الاستثمار تقوم الشركة بإصدار شهـــادة على عقد التأمين «تلقائيـاً» طبقاً للبيانات والشرائح التأمينية حسب اختيار كل مستثمر وفي حالة قيام المستثمر باسترداد وثائق الصندوق أثناء سريان وثيقة / شهادة التأمين، فإن التغطية التأمينية ستستمر حتى نهاية مدة تأمين الشهادة المصدرة.

هذا بالإضافة إلى أن إدارة الصندوق تنتهج سياسات استثمارية تستهدف المحافظة على أصول الصندوق وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة مع مراعاة تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع الاستثمار على القطاعات المختلفة.

محافظ البنك المركزي يكشف النقاب عن أخطر كواليس مصر الاقتصادية منذ 2014

عامر: جذبنا 431 مليار دولار في عهد السيسي.. وكنا على مشارف الإفلاس في سنة حكم الإخوان

قال طارق عامر، محافظ البنك المركزي، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، أحدث تناغمًا بين كافة أركان الدولة وجهات العمل فيها، وكان مشرفًا على وضع الخطط العامة وخاصة الاقتصادية منها، الأمر الذي أحدث طفرة في نهضة الدولة، وتخطيها لكافة العقبات التي واجهتها، وجعلتها جديرة بثقة كافة المؤسسات الاقتصادية في العالم.

أجرينا عملية جراحية للاقتصاد المصري بتوجيهات الرئيس.. وأصعب مراحلها كان تحرير سعر الصرف

أكد عامر أن مصر تمكنت من جذب 431 مليار دولار من مؤسسات دولية واستثمارات في أدوات الدين واستثمارات مباشرة، خلال الفترة التي تولى فيها الرئيس السيسي، منذ عام 2014، وذلك بفضل الأسلوب الاحترافي الذي انتهجته الإدارة المصرية، موضحًا أن مصر لديها 260 صندوقًا دوليًا من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يقومون بالاستثمار في الجنيه المصري، ويحصلون على عوائد جيدة من الدولار، مؤكدًا أن مصر لديها استثمارات بحوالي 18 مليار دولار من تلك الصناديق.

وأشاد عامر بتحويلات المصريين بالخارج، من العملة الصعبة، مؤكدًا أنها بلغت 30 مليار دولار، بعد أن كانت 18 مليارًا فقط قبل 2014.

ولفت محافظ البنك المركزي، إلى ان الدين الخارجى عندما توليت منصبي في نوفمبر 2015، كان 48 مليار دولار، ولكننا خلال أزمة كورونا سددنا 35 مليار دولار دون أن تنقص أى سلعة، والاحتياطات الدولية ارتفعت بصورة ملحوظة.

عملتنا الوحيدة في العالم التي زادت قوة بعد كورونا.. والعالم أطلق على مصر درة الأسواق الناشئة

وأكد عامر أن البنك المركزي، لم يكن لديه من الاحتياطات النقدية الأجنبية، سوى 800 مليون دولار فقط، وذلك قبل تحرير سعر الصرف، ملمحًا أن ذلك المبلغ كان يتم إنفاقه في أسبوع واحد، مؤكدًا أن البنك لم يكن لديه في ذلك الوقت سوى أرصد الذهب، وكنا نبحث في مصادرنا عن 100 مليون دولار.

وحول خطة الإصلاح التي اتبعها البنك المركزي، قال عامر: إنها وفي بداية عرضها على القيادة السياسية، واجهت معارضة كبيرة من الحكومة، لكن القيادة السياسية كانت متفهمة وواعية لما يرمي إليه "المركزي" من إصلاحات تنقذ مصر من شبح الإفلاس والدخول في أزمات إقتصادية كبرى، وبفضل دعم الرئيس عبد الفتاح السيسي نجحت تلك الإجراءات، والتي كانت أشبه بعملية جراحية، أصعب مراحلها كان تحرير سعر الصرف، مؤكدًا أن الرئيس كان يعقد إجتماعات بصفة دورية معه لاستعراض خطة الإصلاح وخطوات تطبيقها، والتداعيات المحتملة والمصاحبة لها.

وأوضح عامر أنه قد عمل فى البنك المركزى سابقاً مع الدكتور فاروق العقدة، عندما كان محافظاً للبنك المركزى، وحققنا إنجازات كبيرة، وعندما قال لى إنه سيتم استدعاؤك توقعت ان يكون النمو والتطور بنسبة 30 %، وقتها أكد الدكتور فاروق ان التوقعات 10% فقط، وذلك

لأن الأوضاع كانت سيئة. وأكد عامر أن الأرقام الاقتصادية المصرية أفضل بكثير من الأسواق الناشئة مثل الهند وباكستان وإندونيسيا، وأن مصر هي الدولة الوحيدة التي حققت نموًا في ظل أزمة كورونا التي أثرت بالسلب على كافة دول العالم، والدليل على ذلك هو التحسن في المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

وأشار عامر إلى أن الجنيه المصري ازدادت قوته بنسبة 1.44%، في ظل انخفاض عملات الأسواق الناشئة إلى 24%، مؤكدًا أن المؤسسات الاقتصادية العالمية تطلق على مصر "دُرة الأسواق الناشئة، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي أصبحت عملتها أكثر قوة خلال أزمة كورونا.

ولفت محافظ البنك المركزي إلى أن البنوك المصرية قبل التعويم كانت قد فقدت السيولة الدولارية، وكانت ممارسات السوق الموازية تتم خارج البنوك وخارج البلاد، ملمحًا إلى أن الحال كان قد وصل بمصر لاستيراد 76% من احتياجاتها، ووجدنا أننا كنا نخلق فرص عمل للأسواق الأخرى، وبالتالي المنتجات الواردة لمصر كانت مرتفعة، وكان هناك خلل في العملة الأجنبية، وكان لابد من تحرير سعر الصرف، فبعد أن كان لدينا عجز 21% أصبح 7%، والوردات انخفضت إلى 60% لأنه لم يكن من الطبيعي أن نظل نستدين من الخارج لتلبية حاجتنا الاستيرادية.

وأكد عامر أن الوادئع في 2014 بلغت 1.50 تريليون جنيه وأصبحت 4.6 تريليون جنيه في 2020، مشيراً إلى أن الفوائد انخفضت بقيمة 724 مليار جنيه لنحو 6.2 مليون أسرة، كما تم تخفيض سعر الفائدة على الإقراض، مضيفًا:

خفضنا الاستيراد من 76% إلى 60% بفضل الإجراءات الصارمة.. وعملتنا الصعبة كانت تذهب لجيوب الأجانب

تعهدنا بأن يكون حائز الجنيه المصري هو صاحب المكاسب الأكبر، وحائز الدولار تعرض لخسائر كبيرة، مشيراً إلى أن حصيلة الشهادات الادخارية مرتفعة العائد ذات الـ 15% بلغت 380 مليار جنيه.

وتطرق عامر إلى إشادة رئيس الاتحاد الفيدرالي الأمريكي بخطوات الإصلاح التي حدثت للاقتصاد المصري، مؤكدًا أن قوة احتياطي النقد الأجنبي مكنت مصر من تحمل الصدمات في جائحة كورونا، وأضاف: تم طرح سندات دولية في أول مايو وكان أكبر إصدار، قائلا: " انعشنا البنوك الدولية، وكان هناك تحد من قبل صندوق النقد الدولي، وتم بيع سندات دولية بقيمة 31 مليار دولار مما يؤكد عودة الثقة في الاقتصاد المصري."

وحول استخدامات النقد الأجنبي أكد عامر أنها بلغت 412 مليار دولار أمريكي لتوفير احتياجات السوق ومشروعات التنمية المختلفة، مضيفًا أن حجم الاستثمار في السوق المصرية تخطى أرقاما كبيرة، مشيرا إلى أن القطاع المصرفي المصري منذ تأسيسه وحتى 2014 سلف السوق نحو 614 مليار جنيه قائلًا "قمنا بضخ أموال كثيرة في السوق المصرية والقطاع العام والخاص"، لافتًا إلى أنه منذ 2014 وحتى 2020 تم تسليف السوق 2.2 تريليون جنيه.

وقال عامر إن البنك المركزي تبنى العديد من الخدمات والمبادرات في كافة قطاعات الاقتصاد المصري، منذ نهاية 2015 ما أعطى حراكًا للسوق النقدية ورواجًا للأموال، وعزز من مكانة الاقتصاد المصري.

وأكد عامر أن وزارة المالية اقترضت 700 مليار جنيه من البنك المركزي خلال حكم الإخوان والفترة السابقة عليه وهو ما تم وقفه.

وأشار عامر إلى أنه كان قد رفض تولي منصب نائب لرئيس مجلس الوزراء في عهد الإخوان، وأنهم قاموا بإجراء تغييرات في البنك المركزي أدت إلى تلك الكارثة التي لحقت بالاقتصاد المصري وقت حكمهم، لافتًا إلى أنهم استهلكوا الاحتياطي، وانفقوه في غير مواضعه، مضيفا أن برنامج صندوق النقد الدولي كان من الممكن أن ينقذ البلاد، لكنهم لم يستطيعوا أن ينفذوه رغم أن الدعم كان أكبر في ذلك الوقت من الجانب الأمريكي.

الاقتصاد المصري في 6 سنوات

4.6
تريليون جنيه
عوائد بالبنوك

2.2
تريليون جنيه حجم
تمويلات السوق
المحلية

380
مليار جنيه
حصيلة
شهادات الـ15%

431
مليار دولار
استثمارات منذ
2014

412
مليار دولار
استخدامات
السوق المصرية
للنقد الأجنبي

35
مليار دولار ديون
سددتها مصر
خلال أزمة كورونا

30
مليار دولار
تحويلات
المصريين بالخارج

البنك الأهلي

يوفر خدمة التحصيل الإلكتروني ضمن مبادرة «ما يغلاش عليك»

وفر البنك الأهلي المصري، بالتعاون مع شركة "إي أسواق مصر- إحدى شركات إي فينانس المتخصصة في الأسواق الالكترونية" خدمة التحصيل الالكتروني، من خلال مختلف بطاقات الدفع، للمنتجات المعروضة، ضمن مبادرة رئيس الجمهورية لدعم المستهلك المصري "ما يغلاش عليك"، والتي تتم بالتنسيق مع البنك المركزي، ووزارتي التخطيط والمالية، وتستهدف تشجيع شراء المنتجات المصرية، وذلك عبر منصة العرض الالكترونية المخصصة www.mobadra.gov.eg.

وقال هشام عكاشة، رئيس مجلس ادارة البنك الأهلي المصري، إن خدمة التحصيل الالكتروني تأتي كخطوة فعالة لدعم المبادرة الرئاسية التي تمتد لثلاثة شهور، والتي أطلقها الرئيس سعيًا منه لتشجيع المواطنين على شراء المنتجات محلية الصنع، المعروضة بأسعار مخفضة وبخصومات تصل الى 20%، على المنصة، إلى جانب خصم إضافي مقدم من الدولة لحاملي البطاقات التموينية، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى لمختلف فئات المواطنين، بمختلف قدراتهم المالية وبتنوع احتياجاتهم وذلك بكافة محافظات الجمهورية .

وأشار عكاشة إلى أن المبادرة ستساهم في زيادة معدلات الاستهلاك، وتقليل نسب الاستيراد، والتشجيع على تعميق الصناعة المحلية، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب في دفع عجلة الانتاج المحلي، ويساهم في توفير مزيد من فرص العمل ورفع معدلات النمو.

وأكد عكاشه على دعم البنك الأهلي المصري بوصفه أكبر البنوك المصرية وأكثرها مساهمة

هشام عكاشة

المبادرة ستساهم في زيادة معدلات الاستهلاك وتقليل نسب الاستيراد والتشجيع على تعميق الصناعة المحلية

في خدمة المجتمع، لكافة المبادرات التي تطلقها الدولة في مختلف القطاعات، بهدف التخفيف عن كاهل المواطن وتيسير سبل حياته اليومية.

من جانبها أكدت داليا الباز، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، أن الشراكة بين البنك و"إي-أسواق مصر" فى بوابة "مبادرة" تتيح السهولة في عمليات سداد قيم المنتجات المعروضة، والتي تشمل السلع المعمرة والأجهزة الكهربائية والمنتجات الجلدية، والأثاث المنزلي وكذا الصناعات الحرفية، حيث يتيح البنك كافة امكاناته التكنولوجية لخدمة المستفيدين من المبادرة والوصول الى اهدافها.

وأضافت أنه سعيا من البنك الأهلي المصري للتيسير على العملاء فانه يتم اعفاء القروض الشخصية من كافة المصاريف الإدارية مع تخفيض سعر العائد، وكذا اتاحة تقسيط قيمة المشتريات الخاصة بعملاء بطاقات الائتمان من خلال خدمة التقسيط عبر الهاتف بالاتصال بمركز الاتصالات 19623.

أول بنك فى مصر يطبق التحول الرقمي المصرفي

محافظ البنك المركزى يزور القطاع الجديد ببنك مصر.. و«الإتربى»: نطبق توجهات الدولة فى مواكبة التطور

على خطى الدولة في مواكبة التطور، وتوجهها نحو تطبيق التحول الرقمي، زار طارق عامر محافظ البنك المركزي، قطاع التحول الرقمي ببنك مصر، والذي يعد الأول من نوعه للتحول الرقمي المصرفي، وكان في استقباله محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وعاكف المغربي، وحسام عبد الوهاب نائبي رئيس مجلس الإدارة، ولفيف من قيادات البنك.

ويتيح القطاع إنشاء نموذج مرن متزامن مع التقدم الحاصل بالعالم، والذي يتيح التحول الرقمي بكافة العمليات البنكية، وحرص بنك مصر على تبني استراتيجيته للتحول الرقمي، تماشياً مع توجه الدولة، وجهود البنك المركزي المصري، لتعزيز ذلك النظام الجديد.

وتم استعراض أولى الخدمات الرقمية في ظل المنظومة الجديدة لبنك مصر "قرض المشروعات الصغيرة أونلاين" والتي سيتم اطلاق منصتها الالكترونية في القريب العاجل، ويتم اطلاق تلك الخدمة تحت مظلة خدمات بنك مصر اكسبريس الالكترونية، كما تم استعراض الجيل الجديد من خدمة الانترنت والموبايل البنكي BM Online، كما قام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبنك بعرض أحدث التطورات والابتكارات التكنولوجية في المجالات المصرفية.

وصرح محمد الاتربي، رئيس مجلس الإدارة، بأن قطاع التحول الرقمي ببنك مصر هو أول منظومة متكاملة لتقديم حلول رقمية مبتكرة في القطاع المصرفي، والتي تستهدف تقديم أفضل خدمة لعملاء البنك، مؤكدًا أن هناك خطة لتطوير كافة الفروع، بإضافة خدمات رقمية متطورة، موضحًا أن المحاور التي يعتمد عليها قطاع التحول الرقمي تتمثل في الحلول الرقمية المبتكرة، والتي تمنح تجربة أفضل للعملاء، وبناء القدرات اللازمة لضمان استدامة التطوير، مستعرضًا ما قام به البنك خلال الفترة الماضية من تطور رقمي وبنية تحتية لتحسين أداء الخدمات المصرفية للعملاء.

وبدوره أشار عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس الإدارة، إلى استراتيجية بنك مصر في التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف يقود التحول الرقمي للقطاع المصرفي في مصر، موضحاً أن إدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي، سيساهم بصورة أكبر في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، مؤكدًا أن البنك خلال الفترة الماضية بدأ خطوات جادة، واعتمد أفضل النظم العالمية للتحول الرقمى، والنهوض بالكوادر المصرفية داخل بنك مصر.

من جانبه أكد حسام عبد الوهاب، نائب رئيس مجلس الإدارة، أن التحول الرقمي ودعم التكنولوجيا المالية لبنك مصر، سوف يسهم في الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية، بهدف تدعيم النمو وتمكين شرائح مجتمعية أكثر من الحصول على الحلول المالية الملائمة لها.

ويسعى بنك مصر دائمًا لتعزيز تميز خدماته، والحفاظ على نجاحه طويل المدى، والمشاركة بفاعلية في الخدمات المبتكرة التي تلبي احتياجات عملائه، حيث أن قيم واستراتيجيات عمل بنك مصر تعكس دائماً التزام البنك بالتنمية المستدامة.

علاء فاروق

بنك القاهرة

يسجل صافي أرباح بـ1.7 مليار جنيه في 6 أشهر

قال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن بنكه سجل صافي أرباح بقيمة 1.7 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، وأظهرت نتائج الأعمال خلال الربع الثاني من عام 2020 استمرار تسجيل معدلات نمو قوية، حيث ارتفع صافي الدخل من العائد إلى 4.9 مليار جنيه مقابل 3.9 مليار جنيه بنهاية الربع الثاني من عام 2019 بنسبة نمو بلغت 24%، وأكدت النتائج أن تلك الزيادة انعكست على ارتفاع نسبة هامش الدخل من العائد (NIM) ليصل إلى 5.9% بنهاية الربع الثاني من العام الجاري مقارنة بـ 5.2% في نهاية نفس الفترة من عام 2019.

وارتفع صافي دخل البنك من الأتعاب والعمولات بنحو 13% خلال الربع الثاني من العام الجاري، ليسجل 754 مليون جنيه مقابل 668 مليون جنيه خلال الربع الثاني من 2019، مما أدى إلى نمو إجمالي الإيرادات بنسبة 26% لتصل إلى 5.9 مليار جنيه مقابل 4.7 مليار جنيه خلال نفس الفترة المقارنة، وفقا للبيان.

وأشار فايد إلى أن مؤشرات الأداء القوية التي حققها البنك في تلك الظروف والأحداث الاستثنائية تؤكد استمرار البنك في اتخاذ كافة الإجراءات التي بدأها منذ الربع الأول من عام 2020 عن طريق تدعيم مخصص خسائر الائتمان بنحو 1.131 مليار جنيه.

وأوضح أن المؤشرات المالية للبنك أظهرت الإبقاء على قاعدة رأسمالية قوية ومركز مالي قوي يدعمه خطة استراتيجية ورؤية واضحة أدت الي تحقيق أرباح ومستويات مالية مستقرة، حيث بلغ معدل معيار كفاية رأس المال 16%، وحقق البنك عائداً على متوسط حقوق الملكية بمعدل 22.1%، وعائدا على متوسط الأصول 1.8% بنهاية يونيو 2020.

طارق فايد

كما بلغ إجمالي أصول البنك 186 مليار جنيه، وارتفع إجمالي محفظة القروض للعملاء والبنوك بقيمة 10 مليارات جنيه لتصل إلى 89 مليار جنيه في نهاية يونيو الماضي بنسبة نمو 13% مقارنة بنهاية العام المالي 2019، وفقا لطارق فايد.

وأوضح البنك أن محفظة ائتمان الشركات الكبرى ارتفعت إلى نحو 59 مليار جنيه بنهاية النصف الأول من عام 2020 بنسبة زيادة قدرها 11% مقارنة بنهاية عام 2019، وفي مجال التجزئة المصرفية، حققت المحفظة ارتفاعاً بنحو 4.6 مليار جنيه لتسجل 30.2 مليار جنيه بنهاية النصف الأول بمعدل نمو بلغ 17.9%.

وفي مجال تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، أشار البنك إلى أن المحفظة حققت نسبة نمو 23% في نهاية شهر يونيو 2020 مقارنة بنهاية شهر ديسمبر 2019، حيث بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة لعملاء تلك الشريحة مبلغ 11 مليار جنيه، بالإضافة إلى نمو قاعدة العملاء بنسبة 5% خلال نفس الفترة، وتوفير حلول تمويلية متنوعة لهؤلاء العملاء.

كما ارتفعت محفظة القروض متناهية الصغر بنحو 192 مليون جنيه بنهاية يونيو 2020 مقارنة بنهاية ديسمبر 2019 ليسجل إجمالي المحفظة نحو 7.161 مليار جنيه وذلك بمعدل نمو 3%، بحسب البنك.

وقال فايد إن التعاملات على بطاقات الائتمان (كريدت كارد) بالبنك حققت نموا بنسبة 47% خلال عام بنهاية النصف الأول من 2020، لتسجل 546 مليون جنيه مقارنة بنهاية يونيو 2019، وأشار البنك إلى أن الإقبال على استخدام البطاقات اللاتلامسية تزايد لدى التجار خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة زيادة 134% مقارنة بالربع الأول من نفس العام.

وافتتح البنك 10 فروع جديدة خلال النصف الأول من عام 2020، وذلك للعمل ضمن شبكة فروع البنك في مختلف محافظات الجمهورية، كما يعتزم البنك افتتاح أول فرع رقمي له قريبا.

وقال البنك إن عدد ماكينات الصراف الآلي للبنك وصل بنهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى نحو 1040 ماكينة، ومن المستهدف إضافة 850 ماكينة جديدة لتصل إلى 2000 ماكينة.

البنك الزراعي:

تنمية الثروة الحيوانية علي رأس أولوياتنا.. وننفذ تعليمات الرئيس لتطوير القطاع

علاء فاروق

قال علاء فاروق رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي، إن بنكه يولي اهتمامًا كبيرًا بالمشاركة في جهود تنمية الثروة الحيوانية، ورفع كفاءتها الإنتاجية وتمويل مشروعاتها، خاصة تلك المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال فاروق إن البنك الزراعي، ينفذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي ترمي لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي، ومن هذا المنطلق فقد ضاعفنا التمويل المتاح للمشروع القومي للبتلو بعد موافقة البنك المركزي، وبالتنسيق مع وزارة الزراعة، ليصل حجم محفظة البنك الزراعي للمشروع القومي للبتلو إلي أكثر من 2 مليار جنيه.

وأضاف خلال الحفل الذي استضافه البنك الزراعي بحضور السيد القصير وزير الزراعة، والدكتور على جمعة، رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، لتوزيع أرباح مستفيدي محطات الإنتاج الحيواني بمزارع وزارة الزراعة، بتمويل من البنك الزراعي المصري وإدارة وتشغيل مؤسسة مصر الخير: "إن الشباب المشارك في هذا المشروع هم نموذج لملايين الشباب في مصر، الذين يتطلعون إلى مستقبل أفضل ويبحثون عن فرص للعمل والإنتاج، وإننا في البنك الزراعي أخذنا على عاتقنا أن تكون قضية تشغيل الشباب، والعمل مع كافة الجهات في الدولة لخلق فرص عمل لهم، وتمويل مشروعاتهم الصغيرة، على رأس أولوياتنا.

مؤكدًا إن البنك يجوب كافة محافظات مصر لطرح الأفكار واتخاذ الإجراءات الفورية التي تتيح التمويل للشباب، لتنفيذ مشروعاتهم وتنمية أعمالهم، ودعم أصحاب المشروعات الصغيرة وشباب الخريجين وصغار المزارعين والمرأة الريفية، وقد لمسنا ترحيبا وتعاونا كبيراً من

> البنك يقوم باتخاذ الإجراءات الفورية التي تتيح التمويل للشباب، لتنفيذ مشروعاتهم وتنمية أعمالهم

المحافظين والجهات الرسمية، فضلاً عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني وجمعيات الأعمال، وهو ما يبشر بتحقيق نتائج واعدة في المستقبل القريب، خاصة مع الدعم الكبير الذي يوفره البنك المركزي، للشركات والمنشآت الصغيرة، من خلال مبادرة البنك المركزي التي يتم بموجبها منح تسهيلات ائتمانية بسعر عائد 5% بسيط متناقص للمنشآت الصغيرة، بما فيها تلك العاملة بالمجال الزراعي والحيواني وغيرها من المشروعات، والتي ساعدتنا أيضاً على تيسير منح التمويل للمستفيدين بمشروع تطوير مزارع وزارة الزراعة للإنتاج الحيواني في محافظات الغربية ودمياط وبني سويف والبحيرة، حيث بلغ التمويل الذي أتاحه البنك الزراعي المصري للمستفيدين بهم نحو 120 مليون جنيه لصالح 300 مستفيد".

وأوضح فاروق أن البنك الزراعي المصري يعمل جاهداً لتحقيق رؤية الدولة للشمول المالي، وقد حرص البنك على إصدار كارت «ميزة» مسبوقة الدفع لجميع المستفيدين بهذا المشروع، وتسلموا أرباحهم بعد إيداعها بالكروت الخاصة بهم، مشيدًا بالتعاون الوثيق والدائم بين البنك الزراعي ووزارة الزراعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، خاصة في مجال الارتقاء بصناعة الثروة الحيوانية، والتعاون القائم والمثمر بين البنك الزراعي المصري وشركة أرض الخير في مجال تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية على مدى السنوات الماضية.

للعام الخامس..
CIB مدرجًا بمؤشر FTSE4Good لتطبيقه معايير الاستدامة العالمية

أعلن البنك التجاري الدولي CIB – أكبر بنك قطاع خاص في مصر– عن اختياره وإدراجه بمؤشر FTSE4Good للعام الخامس على التوالي، فيما يعد شهادة على جهود البنك المتواصلة لدمج معايير الاستدامة بجميع عملياته ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وأعرب هشام عز العرب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي، عن بالغ اعتزازه باختيار البنك ضمن قائمة الشركات العالمية المدرجة بمؤشر FTSE4GOOD، والذي يأتي تتويجًا لالتزامه بإطلاق المبادرات الرامية إلى الترويج للمبادئ المصرفية بأسواق المنطقة، حيث حرص البنك على مدار سنوات على خلق القيمة المشتركة لمختلف الأطراف باعتباره إحدى القضايا التي ازدادت أهميتها خلال العشر سنوات الأخيرة وشهدت توجه مجتمع الاستثمار الدولي إلى الاستثمارات التي تتسم بقدرتها على الاستدامة.

هشام عز العرب

وأكد عز العرب التزام البنك التجاري الدولي باعتباره أكبر بنك قطاع خاص في مصر بالمساهمة في الحد من الفجوة التمويلية التي تواجه التنمية المستدامة في مصر، وهو ما يعكسه قيام البنك بتأسيس إدارة التمويل الأخضر، والتي تتخصص في تمويل المشروعات الخاصة بتحسين كفاءة الطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة.

التعمير والإسكان
يحقق 1.3 مليار جنيه أرباحًا خلال النصف الأول من العام

قال حسن غانم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، إن بنكه حقق 1.3 مليار جنيه أرباحًا، قبل الضرائب، خلال النصف الأول من العام الحالي.

وأكد غانم إن نتائج أعمال "التعمير والإسكان" عن النصف الأول من 2020، أظهرت نجاح الإدارة العليا للبنك في إدارة الأزمة الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا باحترافية، وهو ما أسهم في الحفاظ على مركز مالي قوى تدعمه خطة إستراتيجية ورؤية واضحة، أدت إلى تحقيق أرباح ومستويات مالية مستقرة، في ظل ظروف استثنائية شديدة وأزمة اقتصادية عالمية، مع استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية، على جميع الأنشطة الاقتصادية التجارية، لاحتواء الأزمة والتخفيف من حدتها، مؤكدًا أن البنك استطاع تحقيق مؤشرات مالية جيدة في ظل الظروف الاقتصادية القائمة وذلك عن الستة أشهر الماضية المنتهية في يونيو الماضي.

حسن غانم

وأوضح غانم أن إجمالي أرباح البنك قبل الضرائب بلغت 1.3 مليار جنيه، وسجلت ودائع العملاء 38.6 مليار جنيه وحققت محفظة قروض وتسهيلات العملاء نسبة نمو 8.6% لتصل إلى 21.4 مليار جنيه بنهاية يونيو 2020، مقابل 19.7 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2019، مضيفًا أن حقوق المساهمين بلغت 6.5 مليار جنيه بنهاية الستة أشهر الأولى من العام، مقابل 6 مليارات جنيه بنهاية ديسمبر الماضي بزيادة تقدر بنسبة 8%.

معدل النمو
ببنك التنمية الصناعية يرتفع إلى 46% ويسجل 29.8 مليار جنيه

قال ماجد فهمي، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية، أن بنكه سجل معدل نمو بنسبة 46% في نهاية يوليو الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليرتفع من 20.4 مليار جنيه في يوليو 2019 إلى 29.8 مليار جنيه في يوليو الماضي 2020 بزيادة 9.4 مليار جنيه .

وأكد فهمي أن إجمالي محفظة الائتمان (القروض) سجلت معدل نمو بنسبة 34% لتقفز إلى 14.9 مليار جنيه في يوليو 2020 مقارنة 11.1 مليار جنيه من نفس الفترة بالعام الماضي بزيادة تجاوزت 3.8 مليار جنيه، مشيرًا إلى أن إجمالي محفظة ودائع البنك سجلت ما يقرب من 20 مليار جنيه في نهاية يوليو 2020 مقارنة 15.335 مليار جنيه من نفس الفترة من العام السابق له بنسبة نمو 30%.

ماجد فهمي

وأضاف فهمي: قفز صافي الأرباح قبل خصم الضرائب إلى 338 مليون جنيه في نهاية الشهر الماضي مقارنة 301 مليون جنيه من نفس الفترة بالعام السابق بنسبة نمو 12%، كما سجل صافي الدخل من العائد 477 مليون جنيه في نهاية يوليو الماضي مقارنة 401 مليون جنيه من نفس الفترة من العام السابق له بنسبة نمو 19%، ملمحًا إلى أن البنك يخطط لبيع أصول بقيمة 1.5 مليار جنيه خلال الفترة القادمة، لاستكمال إغلاق الخسائر المرحلة للبنك وتعظيم أرباحه.

العربي الإفريقى
يشارك في ترتيب إصدار سندات توريق بـ10 مليارات جنيه

شارك البنك العربي الإفريقي الدولي في ترتيب إصدار سندات توريق شركة التعمير للتوريق، الإصدار الرابع، والمدعومة بمحفظة الحقوق المالية التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.وقال البنك إن القيمة الإجمالية للعملية بلغت ١٠ مليارات جنيهًا مصريًا، مما يجعلها أكبر عملية توريق فى تاريخ سوق المال المصري، وذلك بالتعاون مع كل من البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي، وبنك التعمير والإسكان، مؤكدًا أن المؤسسات المالية المشاركة في الاكتتاب، هي كل من: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك قطر الوطني الأهلي، والتجاري وفا بنك مصر، وبنك قناة السويس.

وذكر البنك أن دوره في هذه العملية، ينحصر في كونه المستشار المالي، ومدير الإصدار، ومروج الاكتتاب، والمنسق العام وضامن التغطية. كما ذكر البنك أن القيمة المالية للإصدار مقسمة لثلاث شرائح حسب التالي؛ الشريحة الأولى: 2.6 مليار جنيه، والشريحة الثانية: 6.2 مليار جنيه، والشريحة الثالثة 1.2 مليار جنيه.

سوق السيارات

تتخطى عقبتى زيرو جمارك وكورونا وتعاود التحسن

شهد قطاع صناعة السيارات العديد من الأحداث والأزمات خلال الربع الأول من العام الجارى، منها ما أنعش ذلك القطاع ومنها ما هدده بالتوقف، مع بدء تطبيق الشريحة الأخيرة من اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية، والتى ألغت الجمارك على الواردات من السيارات الأوروبية نهاية العام الماضى، وبدء تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية - التركية مطلع هذا العام، واستيراد السيارات بـ«صفر جمارك». بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار، ثم مرور أمور أعطت مؤشرات قوية لانتعاش تجارة وتصنيع السيارات، بينما تلوح فى الأفق مناقشة إستراتيجية صناعة السيارات فى مصر مرة أخرى، ومواجهة تداعيات أزمة تفشى فيروس كورونا، والإجراءات الاحترازية التى اتخذتها مصر لمواجهة هذا الوباء. تستعرض مجلة «الصفقة» فى التقرير التالى تحليلًا كاملًا لسوق السيارات خلال الربع الأول من 2020، لكونها الداعم الرئيسى لصناعة السيارات فى مصر مستعينة بآراء بعض خبراء القطاع.

كتب - عبد الحميد خليفة

رغم التحديات والأزمات التى ضربت الأسواق خلال الشهور القليلة الماضية، إلا أن مبيعات السيارات شهدت نمواً كبيراً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى، فوفقا لما كشفته بيانات مجلس معلومات سوق السيارات «أميك»، فإن مبيعات سيارات الركوب ارتفعت بنسبة 58% لتسجل 37.011 ألف سيارة خلال الربع الأول من 2020، مقابل 23.402 ألف سيارة خلال الربع الأول من 2019، وبالرغم من توقف حركة البيع بشكل مؤقت منذ تفشى فيروس كورونا إلا أن ذلك يرجع إلى ارتفاع المبيعات خلال شهرى يناير وفبراير من العام الحالى حيث سجلا ارتفاعا بنسبة 68% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى طبقا لنفس التقرير السابق.

زيرو جمارك» على التركى

حمل مطلع عام 2020، بشائر الخير لمستهلكى السيارات والوكلاء، نتيجة رواج المبيعات، حيث أعلنت عدة شركات عن تخفيض أسعار طرازاتها بقيمة وصلت إلى 50 ألف جنيه على السيارات الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة الإقبال على الشراء وساهم فى إنعاش حركة المبيعات بشكل كبير مقارنة بنفس الفترة من 2019.

انخفاض أسعار السيارات مطلع العام الجارى، كان له عدة أسباب، أولها؛ تطبيق «زيرو جمارك» على السيارات الواردة من تركيا، وأبرزها تويوتا كورولا وفيات تيبو ورينو ميجان، وسرعان ما انخفضت أسعار «كورولا» و«تيبو». بقيمة تراوحت بين 10 إلى 25 ألف جنيه.

وتعد السيارتان تويوتا كورولا وفيات تيبو، من أبرز السيارات التى يفضلها المستهلك المصرى، نظرا لتوافرهما بمواصفات كثيرة، وأسعار تنافسية، وسمعة الوكيل التى ساهمت فى انتشارهما بالسوق المصرية، ونتيجة تخفيض أسعارهم، سارع العديد من وكلاء السيارات فى مصر، بالإعلان عن تقديم عروض ترويجية بهدف المنافسة فى السوق.

علاء السبع

وقال المستشار أسامة أبوالمجد، رئيس مجلس إدارة رابطة تجار السيارات فى مصر، إن تطبيق الشريحة الأخيرة على اتفاقية الشراكة المصرية التركية بعد وصول رسوم الجمارك «صفر». تسبب فى تخفيض عدد كبير من الطرازات بهدف المنافسة فى السوق المحلية.

تراجع سعر صرف الدولار

يعد تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه، سبباً آخر فى تخفيض أسعار السيارات المستوردة، ليقرر الوكلاء تخفيض الأسعار استجابة لتراجع العملة الأمريكية، مؤكدين أن الأسعار ستنخفض كلما انخفض سعر العملة.

وشهد يناير الماضى، حالة من الترقب والانتظار من قبل الوكلاء والمستهلكين، لحين استقرار الأسعار، لكن الشركات استمرت فى تقديم تخفيض على بعض الطرازات الجديدة، بنسب تراوحت بين 3 آلاف جنيه وحتى 60 ألف جنيه، وذلك استمرارًا لموجة تراجع الأسعار بالسوق المحلية منذ بداية عام 2020، ذلك بعد إعفاء السيارات الواردة من تركيا من الرسوم الجمركية.

هكذا علق المهندس علاء السبع، عضو شعبة السيارات باتحاد الغرف التجارية، على إعلان بعض الوكلاء عن تخفيض الأسعار مضيفا أن بعض وكلاء السيارات قدموا خصومات على طرزاتهم نتيجة تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه، بالإضافة إلى المنافسة بين شركات السيارات، مؤكداً أن الدولار يعد العامل الأساسى المتحكم فى أسعار السيارات وأى تراجع كبير فى قيمة الدولار ينعكس بشكل مباشر على أسعار السيارات تقريبا بنفس قيمة الانخفاض التى تعبر عن تراجع سعر الدولار.

أسامة أبوالمجد

عودة الـ«أوفر برايس»

ورغم تراجع أسعار الكثير من الطرازات، إلا أن ظاهرة الـ«أوفر برايس» عادت مجددا على بعض السيارات فى السوق المصرية، رغم ضعف حركة المبيعات خلال الفترة الحالية، وتقديم الوكلاء عروضًا ترويجية، وتخفيض الأسعار على بعض الموديلات.

ومن أبرز السيارات التى عادت إليها ظاهرة الأوفر برايس، تتمثل فى MG 5 ويبلغ قيمة الأوفر برايس نحو 3 آلاف جنيه، ورينو لوجان موديل 2020 الذى يصل إلى 5 آلاف جنيه، بالإضافة إلى الفئة الأولى من فيات تيبو ويبلغ الأوفر برايس حوالى 5 آلاف جنيه، ووصلت فى شهر مارس الماضى حوالى 18 ألف جنيه.

وطال الأوفر برايس تويوتا كورولا بزيادة نحو 6 آلاف جنيه، وبيجو 301 بقيمة 5 آلاف جنيه، وهيونداى النترا hd بقيمة 5 آلاف جنيه، وشيفروليه N300 بقيمة 8 آلاف جنيه.

وظاهرة «الأوفر برايس» عبارة عن مبلغ مالى يضيفه الموزعون على السعر الرسمى المحدد من قبل الوكيل، نتيجة زيادة الطلب على السيارة مع قلة المعروض منها بالسوق.

وسرعان ما اختفت الظاهرة على معظم هذه السيارات نتيجة تراجع حركة البيع والشراء فى ظل الظروف التى تشهدها البلاد بسبب فيروس كورونا.

نور الدين درويش

خبراء: تفاؤل عام حول مستقبل المبيعات مع بدء إجراءات التعايش مع الجائحة

منتصر زيتون

37
ألف سيارة مبيعات سيارات الركوب خلال الربع الأول من 2020 مقابل 23.402 ألف سيارة خلال الربع الأول من 2019

تجار: مستمرون فى التخفيضات.. وتحسن بعمليات البيع والشراء بعد طرح موديلات 2021

إستراتيجية صناعة السيارات

وخلال شهر فبراير الماضى، عادت مناقشة إستراتيجية صناعة السيارات إلى الساحة مرة أخرى، لتثير حالة من الجدل فى القطاع، حيث قال المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية: إن الحكومة تناقش الإستراتيجية القومية لتوطين صناعة وسائل النقل ومكوناتها فى مصر، مع التركيز على مستقبل صناعة السيارات والأتوبيسات الكهربائية، بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة فى هذا المجال، للاستفادة من الخبرات العالمية، وأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية فى هذا الصدد، بهدف إنشاء مركز إقليمى لصناعة السيارات الكهربائية فى مصر وفتح مجال التصدير إلى دول المنطقة، أخذًا فى الاعتبار شق العائد الاقتصادى والبيئى من استخدام الكهرباء بدلاً من الوقود التقليدى.

وتناولت الحكومة فى عدة اجتماعات كل الجوانب التصنيعية والمالية والتجارية لإستراتيجية توطين صناعة السيارات، وكذا التحديات المختلفة ذات الصلة وجهود جذب الاستثمارات الأجنبية فى هذا الصدد، فى ضوء أن مصر تعد سوقًا واعدة لصناعة وسائل النقل بشكل عام، لا سيما السيارات والأتوبيسات الكهربائية، وكذلك المركبات التى تعمل بالغاز الطبيعى، وفق المشروع القومى لتحويل السيارات للعمل بالغاز.

ووافقت الحكومة على إستراتيجية صناعة السيارات الجديدة، بعد عقد عدة اجتماعات مع الوزارات المعنية، ومن المقرر أن يتم إرسالها إلى مجلس النواب لمناقشة البنود مع الوكلاء والمصنعين قبل إصدارها، ولكن تم تأجيلها بسبب أزمة فيروس كورونا ولعل تأخر صدور تلك الإستراتيجية بملامح وإجراءات واضحة كان له أثرا كبيرا فى خلق مناخ من الترقب بين مصنعى السيارات.

كورونا.. أثار سلبية

ورغم تحسن المبيعات مقارنة بالعام الماضى، إلا أن حركة البيع توقفت خلال شهر مارس نتيجة تفشى فيروس كورونا، والذى تسبب فى تعليق العمل فى الكثير من مصانع السيارات بالخارج، لمواجهة الوباء، وتحويل خطوط الإنتاج لصناعة أجهزة التنفس.

وتسبب فيروس كورونا فى تأجيل طرح العديد من الطرازات فى السوق المحلية، وحرم العملاء والمستهلكين من الموديلات الجديدة، حيث أعلن بعض المصنعين بينهم مجموعة الأمل لتجميع وتصنيع السيارات عن توقف تجميع بعض الطرازات المحلية.

وأعلن بعض وكلاء السيارات عن تأخير طرح الموديلات الجديدة لمدة تتراوح بين شهرين إلى 3 أشهر نتيجة استمرار تفشى الفيروس، وضعف حركة المبيعات فى السوق المحلية، فى ظل تخوف المواطنين من الوباء.

وازداد الأمر سوا، بعدما قررت وزارة الداخلية، تعليق استخراج وتجديد تراخيص قيادة وتسيير المركبات اعتبارًا من 19 مارس حتى مايو الماضى، وذلك فى إطار الإجراءات الاحترازية التى تتخذها الدولة للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد.

كما تقرر تعليق استخراج وتجديد رخص تسيير المركبات حتى التاريخ ذاته، على أن يكتفى لمن انتهت صلاحية رخصته بسداد الضريبة فى المواعيد المقُررة قانوناً من خلال منافذ الدفع الإلكترونى «فوري» أو من خلال أحد مكاتب البريد.

وقال منتصر زيتون، عضو الشعبة العامة للسيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية وعضو مجلس إدارة رابطة تجار السيارات، إن تعليق تراخيص السيارات الجديدة فى وحدات المرور، تسبب فى شلل تام فى حركة بيع وشراء السيارات، لافتا إلى أن المبيعات كانت شبه متوقفة تماما.

وأضاف زيتون فى تصريحات خاصة، أن تعليق التراخيص تسبب فى إغلاق أكثر من 50% من المعارض وأفرعها نتيجة توقف حركة المبيعات، وتسببت فى خسائر البعض مشيرا إلى أن توقف حركة المبيعات اضطرت بعض أصحاب المعارض «الصغيرة» إلى تسريح عدد من موظفيها ووقف المرتبات فيما قام البعض الأخر بتخفيض رواتب الموظفين إلى 50%.

وأكد أن استئناف العمل فى وحدات المرور وترخيص السيارات ساهم بشكل كبير فى تحسن المبيعات، متوقعا نمو حركة المبيعات خلال الفترة المقبلة مع عودة الحياة إلى طبيعتها.

وأكد أن بعض الشركات بدأت فى طرح موديلاتها الجديدة لتلبية احتياجات المستهلكين، مع تقديمها فى السوق المصرية بأسعار تنافسية لضمان جذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء.

وفى السياق ذاته، أكد اللواء نور الدين درويش، نائب رئيس شعبة السيارات بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن تفشى فيروس كورونا فى دول العالم أثر سلبا على حركة البيع والشراء خاصة خلال الفترة التى توقفت فيها استخراج تراخيص السيارات. وأشار درويش إلى أن حصة السيارات الصينية فى السوق المصرية تتراوح ما بين 8 و10% من إجمالى حجم السيارات المستوردة فى مصر.

وأكد شعبان الحاوى، رئيس شركة الحاوى لتجارة السيارات، إن مبيعات السيارات شهدت تحسنًا ملحوظًا بنسبة وصلت إلى 70% مقارنة بشهر أبريل الماضى، نتيجة استئناف العمل بوحدات التراخيص وعودة تراخيص السيارات الزيرو.

وتوقع الحاوى، تحسن مبيعات السيارات خلال الفترة المقبلة رغم التحديات التى تواجه سوق السيارات فى ظل تفشى فيروس كورونا، لافتا إلى أن أهم الأسباب التى تساهم فى انتعاش حركة البيع والشراء، تتمثل فى طرح موديلات جديدة، وتقديم عروض وتخفيضات على بعض الطرازات. وأشار إلى أن تفشى فيروس كورونا حرم السوق المصرى من طرازات جديدة كانت مقرر طرحها ولكن الوباء تسبب فى تأجيل بعضها وإلغاء البعض الآخر.

طرح موديلات 2021

أكد الدكتور صلاح الكمونى، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية وعضو الشعبة العامة للسيارات بالاتحاد، أن طرح موديلات 2021 فى السوق المصرية ساهم بشكل كبير فى تحسين حركة البيع والشراء.

وأضاف الكمونى، أن الأيام الماضية شهدت دخول سيارات كثيرة من موديل 2021 إلى السوق المصرية مما يعنى أنها ستكون متوفرة بكميات تكفى احتياجات المستهلكين، وبالتالى ستنتهى ظاهرة الأوفر برايس التى عادت على بعض الطرازات. وأشار إلى أن العامل الأساسى الذى تتوقف عليه حركة المبيعات فى السوق المصرى يتمثل فى القدرة الشرائية لدى المواطنين، مؤكدًا أن الحالة الاقتصادية للمستهلكين تؤثر بشكل كبير على حركة المبيعات، لافتا إلى أن بعض شركات السيارات قدمت عروضا ترويجية وخصومات على بعض الموديلات الأخرى بهدف تحسين المبيعات وتصريف المخزون.

أوبل تمنح ضمان 5 سنوات أو 150 ألف كم لعملائها

تحت شعار الالماني مابيهزرش، يحصل جميع عملاء أوبل الجدد على 150 ألف كم / أو 5 سنوات ضمان (أيهما أقرب) لتحقق بذلك المعادلة الصعبة وتصبح أوبل أعلى قيمة مقابل سعر في مصر، ويطبق الضمان الجديد على جميع العملاء الجدد وجميع طرازات أوبل. بهذا العرض يستطيع عشاق ومحبي السيارات الرياضية متعددة الإستخدام SUV التمتع بالسيارة الرائعة جراند لاند المصنوعة في ألمانيا مع محرك تربو 1.6 لتر يولد قوة قدرها 163 حصان ، مع باقة متكاملة من وسائل الامان لحماية قائد السيارة ومن معه وأيضا باقة من الكماليات التي تحقق الرفاهية التامة أثناء الرحلة.

وتتميز أوبل كروس لاند بتصميم عصري وأنيق ونكهة شبابية من الخارج مع باقة متميزة من الألوان التي تناسب كافة الأذواق، وأبعاد متميزة تجعلها أفضل إختيار في فئتها، ومن الداخل فقد حظيت «كروس لاند» بمقصورة قيادة مصممة خصيصا لقيادة ممتعة وبخامات وكماليات تحقق الرفاهية التامة لقائد السيارة.وتأتي أوبل أسترا تربو لتكمل منظومة أوبل في مصر، حيث تعد السيارة الأنيقة ذات المحرك التوربيني الذي يبلغ سعته 1.4 لتر ويولد قوة قدرها 140 أفضل إختيار لراغبي إقتناء سيارة أوروبية بتكنولوجيا ألمانية.

وتتوافر أوبل أسترا تربو بفئة واحدة مجهزة بـ4 وسائد هوائية وفرامل ABS وESP ومثبت سرعة ومحدد سرعة وشاشة 7 إنش إنتليلينك وجنوط سبور وحساس ركن خلفي وشاشة معلومات للسائق، وتقدم أوبل كل هذه المميزات بسعر منافس جدا. ويحظى عملاء «أوبل» برعاية متميزة من «المنصور للسيارات» الوكيل الحصري لسيارات أوبل في مصر، ويستطيع عملاء «أوبل» الإستفادة من 33 فرع ومركز خدمة منتشرين في جميع أنحاء الجمهورية هذا فضلا عن خدمات الصيانة المتنقلة والإنقاذ التي يحصل عليها عملاء «أوبل» على مدار الساعة.

ويستطيع عملاء أوبل تقسيط فاتورة الصيانة على 6 شهور بدون فوائد (في مراكز خدمة المنصور للسيارات)، تتميز شركة المنصور للسيارات منذ تأسيسها بتقديم أعلى مستوى لخدمات ما بعد البيع، وهذا هو سر ثقة العملاء في اسم المنصور للسيارات وكل العلامات التجارية التي تقدمها للسوق المصري مثل أوبل، ولهذا فكل من يضع ثقته في اسم المنصور للسيارات لا يقتني مجرد سيارة جيدة الصنع، بل يضمن لاستثماراته في سيارته توافر قطع الغيار وانتشار مراكز الصيانة في كل مكان ليتأكد بالفعل أنه في أيد أمينة.

هيونداي كريتا في مصر بأسعار تبدأ من 360 ألف جنيه

كشفت هيونداي رسمياً في مصر عن موديلها الجديد كريتا في صورتها الجديدة كموديل 2021، وتأتي السيارة بمحرك 1500 سي سي بقوة 113 حصان وعزم دوران بواقع 144 نيوتن متر وناقل حركة IVT أوتوماتيك، وتتاح السيارة في مصر بطول يبلغ 4.3 متر وعرض 1.79 متر وارتفاع 1.62 متر بالاضافة الي قاعدة عجلات بطول 2.61 متر ، وتأتي السيارة بخلوص 19 سم مع حقيبة خلفية تتسع الي 433 لتر كما يبلغ وزن السيارة بصورة اجماتلية 1690 كجم.

ويتوفر للسيارة في فئة سمارت العديد من التجهيزات التي تشمل فرامل ABS ونظام التزان الدلكتروني بالاضافة الي 2 ايرباج أمامي وكشافات ضباب أمامية ونظام التوازن في الطرق المرتفعة ورصد ضغط الهواء في الاطارات. وتتميز فئة سمارت بلس بتوفر فرامل يد كهربائية وكاميرا في الجزء الخلفي وحساسات الركن الخلفية ومثبت للسيارة وهي نفس عناصر الأمان التي تتوفر في الفئة الثالثة من السيارة مودرن ، بينما تضيف الفئة الرابعة من السيارة في اضافة مرآة رؤية خلفية بتعتيم تلقائي. وأعلنت شركة جي بي غبور أوتو وكيل سيارات هيونداي في مصر عن أسعار طرازات كريتا الجديدة التي أطلقتها الشركة في مصر بشكلها الجديد حيث قدمت السيارة في أكثر من فئة كالتالي كموديل 2021 حيث يتواجد منها النوع العادي بلون واحد ونسخة بلونين، ويبلغ سعر السيارة سمارت: 360 ألف جنيه، وسمارت بلس: 375 ألف جنيه، ومودرن: 400 ألف جنيه، أدفانسيد : 425 ألف جنيه. ويبدأ سعر كريتا 2021 في مصر من 362.900 ألف جنيه للنسخة بلونين، سمارت بلونين 362.900 ألف جنيه، سمارت بلس بلونين 377.900 ألف جنيه، مودرن بلونين 402.900 ألف جنيه، أدفانسيد بلونين 427.900 ألف جنيه.

مواصفات بيجو 3008 موديل 2021 في مصر

كشف وكيل سيارات بيجو في مصر، مانسكو عن سيارته 3008 الجديدة موديل 2021 في مصر خلال الأيام الأخيرة، وهي السيارة التي ارتفع سعرها بمعدل نسبي مع ارتفاع سعر الصرف لليورو بالاضافة الي ان السيارة موديل السنة الجديدة، وقدمت السيارة في مصر بالأسعار التالية : Active475 ألف جنيه، و Allure بـ 530 ألف جنيه، و Allure + بـ 560 ألف جنيه، و GT Line بـ 610 ألف جنيه، GT Line LTD بـ 660 ألف جنيه.

وتتوفر السيارة في مصر بمحرك 4 سلندر سعة 1600 سي سي بقوة 165 حصان وعزم دوران 240 نيوتن متر كما تنقل القوة للعجلات الأمامية للسيارة التي يمكنها التسارع الي 100 كم في الساعة في 8.9 ثانية مع استهلاك السيارة وقود بنسبة 6 لتر لكل 100 كم .

وتأتي السيارة بطول يبلغ 4.4 متر وعرض 1.8 متر وارتفاع بواقع 1.6 متر وحقيبة خلفية تتسع الي 520 لتر. ويتوفر للسيارة ايرباج أمامي وجانبي وستائر هوائية وفرامل ABS وEBD ونظام الثبات الدلكتروني ومساعد الطرق المرتفعة والمنحدرة مع كشافات ضباب أمامية وخلفية ومثبت للسرعة وعجلات 18 بوصة.

كما يتوفر للسيارة حساسات للركن في الامام والخلف واضاءة داخلية خاصة ومصابيح خلفية ليد وكاميرا خلفية ونظام ذكي لركن السيارة ونظام ستارت ستوب للمحرك وضبط أوتوماتيكي للاضاءة الأمامية ونظام دعم للفرامل وفرش جلد في الفئات الاعلي ومساج داخلي.

كورونا وتأثيرها على صناعة الدواء

بقلم:
د. محى حافظ

رئيس لجنة الصحة والدواء باتحاد المستثمرين.. ووكيل المجلس التصديري للصناعات الطبية.. وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات

بين ليلة وضحاها تغيرت خريطة العالم، و أصبح لا صوت يعلو فوق صوت جائحة كورونا، منذ بداية شهر سبتمبر 2019.. وفي هذا المقال أتحدث على تأثيرات جائحة كورونا على صناعة وتداول الأدوية .. ليس بمصر وحدها، بل في العالم كله.

فقد ضربت الجائحة العالم من أقصي شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، وهو ما تسبب في وفيات قاربت على المليون من البشر، ما بين كبار السن ومتوسطى العمر والشباب أيضا، بالاضافة إلى إصابة أكثر من 27 مليون شخص خلال أشهر معدودة.

هذه الجائحة تعدت حدود وإمكانيات أقوي دول العالم اقتصاديا وعلميا.. وهنا أتحدث عن الصناعة التي أعمل فيها، وهي صناعة الدواء، فهناك أنواع من الأدوية تربعت على عرش الدواء عالميًا، في ظل ظروف الانكماش الاقتصادي الذي سببته الجائحة، ودفعت الناس إلى عدم الخروج من بيوتهم إلا لشراء احتياجاتهم الأساسية، حتي انها تسببت في حالة من الخوف منعت الناس من التردد على المستشفيات وعيادات الأطباء للعلاج التقليدي، فمعظم مستشفيات العالم تحولت بشكل أساسي لحجر صحي، والتي تسببت في التأثير على الخدمات الطبية التي تقدم للمرضي سواء العادية أو المزمنة، مما جعل المرضي يبتعدون عنها ويتحملون آلامهم خوفًا من تعرضهم للأسوأ، ودفع شريحة كبيرة من الناس إلى تأجيل العلاج ليفسحوا المجال أمام مرضي كورونا.. بالاضافة إلى الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول في جميع المنشآت الطبية والعامة، وهو ما انعكس بالتبعية على حركة تداول الأدوية العادية أو الأمراض المزمنة.

والسؤال هنا.. هل أثرت هذه الجائحة على قطاع الأدوية في العالم ومصر؟.. بالتأكيد ستكون الاجابة "نعم"، ورغم أن مصر لم يتضح بها الرؤية خلال الشهور الأولي من عام 2020، في ظل ظهور تلك المشكلة، وارتفاع الحالات المصابة بشكل تدريجي.. إلا أن مصانع الأدوية اتجهت للتقليل من معدلات بعض خطوط انتاجها إلى 50% ومصانع أخرى خفضت خطوط إنتاجها إلى 25% بالاضافة إلى مندوبي الدعاية الذين ابتعدوا عن ممارسة عملهم، خوفًا من الاصابة، مما تسبب في أعباء بالغة الشدة على مصانع الأدوية، من حيث انخفاض و تدوال المنتجات الدوائية، والذي بدوره دفع إلى انخفاض حاد في السوق المصرية للأدوية، وبالتبعية أثر على وضعها الاقتصادي منذ شهر مايو الماضي، وفي المقابل اتجهت الشركات لانتاج أدوية مرتبطة بالعلاج الأولي لكورونا، فضلا عن إنتاج المضادات الحيوية والمطهرات والفيتامينات وغيرها من الأدوية المقاومة للفيروس، والتي أحدثت رواجًا وانتعاشةً كبيران، بعد ازدياد حجم الطلب عليها، حتى أصبحت الشركات غير قادرة على موافاة احتياجات السوق الضخمة من تلك الأدوية المرتبطة بفيروس كورونا.

وبالنسبة لشركات الأدوية العملاقة، كانت هناك مؤشرات تؤكد أنها لم تتأثر، خاصة أن لها نصيب كبير من الاستحواذ على السوق الدوائية، وتأثرها كان بقدر غير ملحوظ، ومن عانى كانت الشركات المتوسطة والصغيرة والتي تأثرت بشكل كبير من جائحة كورونا.

وإذا حصرنا الآثار في نقاط، فإننا يمكن أن نحصرها في التالي:

أولا: انخفاض المترددين من المرضي العاديين على المستشفيات والعيادات.

ثانيا: انخفاض الانتاج بنسبة تقترب من الـ 50%.

ثالثًا: انخفاض القدرة التسويقية بنسبة تجاوزت 80%.

رابعا: صعوبة استيراد الخامات الدوائية نظرًا لتوقف وصعوبة الشحن ونقل المنتجات عبر حدود الدول.

خامسا: مصر منعت تصدير المنتجات والمستلزمات الطبية والمطهرات إلى الخارج، وهو حق أصيل لكل الدول في الحفاظ على المخزون الاستيراتيجي للمنتجات الطبية، خوفا من عدم السيطرة على الجائحة أو تمكنها من الانتشار بمعدل يخرج عن نطاق ، وحتي هذه اللحظة ما زال التصدير محظوراً لتلك المنتجات، مما تسبب في تأثر هذه الشركات، حتي الدول التي كانت مصر تصدر إليها المطهرات، ما زالت تغلق موانئها، و حتي تلك اللحظة لم تتخذ أية قرارات بفتح باب التصدير لهذه المنتجات، وهو ما أثر بالسلب على هذه الشركات، و كان رقم التصدير بأول خمسه أشهر من الجائحة هزيل جدا، ولم يتخطي حاجز الـ 55 مليون دولار.

بالاضافة إلى ذلك فقد ارتفعت تكاليف التصنيع، في ظل توقف خطوط الانتاج وعلى الرغم من هذا فلم تستغني أي شركة عن العمالة أو تقليل رواتبهم التي كانوا يتقاضونها بقيمتها الكاملة.

نتمني الا تستمر الجائحة.. في ظل المؤشرات التي تؤكد أن هناك موجة ثانية منها، وهنا من المؤكد أن شركات الأدوية ستتعرض لأزمة اقتصادية جديدة، وأتمني من الله أن تكون أخف وأقل من الأولى، خاصة وأن مصر قد ظهر فيها النوع الجيني الثاني من الفيروس، فبعدما كان النوع الأول يصيب الجهاز التنفسي العلوي مباشرة، فالثاني يهاجم الجهاز الهضمي أولا، ثم يتحول لاصابة الجهاز التنفسي، وهناك بعض دول العالم قد ظهرت فيها الموجة الثانية من الجائحة، لكنني متفائل بأن دول العالم بدأت في السيطرة عليها، بعد تطبيق الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها تلك الدول، وأعتقد انها ستكون أقل وأهدى مما سبق.

نرجو من الله عز وجل أن تمر الموجة الثانية ولاتستمر لفترة طويلة، حتى لا نتعرض لأزمة اقتصادية جديدة، ويمضي العالم بعدها بسلام وأمان ونحن جزء منه.. خاصة أن هناك حالة كساد شديدة اجتاحت العالم في الشهور القليلة الماضية.

«اتصالات مصر»

توقع اتفاقية لأنشاء أحدث بنية تحتية للاتصالات والتكنولوجيا بمشروع «وان قطامية» معمار المرشدي

وقعت شركة «اتصالات مصر» الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتكاملة اتفاقية تعاون مع شركة «معمار المرشدي»، لتنفيذ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير الخدمات الذكية المختلفة بمشروع «وان قطامية» العقاري، بما يضمن توفير جميع الخدمات المتطورة والحلول الذكية في الاتصالات والإنترنت داخل المشروع.

وقام بتوقيع الاتفاقية كلاً من المهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذي لشركة اتصالات مصر والمهندس محمد مرشدي مالك ومؤسس مجموعة المرشدي، وتتضمن اتفاقية التعاون قيام شركة اتصالات مصر بتنفيذ البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمشروع ومد شبكة الألياف اللازمة لتقديم باقة متنوعة من الخدمات المتطورة المتكاملة في جميع الوحدات الإدارية والتجارية، وأن تكون اتصالات مصر هي المزود الرئيسي لخدمات (الإنترنت، VPN، IVPN، الصوت الثابت) للمشروع.

وبهذه المناسبة علق المهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذي لشركة اتصالات مصر قائلا: تسجل اتصالات مصر بصمة نجاح جديدة باتفاقيتها اليوم مع شركة «معمار المرشدي» أحد أهم الصروح في قطاع العقارات المصري، خاصة وأن تنفيذ اتصالات مصر للبنية الأساسية وتقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمشروع وان قطامية الذي يعد أحد أهم المجتمعات العمرانية المغلقة يتوافق مع تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي ورؤية مصر 2030، حيث تمتلك اتصالات مصر أحدث التكنولوجيات العالمية في مجال الاتصالات، وتحرص على فتح آفاق جديدة في مجال المدن الذكية والمجتمعات الرقمية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

حازم متولي: اتصالات تمتلك أحدث تكنولوجيا عالمية لدعم مستقبل المدن الذكية وخريطة التحول الرقمي

محمد مرشدي: نحرص على تقديم مشاريع عقارية متكاملة راقية وذكية توفر جودة الحياة لعملائنا

من جانبه قال المهندس محمد مرشدي مالك ومؤسس مجموعة المرشدي: نحرص دائماً على تصميم وبناء وإدارة مشاريع عقارية متكاملة راقية وذكية توفر جودة الحياة لكل من عملائنا وينعكس أثرها على المجتمع بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما دفعنا لعقد هذه الشركة اتصالات مصر نظراً لريادتها وامتلاكها أحدث التقنيات العالمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

جدير بالذكر أن امتلاك اتصالات مصر لترخيص إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات داخل المجتمعات العمرانية المغلقة يثبت ريادتها في تقديم تقنيات إدارة المدن الذكية، ويمكن العملاء من الاستفادة من خدمات الانترنت وكاميرات المراقبة وتوصيل خدمات التليفون الثابت والمحمول.

ويعد مشروع «وان قطامية» أحد أهم مشاريع معمار المرشدي وهو عبارة عن مجمع متعدد الأغراض ويتكون من ٨ مباني إدارية وتجارية و30 مبنى سكنى يوفر 3.670 وحدة سكنية بواجهات شفافة تسمح لكل مساحة باحتضان الضوء الطبيعي.

تطلق أحدث أجهزتها Galaxy Z Fold 2 القابلة للطي والداعمة لـG5

أطلقت شركة سامسونج للإلكترونيات هاتفها الجديد القابل للطى جالكسى Galaxy Z Fold 2 الذى يتميز بتصميم محسن وقدرات المهام المتعددة، حيث تسعى إلى ترسيخ مكانتها فى سوق الهواتف القابلة للطي، بحسب وكالة يونهاب. وخلال حدث Unpacked Part 2 الذى عُقِد عبر الإنترنت، كشفت سامسونج للإلكترونيات النقاب عن الميزات المتقدمة لهاتفها، وقالت سامسونج للإلكترونيات إن هاتف Galaxy Z Fold2 سيتم طرحه فى نحو 40 دولة.

ويدعم الهاتف شبكات الجيل الخامس G5، بشاشة مقاس 7.6 بوصة عند فتحها، مع وجود شاشة غطاء بمقاس 6.2 بوصة، وكلاهما أكبر من شاشات جالاكسى زد فولد ذات مقاس 7.3 بوصة و4.6 بوصة على التوالي. وتم تزويد الهاتف بكاميرا خلفية ثلاثية تبلغ دقتها 12 ميجابيكسل، وعدسة 12 ميجابيكسل فائقة الاتساع، ومستشعر تليفوتوغرافى بدقة 12 ميجابيكسل.

كما يحتوى أيضًا على كاميرا بدقة 10 ميجابيكسل فوق الشاشة الرئيسية، وكذلك على شاشة الغلاف. وتبلغ ذاكرة الوصول العشوائى لهاتف 12 جيجابايت، وذاكرة التخزين الداخلية 256 جيجابايت، لكن لا يوجد فتحة مايكرو إس دى لتوسيع التخزين. ويأتى هاتف Galaxy Z Fold2 مع بطارية بسعة 4500 مللى أمبير.

هواوي تطلق NOVA 7 SE بالسوق المصرية بخاصية 5G

أعلنت مجموعة هواويS لأجهزة المستهلك عن الإطلاق الرسمي لأحدث هواتفها الذكية وهو HUAWEI Nova 7 SE 5G فى السوق المصري بعد انتهاء حملة الحجز المُسبق.

يأتي الهاتف بالعديد من المواصفات، تشمل كل من كاميرا رباعية بدقة 64 ميجا بكسل وتدعم وضع العرض المزدوج للفيديو Dual View، بالإضافة إلى الكاميرا الأمامية بدقة 16 ميجا بكسل، بينما تعمل كل هذه الإمكانيات الكبيرة بسلاسة وكفاءة عالية بفضل مجموعة شرائح HUAWEI Kirin 820 5G AI SoC مع 8 جيجا بايت من الذاكرة العشوائية ومساحة تخزين بحجم 128 جيجا بايت.

وقال «بيك ين» نائب رئيس هواوي مصر: إن هواوي تضع المستهلك المصري على رأس أولوياتها، وإن إطلاق هاتف HUAWEI Nova 7 SE 5G يعزز إستراتيجية هواوي في السوق المصري الذي يعد من السواق الواعدة في المنطقة.

يعتمد هاتف HUAWEI Nova 7 SE 5G على منصة خدمات وتطبيقات (Hua-wei Mobile Services (HMS بشكل كامل، والتي تضم متجر التطبيقات HUA-WEI AppGallery كما أضافت هواوي تطبيق Petal Search للبحث عن التطبيقات، حيث يقدم لمستخدمي أجهزة هواوي بوابة مفتوحة لملايين التطبيقات، بدعم من محرك Petal Search، يجلب تطبيق Petal Search تجربة بحث بديلة تحدد موقع المعلومات وتجميعها، وتقدم النتائج الأكثر دقة وملاءمة لكل مستخدم من أجل تمكينهم من تخصيص تجربة خاصة لهواتفهم الذكية وإدارتها بالكامل.

ويضم هاتف HUAWEI Nova 7 SE 5G كاميرا ذكية رباعية بدقة 64 ميجا بكسل وHUAWEI Super Charge بقدرة 40 واط وهو ما يعطي الهاتف إمكانات كبيرة تتيح للمستخدمين العديد من الاستخدامات التي يحتاجها على مدى يومه دون أن تنفد منه طاقة البطارية أو يتوقف الهاتف عن العمل بدون أسباب وذلك نظرًا للمواصفات القياسية التي يتمتع بها الهاتف مما يجعله يمثل طفرة جديدة في عالم الهواتف الذكية في مصر.

ويأتي هاتف HUAWEI Nova 7 SE 5G بمعالج Kirin 820، والذي يدعم تقنيات الجيل الخامس 5G لتوفير تجربة سريعة وسلسلة لكل مستخدميه. تتضمن وحدة معالجة مركزية (CPU) متقدمة ثمانية النواة ووحدة معالجة رسومات (GPU) سداسية النواة ووحدة NPU التي تطورها هواوي، وذلك لاستخدام مستوى أعلى من الذكاء للارتقاء بالأداء إلى مستوى غير مسبوق.

كما يأتي الهاتف مع ذاكرة وصول عشوائي بسعة 8 جيجابايت للمعالجة السلسة والفعالة بالإضافة إلى 128 جيجابايت من التخزين، بالإضافة إلى بطارية ضخمة بسعة 4000 مللي أمبير في الساعة يمكن أن تستمر لفترة طويلة حتى عند استخدام الكاميرا أو الألعاب أو تصفح الويب، مع شاحن فائق السرعة HUAWEI SuperCharge بقدرة 40 واط للشحن السريع، تتمكن من شحن البطارية حتى 70% في نصف ساعة فقط.

أطلس

شركة أطلس العامة للمقاولات والاستثمارات العقارية وأعمال التكييف والمصاعد

إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للتشييد والتعمرير وزارة قطاع الأعمال

العنوان: 23 شارع قصر النيل - الدور الأول - القاهرة
تليفون : 02/02 - 02/23911698 - 23931257/23960968
فاكس : 23939665/02
البريد الالكترونى : info@atlascontracting-eg.com

GOLDENYARD
NEW CAPITAL - DIPLOMATIC AREA
العاصمة الإدارية الجديدة
اختني الذهب في
جولدن يارد
صابر الرباعي
مقدم 10 %
تقسيط حتى 8 سنوات بدون فوائد
كومباوند سكني متكامل الخدمات
أفضل موقع بالعاصمة الإدارية على الإطلاق
بإطلالة مباشرة على الحي الدبلوماسي
أكبر مطوري العاصمة الإدارية
قرار وزاري رقم ١٠٠٣
ACUD
ADMINISTRATIVE CAPITAL FOR URBAN DEVELOPMENT
مصر للاستثمار والتنمية العمرانية ش.م.م
Misr for Investment and urban Development S.A.E
مجموعة شركات مرسيليا
لتشيد لتبني حياة
20 سنة خبرة بـ 100 سنة إنجازات
بواسطة مكملين
Call Center 19071
www.marseiliagp.com